

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

تحت عنوان

دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الخدمائية
دراسة ميدانية بالمؤسسة المينائية لسكيدة EPS للفترة 2014-2018

تحت إشراف الأستاذ:
د. عبد القادر دبوش

من إعداد الطالب:
رمضان حمزة

السنة الجامعية: 2020 – 2021



شكر و تقدير

الحمد لله الذي اعاننا على اتمام هذا العمل حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه
أتقدم بأسمى عبارات الشكر و الاحترام الى الأستاذ الدكتور د. بوش عبد
القادر لتحمله مسؤولية الاشراف على هذا العمل و الاهتمام به من خلال
التوجيهات و النصائح القيمة المقدمة من طرفه بجهد رائع وعمل دؤوب .
كما لايفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر لكل عامل بالمؤسسة المينائية لي
سكينة على تعاونهم معي ، وأخص بالذكر السيد قيزح عمر
الى كل من علمنا حرفا ... وأزال عنا غيمة جهل مررنا بها برياح العلم الطيبة
...
أساتذتنا الكرام ألفه ألفه شكر .

الاهداء

الى كل من كلفه الله بالهيبة و الوقار ... الي من علمني العطاء بدون
انتظار الي من احمل اسمه بدون افتخار ... ارجو الله أن يمد في عمرك
لي ترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم
أهدتني بها اليوم و في الغد و الي الأبد ... والدي العزيز
الي من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي الي ملاكي في

الحياة...أمي الحبيبة

الي شمع متقد ينير ظلمة حياتي ... اخوتي
الي من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء ... رمزي ، نور الدين

ملخص :

تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الخدمائية ، وذلك باستخدام مجموعة من أدوات التحليل المالي المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية كنسبة السيولة ، والمردودية ،نسب النشاط و نسب المديونية ، ونسب التدفقات النقدية .

ومن خلال تحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة المينائية تمكنا من التوصل الى أن المؤسسة المينائية لسكيكدة تتمتع بتوازن مالي وأداء مالي جيد ووضعية مالية مريحة يعطيها القدرة على البقاء و الاستثمارية في ميدان تقديم الخدمات .

الكلمات المفتاحية :

التحليل المالي ، الأداء المالي ، النسب المالية ، مؤشرات التوازن المالي .

Abstract :

The purpose of this study is to highlight the role of financial analysis in evaluating the financial performance of the economic service institution. by using a range of financial balance indicators , and financial ratios such as liquidity and profitability ratios, activity ratios ,debt ratio and cash flow ratios.

Through the diagnosis of the financial position of the port institution we found that institution has financial balance and comfortable financial position , we have also been able by statistical models for consisting of financial analysis tools , to find that the port institution of skikda is viable and sustainable in the field of service delivery.

Key words :

Financial analysis , financial performance , financial ratios , financial balance indicators.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	المحتويات
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
	فهرس الملاحق
أ-د	المقدمة العامة
الفصل الأول : الأدبيات النظرية للتحليل المالي و تقييم الأداء المالي	
01	مقدمة الفصل
02	المبحث الأول : الإطار النظري للتحليل المالي
02	المطلب الأول : مدخل الى التحليل المالي
02	اولا : نشأة التحليل المالي
03	ثانيا : مفهوم التحليل المالي
04	ثالثا : أهمية التحليل المالي
05	رابعا : مقومات ومنهجية التحليل المالي
06	المطلب الثاني : أنواع ومراحل التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه
06	أولا : أنواع التحليل المالي
09	ثانيا : مراحل ومجالات التحليل المالي
11	ثالثا : الأطراف المستفيدة من التحليل المالي
14	المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي لتقييم الاداء المالي
14	المطلب الأول : مدخل الى الأداء و الأداء المالي
14	اولا : مدخل الى الأداء
19	ثانيا : مدخل الى الاداء المالي
21	ثالثا : العوامل المؤثرة على الأداء المالي
22	المطلب الثاني : ماهية ومنهجية تقييم الأداء المالي
22	اولا : مفهوم تقييم الأداء المالي
22	ثانيا : خصائص عملية تقييم الأداء المالي
24	ثالثا : أهمية و وظائف تقييم الأداء المالي
25	رابعا : مراحل و شروط تقييم الأداء المالي
27	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم الأداء المالي	
28	مقدمة الفصل
29	المبحث الأول : أدوات التحليل المالي الساكن المستخدمة في تقييم الأداء المالي
29	المطلب الأول : القوائم المالية المتاحة للتحليل المالي
29	اولا : الميزانية المحاسبية و عناصرها
33	ثانيا : جدول حسابات النتائج وأنواعه

33	ثالثا جدول تدفقات الخزينة و مكوناته وأهم مؤشرات
35	المطلب الثاني : التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي
35	اولا : رأس المال العامل
38	ثانيا : الاحتياج من رأس المال العامل
39	ثالثا : الخزينة
40	المطلب الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب المالية
40	اولا : نسب التمويل
41	ثانيا : نسب السيولة
42	ثالثا : نسب الهيكل التمويلي و التسير المالي
42	رابعا : نسب الربحية
43	خامسا : نسب النشاط
46	المبحث الثاني : ادوات التحليل المالي الديناميكي المستخدمة في تقييم الأداء المالي
46	المطلب الأول : التحليل المالي باستخدام جداول التمويل
46	اولا : تعريف جدول التمويل
46	ثانيا : أهداف جدول التمويل
46	ثالثا : بناء جدول التمويل
52	رابعا : الانتقادات الموجهة لجدول التمويل
53	المطلب الثاني : جدول التدفقات النقدية
53	أولا : تعريف جدول التدفقات النقدية
53	ثانيا : مكونات جدول التدفقات النقدية
54	ثالثا : أسباب اللجوء الى جدول التدفقات النقدية
55	رابعا : الشكل القانوني لجدول التدفقات النقدية
58	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث : استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة المينائية لسكيدة
59	مقدمة الفصل
60	المبحث الأول : تقديم عام للمؤسسة المينائية لسكيدة
60	المطلب الأول : التعريف بالمؤسسة المينائية لسكيدة و أهدافها
60	اولا : التعريف بالمؤسسة المينائية لسكيدة
61	ثانيا : وظائف المؤسسة المينائية لسكيدة
61	ثالثا : أهداف المؤسسة المينائية لسكيدة
62	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية لسكيدة
62	أولا : الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية لسكيدة
65	ثانيا : الهيكل التنظيمي لمديرية المالية و المحاسبة
68	المبحث الثاني : التحليل المالي الساكن
68	المطلب الأول : التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي
68	اولا : عرض القوائم المالية
78	ثانيا : التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

83	المطلب الثاني : التحليل المالي باستخدام النسب المالية
99	المبحث الثالث : التحليل المالي باستخدام قائمة التدفقات النقدية
99	المطلب الأول : تحليل مقاييس جودة الربحية و تقييم السيولة
99	اولا : تحليل مقاييس جودة الربحية
104	ثانيا : تحليل نسب تقييم السيولة
108	المطلب الثاني : تحليل المرونة المالية و السياسات التمويلية
108	اولا : المرونة المالية
110	ثانيا : نسب تقييم السياسات التمويلية
111	خلاصة الفصل
114-112	الخاتمة
112	1- اختبار فرضيات
113	2- النتائج
114	3- التوصيات
114	4- الأفاق المستقبلية
	قائمة المراجع و المصادر
	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الميزانية المالية المختصرة	32
02	الجزء الأول من جدول التمويل – التمويل طويل و متوسط الأجل -	47
03	الجزء الثاني من جدول التمويل	51
04	تدفقات الخزينة الطريقة المباشرة	56
05	تدفقات الخزينة الطريقة الغير مباشرة	57
06	أصول المؤسسة المينائية لسكيدة للفترة (2014-2018)	69
07	خصوم المؤسسة المينائية لسكيدة للفترة (2014-2018)	70
08	جدول حسابات النتائج للمؤسسة المينائية لسكيدة للفترة (2014-2018)	71
09	قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة للمؤسسة المينائية لسكيدة للفترة (2014-2018)	73-72
10	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة المينائية لسكيدة سنة 2014	73
11	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة المينائية لسكيدة سنة 2015	74
12	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة المينائية لسكيدة سنة 2016	75
13	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة المينائية لسكيدة سنة 2017	76
14	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة المينائية لسكيدة سنة 2018	77
15	رأس المال العامل للمؤسسة للفترة (2014-2018)	79
16	الاحتياج من رأس المال العامل للمؤسسة للفترة (2014-2018)	80
17	الخزينة الصافية للمؤسسة للفترة (2014-2018)	82
18	نسب التمويل للمؤسسة المينائية لسكيدة للفترة (2014-2018)	84
19	نسب السيولة للمؤسسة المينائية لسكيدة للفترة (2014-2018)	86
20	نسب الربحية للمؤسسة المينائية لسكيدة للفترة (2014-2018)	89
21	نسب المديونية للمؤسسة المينائية لسكيدة للفترة (2014-2018)	91
22	نسب النشاط للمؤسسة المينائية لسكيدة للفترة (2014-2018)	94
23	نسب المردودية للمؤسسة المينائية لسكيدة للفترة (2014-2018)	97
24	نسب النقدية التشغيلية للمؤسسة المينائية لسكيدة للفترة (2014-2018)	100
25	نسبة صافي التدفق النقدي الي صافي المبيعات للمؤسسة المينائية لسكيدة للفترة (2014-2018)	102

فهرس الجداول

103	العائد علي الأصول من التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة المينائية لسكيدة للفترة (2014-2018)	26
105	نسبة التغطية النقدية للمؤسسة المينائية لسكيدة للفترة (2014-2018)	27
107	نسبة المدفوعات الازمة لتسديد الديون للمؤسسة المينائية لسكيدة للفترة (2014-2018)	28
108	المعدل النقدي لتغطية الديون للمؤسسة المينائية لسكيدة للفترة (2014-2018)	29
110	نسبة التوزيعات النقدية للمؤسسة المينائية لسكيدة للفترة (2014-2018)	30

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	01
16	محددات الاداء	02
17	مقومات الأداء الجيد	03
19	العوامل المؤثرة على الأداء	04
62	الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية لسكيكدة	05
66	الهيكل التنظيمي لمديرية المالية و المحاسبة	06
74	التمثيل البياني للميزانة المالية المختصرة لسنة 2014	07
75	التمثيل البياني للميزانة المالية المختصرة لسنة 2015	08
76	التمثيل البياني للميزانة المالية المختصرة لسنة 2016	09
77	التمثيل البياني للميزانة المالية المختصرة لسنة 2017	10
78	التمثيل البياني للميزانة المالية المختصرة لسنة 2018	11
79	التمثيل البياني لرأس المال العامل للفترة (2014-2018)	12
81	التمثيل البياني للاحتياج من رأس المال العامل للفترة (2014-2018)	13
83	التمثيل البياني للخزينة الصافية للفترة (2014-2018)	14
84	التمثيل البياني لنسبة التمويل الدائم للمؤسسة المينائية لسكيكدة للفترة (2014-2018)	15
84	التمثيل البياني لنسبة التمويل الخاص للمؤسسة المينائية لسكيكدة للفترة (2014-2018)	16
85	التمثيل البياني لنسبة التمويل الخارجي للمؤسسة المينائية لسكيكدة للفترة (2014-2018)	17
86	التمثيل البياني لنسبة السيولة العامة للمؤسسة المينائية لسكيكدة للفترة (2014-2018)	18
87	التمثيل البياني لنسبة السيولة السريعة للمؤسسة المينائية لسكيكدة للفترة (2014-2018)	19
87	التمثيل البياني لنسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة المينائية لسكيكدة للفترة (2014-2018)	20
89	التمثيل البياني لنسبة صافي الربح على الأصول للفترة (2014-2018)	21
90	التمثيل البياني لنسبة صافي الربح على المبيعات للفترة (2014-2018)	22
90	التمثيل البياني لنسبة العائد على حقوق الملكية للفترة (2014-2018)	23
92	التمثيل البياني لنسبة الاستدانة للفترة (2014-2018)	24
92	التمثيل البياني لنسبة السيولة الأجلة للفترة (2014-2018)	25
93	التمثيل البياني لنسبة الاستقلالية المالية للفترة (2014-2018)	26
94	التمثيل البياني لمعدل دوران اجمالي الأصول للفترة (2014-2018)	27
95	التمثيل البياني لمعدل دوران الأصول الجارية للفترة (2014-2018)	28
95	التمثيل البياني لمعدل دوران الأصول الثابتة للفترة (2014-2018)	29

97	التمثيل البياني لنسبة المردودية الاقتصادية للفترة (2014-2018)	30
98	التمثيل البياني لنسبة المردودية المالية للفترة (2014-2018)	31
98	التمثيل البياني لنسبة المردودية التجارية للفترة (2014-2018)	32
100	التمثيل البياني لنسبة النقدية التشغيلية للفترة (2014-2018)	33
102	التمثيل البياني لنسبة صافي التدفق النقدي الى صافي المبيعات للفترة (2014-2018)	34
103	التمثيل البياني للعائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي للفترة (2014-2018)	35
105	التمثيل البياني لنسبة التغطية النقدية للفترة (2014-2018)	36
107	التمثيل البياني لنسبة المدفوعات الازمة لتسديد الديون للفترة (2014-2018)	37
108	التمثيل البياني للمعدل النقدي لتغطية الديون للفترة (2014-2018)	38
110	التمثيل البياني لنسبة التوزيعات النقدية للفترة (2014-2018)	39

فهرس الملاحق

الصفحة	اسم الملحق	رقم الملحق
01	ميزانية الأصول للمؤسسة المينائية لسكيكدة لسنة 2014	01
01	ميزانية الأصول للمؤسسة المينائية لسكيكدة لسنة 2015	02
02	ميزانية الخصوم للمؤسسة المينائية لسكيكدة لسنة 2014	03
02	ميزانية الخصوم للمؤسسة المينائية لسكيكدة لسنة 2015	04
03	جدول حسابات النتائج للمؤسسة المينائية لسكيكدة لسنة 2014	05
03	جدول حسابات النتائج للمؤسسة المينائية لسكيكدة لسنة 2015	06
04	جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة المينائية لسكيكدة لسنة 2014	07
05	جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة المينائية لسكيكدة لسنة 2015	08
06	ميزانية الأصول للمؤسسة المينائية لسكيكدة لسنة 2016	09
06	ميزانية الأصول للمؤسسة المينائية لسكيكدة لسنة 2017	10
07	ميزانية الخصوم للمؤسسة المينائية لسكيكدة لسنة 2016	11
07	ميزانية الخصوم للمؤسسة المينائية لسكيكدة لسنة 2017	12
08	جدول حسابات النتائج للمؤسسة المينائية لسكيكدة لسنة 2016	13
08	جدول حسابات النتائج للمؤسسة المينائية لسكيكدة لسنة 2017	14
09	جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة المينائية لسكيكدة لسنة 2016	15
09	جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة المينائية لسكيكدة لسنة 2017	16
10	ميزانية الأصول للمؤسسة المينائية لسكيكدة لسنة 2018	17
11	ميزانية الخصوم للمؤسسة المينائية لسكيكدة لسنة 2018	18
12	جدول حسابات النتائج للمؤسسة المينائية لسكيكدة لسنة 2018	19
13	جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة المينائية لسكيكدة لسنة 2018	20

يشهد العالم العديد من التطورات التي أثرت بشكل كبير على نمط واتجاهات العلاقات في العديد من المجالات منها الاقتصادية والاجتماعية. ولقد ساهمت المحاسبة تلك التطورات الراهنة و أصبحت نشاطا خدميا يهتم بتوفر المعلومات للأطراف المختلفة سواء كانت الداخلية أو الخارجية المتعاملة مع الوحدة الاقتصادية. وتعد الجزائر واحدة من تلك الدول التي انخرطت في هذا المسار ويتجلى ذلك بداية بتطبيق الجزائر لنظام محاسبي مالي يتماشى مع تلك التحديات، و يتطابق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير و القوائم المالية التي تضمن الجودة والمصداقية. كما توفر متطلبات و احتياجات مستخدميها من مستثمرين و مسيرين ، ومقرضين ، ومساهمين ، وحتى موردين و زبائن ، مما يمكنهم من الاطلاع بصدق على الوضعية المالية للمؤسسة و تقييم أدائها المالي.

تعتبر القوائم المالية المنبع الأساسي الذي بإمكانه تقديم المعلومات المحاسبية الكمية لمختلف الأطراف بهدف الاطلاع و الوقوف على حقيقة الأوضاع المالية للمؤسسة الاقتصادية، إلا أن هذه المعلومات قد تكون مجرد أرقام مطلقة غير كافية عن إعطاء صورة حقيقية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية إن لم تخضع لعملية التحليل المالي. وهو ما يوضح أن التحليل المالي ضرورة قصوى لا يمكن الاستغناء عنها .

فالتحليل المالي يعتبر الصورة العاكسة للوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، فهو علم يتركز على جملة من القواعد والأسس التي تهدف إلى تجميع البيانات و المعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة، ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة من أجل الكشف عن نقاط قوة وضعف السياسات المالية المطبقة داخل المؤسسة و تقييم أدائها المالي، ومنه فقد أصبح لزاما على المؤسسة الاقتصادية إخضاع قوائمها المالية للتحليل المالي حتى تتمكن من تقييم أدائها المالي ومعرفة وضعيتها المالية الحقيقية.

1. مشكلة الدراسة

بناء على ما سبق ذكره، تبين لنا مشكلة الدراسة التي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة المينائية لسكيكدة للفترة 2014-2018؟

2. التساؤلات الفرعية

من التساؤل الرئيسي السابق، تنبثق الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أدوات التحليل المالي المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الخدمائية؟
- هل تعتبر القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة المينائية لسكيدة للفترة 2014-2018 قادرة وكافية على توفير المعلومات اللازمة للقيام بعملية التحليل المالي؟
- هل تستطيع أدوات التحليل المالي تقييم و تحديد الأداء المالي للمؤسسة المينائية لسكيدة للفترة 2014-2018؟

3. فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات المطروحة، ندرج الفرضيات التالية:

- هناك عدة أدوات للتحليل المالي ساكنة وديناميكية تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الخدمائية.
- القوائم المالية المعدة من طرف مؤسسة ميناء سكيدة للفترة 2014-2018 توفر المعلومات و البيانات الكافية المنتهجة ضمن عملية التحليل المالي.
- تستطيع أدوات التحليل المالي تقييم و تحديد الأداء المالي للمؤسسة المينائية لسكيدة للفترة 2014-2018؟

4. دوافع اختيار الدراسة

تتمثل دوافع اختيار الدراسة في:

- **الدوافع الذاتية:**
- باعتبار الموضوع يتوافق في مجال التخصص العلمي المدروس.
- الرغبة في دراسة و معرفة كل ما يتعلق بدور القوائم المالية في التحليل المالي.
- نظرا لطبيعة عملي في المؤسسة المينائية لسكيدة.

- الدوافع الموضوعية :

- الإلمام و الاحاطة بجميع جوانبموضوع الدراسة و التحكم بها.

- أهمية موضوع التحليل المالي بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية.

5. أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الوصول للأهداف التالية:

- تسليط الضوء على مدى كفاءة و دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الخدمائية.

- معرفة الاهتمام الذي توليه المؤسسة الاقتصادية الخدمائية للقوائم المالية.

- الاطلاع على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي و إظهار الهدف و الدور الأساسي منها في تقييم الأداء المالي.

- توفير مرجع إضافي للطلبة، خاصة فيما يتعلق بدراسة الحالة.

6. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الموضوع في معرفة دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الخدمائية و ذلك بمعرفة مدى قدرة المؤسسة على التحليل الدقيق و المعمق للقوائم المالية في تشخيص و تحديد المشاكل التي تطرأ على أدائها بشكل عام و أدائها المالي بشكل خاص و إيجاد مختلف الطرق لحلها، باستخدام أهم المؤشرات و النسبة المئوية لمعرفة مواطن القوة فيها لتعزيزها و مواطن الضعف لوضع الحلول اللازمة لها.

7. منهج الدراسة

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي في عرض المفاهيم و المعلومات الخاصة بمجال البحث في ما يخص القوائم المالية و أدوات التحليل المالي المستعملة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة و إعطاء نظرة شاملة عنها هذا في الجانب النظري. بالإضافة إلى الاعتماد على منهج دراسة حالة بغرض البحث المعمق و المفصل على أرض الواقع و إسقاط ما تم طرحه في الجانب النظري على الجانب التطبيقي .

8. حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة في حدود مكانية و حدود زمانية و التي هي كالتالي:

- الحدود الزمانية : تم الاعتماد على وثائق من طرف المؤسسة المينائية لسكيكدة و ذلك للفترة الممتدة ما بين 2014-2018.

- الحدود المكانية: تناولنا موضوع الدراسة في مؤسسة المينائية لسكيكدة.

9. صعوبات الدراسة

من بين الصعوبات التي واجهتنا في إعداد الدراسة، هي صعوبة الحصول على كافة الوثائق المالية للمؤسسة المينائية لسكيكدة

10. هيكل الدراسة

من أجل الوصول إلى نتائج الدراسة قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين و فصل تطبيقي، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة تضمنت أهم المقترحات لعلها تجد سبيلها للتطبيق.

الفصل الأول المعنون ب: "الإطار النظرية للتحليل المالي و تقييم الأداء المالي" تم تقسيمه إلى مبحثين، خصص المبحث الأول لتناول الإطار النظري لتحليل المالي ، أما المبحث الثاني خصص للإطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي.

والفصل الثاني المعنون ب: "تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الخدمائية" تم تقسيمه إلى مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول إلى أدوات التحليل المالي الساكن المستخدمة في تقييم الأداء المالي أما المبحث الثاني فخصص لأدوات التحليل المالي الديناميكي المستخدمة في تقييم الأداء المالي.

أما الفصل الثالث المعنون ب: "استخدام ادوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة المينائية لسكيكدة" فمن خلاله تم إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع لمعرفة دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الخدمائية، كما قسم هذا الفصل إلى مبحثين خصص الأول بتقديم المؤسسة الاقتصادية الخدمائية محل الدراسة ، أما المبحث الثاني خصص لعرض النتائج و تحليلها و تفسيرها.

مقدمة الفصل :

يعتبر التحليل المالي الذي يعتبر إحدى الوسائل العلمية الذي يساعد على تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية من خلال تحليل القوائم المالية بمختلف أنواعها ومعرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة ، كما أنه ذو أهمية كبيرة داخل المؤسسة و يعتبر ضرورة قصوى لتخطيط المالي السليم، و زادت أهميته في ظل تعقد و توسع الأنشطة، حيث أصبح يلزم على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية و نتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات القادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي ، بإضافة إلى القيام بمجموعة من الدراسات التي هي عبارة عن تقييم الأداء المالي و التي تشمل تحليل الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية

و في هذا الفصل سنحاول إلقاء نظرة تحليلية حول الأدبيات النظرية لكل من التحليل المالي و تقييم الأداء المالي من خلال المباحث التالية :

- المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي
- المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي

المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

يعتبر التحليل المالي عملية تفسير القوائم المالية الصادرة وفهمها في ضوء الإدراك و المعرفة بكيفية إعدادها و الأسس التي تم في ضوءها ظهور الأرقام المالية في صورتها النهائية، فهو الخطوة المهمة التي يبنى عليها المدير المالي القواعد السليمة لوظيفتي التخطيط المالي و الرقابة المالية، و في هذا المبحث سوف نتعرف على مفهوم التحليل المالي و أنواعه و أهمية التحلي المالي، وأهدافه والأدوات التي يقوم عليها التحليل المالي.

المطلب الأول: مدخل إلى التحليل المالي

أولا : نشأة التحليل المالي

تعود نشأة التحليل المالي إلى نهاية القرن التاسع عشر، حيث استعملت المؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين في الأساس قدرة المؤسسة على تسديد ديونها، وذلك استنادا على المستندات و الكشوف المحاسبية للمؤسسة، و مع تطور الصناعة والتجارة في بداية القرن العشرين اتضح ضعف و عدم كفاية التحليل المالي مما أدى إلى ظهور دراسات أخرى أكثر تعمق، و ذلك باستعمال نسب أخرى، للمقارنة بين عدة مؤسسات، وبعض هذه الدراسات ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، و تمحورت حول تحليل نسب البيع ل: 981 مؤسسة مصنعة وفق قطاعات اقتصادية مختلفة، ونواحي جغرافية مما يساعد على التفرقة بين المؤسسات بسهولة.

و لقد كان لأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) دور إيجابي في تطور وسائل و تقنيات التسيير و خاصة التحليل المالي، حيث أصبح هذا الأخير يكتسي أهمية كبيرة وأصبحت المؤسسات تبحث على هيكل سليم يحميها من مخاطر الإفلاس، وفي سنة 1933 أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن و الصرف حيث عملت على نشر التقديرات و إحصائيات متعلقة بالنسبة النمطية لكل قطاع اقتصادي، و كما كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أثر معتبر في تطوير التحليل المالي. فقد أظهر المصرفيون المقترضون اهتمامهم بتحديد نوعية المؤسسة و وسائل التمويل الملائمة، و قد تم تكوين في سنة 1967 بفرنسا لجنة عمليات البورصة التي تهدف لتأمين الاختبار الجيد و المعلومات الحالية التي تنشرها المؤسسة المتاحة¹.

¹ إسماعيل عراجي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية لنشر والتحليل، طبعة منقحة، الجزائر، 2000، ص 229.

ثانيا : مفهوم التحليل المالي

باختلاف المفكرين تعددت تعاريف التحليل المالي و نذكر منها ما يلي:

أ. " هو تلك العملية التي يمكن من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية و خواص الأنشطة التشغيلية و المالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية و مصادر أخرى و ذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات"¹.

ب. التحليل المالي كدراسة تخطيطية: التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط مؤسسة اقتصادية من خلال مساهمته في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية و المالية للمؤسسة، و ذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية، ومصادر أخرى، و ذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة قصد اتخاذ القرارات².

ج. التحليل المالي كدراسة تنبؤية: التحليل المالي عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى التعرف عن مواطن القوة في المؤسسات لتعزيزها، و على مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة، بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل أسعار الأسهم و المؤشرات الاقتصادية العامة³.

د. التحليل المالي كدراسة محاسبية: التحليل المالي هو دراسة للقوائم المالية في ظل مجموعة من البيانات الإضافية المكتملة بعد تبويبها التبويب الملائم، و باستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية و ذلك لغرض إبراز الارتباطات التي تربط بين عناصرها و بهذا الشكل فإن التحليل المالي يساعد في الحصول على إجابات موضوعية على أسئلة جوهرية تهم الأطراف المعنية⁴.

¹ محمد الصبري، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية و إدارية، دار الفجر لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2014، ص 113.

² محمد مطر، التحليل المالي والائتماني (الأساليب و الأدوات والاستخدامات العملية)، دار وائل لنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2003، ص 03.

³ مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2000، ص 279.

⁴ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2010، ص 41.

ومن خلال ما تقدم من تعاريف حول التحليل المالي نلاحظ أنه يساهم في الاستخدام الفعال للأموال المتحصل عليها، كما يتبين لنا أن التخطيط يعتبر من التحليل المالي، حيث يقوم بتحديد الأهداف والسياسات و الإجراءات المالية للمؤسسة، كما يعتمد على عدة خطوات تتمثل فيما يلي:

– تحديد الأهداف المالية للمشروع و المتمثلة في استخدام رأس المال لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وتحسينه في الفترة الطويلة و القصيرة لمقابلة التغيرات المستقبلية.

– رسم السياسة المالية من خلال الحصول على الأموال وكيفية إدارتها و توزيعها¹.

و إذا أمعنا النظر في التعاريف الأربعة السابقة للتحليل المالي يمكن استنتاج الخطوات التالية:

- ✓ تحديد الهداف من التحليل .
- ✓ تحديد الفترة الزمنية التي سيتم فيها التحليل.
- ✓ اختيار المعلومات الملائمة للهدف المراد تحقيقه.
- ✓ اختيار الأسلوب الملائم من أساليب التحليل.
- ✓ معالجة المعلومات بمقتضى أسلوب التحليل الذي تم اختياره.
- ✓ اختيار المعيار الملائم لقياس النتائج عليه.
- ✓ تحديد مدى و اتجاه و انحراف المؤسسة من المعيار المستعمل.
- ✓ تتبع العوامل التي أدت إلى ذلك الوضع إلى جذورها الحقيقية.
- ✓ الاستنتاج المناسب من عمليات التحليل.
- ✓ وضع التوصيات و اقتراح الحلول الملائمة².

ثالثا : أهمية التحليل المالي

التحليل المالي هو دراسة لنشاط ومردودية و كذلك المركز المالي للمؤسسة في الحاضر و المستقبل من أجل استنباط معلومات مجدية تساهم في التعبير عن الوضعية المالية و الاقتصادية للمؤسسة³

¹ المرجع نفسه، ص 78.

² محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية (الاستثمار التمويل و التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية)، دار الخامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص ص 92-93.

³ Betrice et francis grand guillot ,analyse financière ,les outils de diagnostique ,8 Edition ,paris 2007,p11 .

- التحليل المالي وسيلة للإدارة المالية في تقييم الوضع المالي و الوضع النقدي.
- التحليل المالي يساعد في تقييم الأداء و التشغيل من خلال تقييم نتائج قرارات الاستثمار و قرارات التمويل.
- التحليل المالي يضمن مقارنة البيانات و المعلومات الفعلية مع البيانات و المعلومات المخططة و تحديد الانحرافات و بالتالي تحليلها و معرفة أسبابها باستخدام بعض الأساليب الفنية و صياغة النماذج.
- التحليل المالي يساعد في تمكين الإدارة في رسم أهدافها و سياستها التشغيلية ، و بالتالي يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي .
- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة سواء كان على مستوى المؤسسة ذاتها أو على المستوى القومي.
- التحليل المالي له مؤشرات كمية و نوعية تساعد المخطط المالي و المخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية و الاجتماعية على مستوى مؤسسة الأعمال و على المستوى القومي، و بالتالي إعداد الموازنات التخطيطية و الخطط السنوية اللازمة.
- التحليل المالي يمكن من خلال نتائجه في التنبؤ باحتمالات تعرض المؤسسة إلى ظاهرة الفشل و ما تقود إليه من إفلاس و تصفية.
- يساعد الإدارة في تحديد المشاكل التقنية و الاقتصادية و المالية ، و المساعدة في تقديم البيانات الخاصة بمعالجتها.
- يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة، و بالتالي يمد مستخدمي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة¹.

رابعاً : مقومات ومنهجية التحليل المالي

- **مقومات التحليل المالي:** يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المبادئ و المقومات، يعتمد عليها من

أجل تحقيق الأهداف المرجوة، حيث تلخص في:

- تحديد أهداف التحليل بشكل واضح.
- تحديد الفترة التي يشملها التحليل المالي، مع تحديد البيانات المالية التي يمكن الاعتماد عليها.

¹ حمزة محمد الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، الأردن، 2004، ص ص 171-172.

- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أحسن النتائج و بأقل تكلفة و بأسرع وقت.
- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي، حيث تصبح كقاعدة للمحلل المالي يستخدمها بطرق سليمة، حيث تعطي نتيجة غير قابلة للتأويل.
- أن يكون المحلل على دراية تامة بالبيئة الداخلية و الخارجية المحيطة بالشركة.
- يجب أن يتميز المحلل المالي بقدرات علمية و عملية، و مؤهلات تجعله قادرا على تفسير النتائج المتحصل عليها، اضافة إلى تمكنه من التنبؤ بالمستقبل¹.
- **منهجية التحليل المالي:** على المحلل المالي إتباع المنهجية التالية عند قيامه بالتحليل المالي²:
 - تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل.
 - تحديد الفترة الزمنية التي سيشملها تحليل القوائم المالية.
 - تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل إلى الوصول إلى غايته.
 - اختيار أسلوب وأداء التحليل الأنسب و الذي له قدرة التعامل مع المشكلة.
 - استعمال المعلومات و المقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب.
 - اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه، حيث يستدعي الأمر من استعمال أكثر من معيار.
 - تحديد الانحرافات عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الأرقام المطلقة و النسبية.
 - وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.

المطلب الثاني: أنواع و مراحل التحليل المالي و الأطراف المستفيدة منه

لقد عرف التحليل المالي بأنواعه مراحل في تطوره و برزت أهميته في إبراز مدلوليه القوائم المالية وتحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج و نظرا لما يكتسبه أهمية التحليل المالي فلقد تم تقسيمه إلى عدة أنواع و ذلك حسب عدة معايير أو أبعاد نتطرق إليها كما يلي :

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص 3.

² مؤيد عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار وائل لنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006، ص 15.

أولاً: أنواع التحليل المالي

يتنوع التحليل المالي بتنوع الأساس الذي ينظر من خلاله له و في ما يلي أهم أنواع التحليل المالي مصنفة إلى عدة أسس:

أ- **حسب المدى الذي يغطيه التحليل:** يمكن تبويب التحليل استناداً إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي منها:

- **التحليل الشامل:** يشمل كافة أنشطة المؤسسة لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.

- **التحليل الجزئي:** يغطي التحليل جزءاً من أنشطة المؤسسة لفترة ومدة معينة أو أكثر¹.

ب- **حسب الفترة التي يغطيها التحليل:** يمكن تبويب التحليل استناداً إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل المالي إلى:

● **التحليل المالي قصير الأجل:** قد يكون التحليل رأسياً و أفقياً و لكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، و يستفاد منه في قياس قدرات و إنجاز المؤسسة في الأجل القصير، و غالباً ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المؤسسة في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، غالباً ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون و البنوك.

● **التحليل المالي طويل الأجل:** يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام و الأصول الثابتة و الربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد و أقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظام المؤسسة في توزيع الأرباح، و حجم هذه التوزيعات، و تأثيرها على أسعار أسهم المؤسسة في الأسواق المالية².

ج - **حسب الهدف من التحليل:** يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استناداً إلى الهدف من التحليل منها³:

- تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.

- تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.

- تحليل لتقويم ربحية المؤسسة.

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار الإثراء لنشر و التوزيع، دون طبعة، عمان، الأردن، 2009، ص 19.

² وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

³ علي خلف عبد الله، التحليل المالي للرقابة على الأداء و كشف الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان،

الأردن، 2015، ص 58.

- تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمؤسسة.
- تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالات استخدامه.
- د- حسب الجهة القائمة بالتحليل:** يتم تقسيم التحليل المالي إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:
 - **التحليل الداخلي:** إذا تم التحليل من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المؤسسة نفسه و على بيانات المؤسسة و لغاية معينة تطالبها المؤسسة، و غالبا ما يهدف هذا التحليل إلى إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة.
 - **التحليل الخارجي:** يقصد به التحليل الذي يقوم به جهات من خارج المؤسسة، و يهدف هذا التحليل إلى خدمة الجهات القائلون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة و قدرته على الوفاء بالتزاماته، و البنوك المركزية و الغرف الصناعية... الخ¹.
- هـ - حسب البعد الزمني للتحليل:** إن للتحليل المالي بعد زمنيًا، يتمثل في الماضي و الحاضر، و بناء عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:
 - **التحليل الرأسي:** بموجب هذا الأسلوب تتم المقارنة بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة في صورة محصلة هذه المقارنة في صورة نسب مئوية، كأن تنسب تكلفة المبيعات في قائمة الدخل مثلا قيمة المبيعات في نفس القائمة، أو أن تنسب قيمة كل بند من الأصول المتداولة في الميزانية إلى مجموع الأصول في الميزانية نفسها².
 - **التحليل الأفقي:** يقصد بالتحليل الأفقي دراسة أي فترة من فترات الكشوفات المحاسبية على مدى سنوات متعددة بمعنى آخر إذا ما أريد دراسة ربحية مؤسسة لمدة خمس سنوات ماضية فإنه تؤخذ الكشوف لسنوات الخمسة الماضية و تلاحظ فيه ربحية المؤسسة و مقارنتها سنة بعد أخرى لاستخراج المؤشرات التي توضح مدى تطور الربحية أو تدهورها خلال السنوات الماضية، وهذا يعني أن التحليل الأفقي يعتمد على الفترة التاريخية التي مضت على المؤسسة و مقارنة السنة التي يراد فيها استخراج المؤشرات بالسنوات الماضية³.

¹ وليد ناجي الخيالي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 25.

³ عبد الستار صباح و سعود جابود مشكور العامري، الإدارة المالية أطر نظرية و حالات عملية، دار وائل لنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، البصرة، 2007، ص 53.

التحليل بالنسب المالية: إن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يعتبر من أهم وسائل و أدوات التحليل المالي للقوائم المالية ومن أكثرها شيوعاً، وهو يهتم بقياس العلاقات بين بعض القيم في القوائم المالية سواء كانت تلك من نفس الميزانية أو قيم مشتقة من أكثر من قائمة مالية مثل الميزانية ، قائمة حسابات النتائج و جدول التدفقات النقدية وهناك مجالات عديدة يستخدم فيها أسلوب تحليل القوائم المالية من خلال النسب المالية ومن هذه النسب نذكر: نسب السيولة ،نسب الربحية، نسب الكفاءة،(تحليل الربحية)، نسب الرافعة المالية (تحليل الهيكل التمويلي)¹.

ثانياً : مراحل ومجالات التحليل المالي

- أ- **مراحل التحليل المالي:** من خلال ما سبق وجدنا أن التحليل المالي يتنوع بتنوع أهمية و درجة التفصيل المطلوبة فيه و هذا ما يجعله يمر بمجموعة من المراحل يمكن تلخيصها في ما يلي²:
- **تحديد الهدف من التحليل بدقة:** من الضروري جداً أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، و مدى أهمية هذا الهدف و تأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من جهة إلى أخرى، وهنا نجد أن العملية التحليلية تعتمد على تحديد الهدف بدقة.
- **تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي:** وفي هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.
- **اختيار أسلوب التحليل المناسب:** تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية و غيرها إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل و عليه أن يتخذ البديل المناسب.
- **إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار:** و في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل و كل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي و درايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة و الوضوح و البساطة في القوائم المالية و بالتالي تحقيق التحليل المالي .
- **التوصل إلى استنتاجات :** تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي في محايد بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه و الالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن .

¹ مداني بن بلغيث و عبد القادر دشايش، النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول "انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة المعتمد، 13،14، ديسمبر 2011، جامعة ورقلة الجزائر، ص 19.

² أحمد توفيق جمال، الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998، ص 25.

- صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة لنقل النتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تناسب مع النتائج المتوصل إليها.

ب- مجالات التحليل المالي: للتحليل المالي عدة مجالات وهي كما يلي¹:

- التحليل الائتماني: يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يوجهها المقرض في علاقته مع المقترض و بالتالي الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض فيقوم بتقييمه و بناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم.

- التحليل الاستثماري: يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي، و تكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد و شركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم وكفاية عوائدهم.

وقدرة هذا التحليل تمتد لتشمل تقييم المؤسسات و الكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها و الاستثمارات في مختلف المجالات.

- تحليل الاندماج و الشراء: ينتج عن هذا التحليل من الاندماج و الشراء تكون وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا، و زوال الشخصية لكل منهما أو لأحدهما، و يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين شركتين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للشركة المنوي شرائها كما يحدد قيمة الأداء المستقبلي المتوقع للشركة بعد الاندماج في المستقبل.

- تحليل تقييم الأداء: هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، مثل الإدارة و المستثمرين و المقترضين، و تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة و ما يتعلق بكافة مجالاتها.

- التخطيط: تعتبر هذه العملية أمرا ضروريا للمستقبل لكل مؤسسة، و ذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع و خدمات.

و عملية التخطيط هي عبارة عن وضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها، وهذا بطبيعة الحال يجعل تركيز هذه العملية على شقين هما، الأداء السابق و تقدير الأداء المتوقع.

¹ أيمن الشنطي، عامر عبد الله شقر، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي، دار البداية لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2007، ص 127.

ثالثا : الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

تعددت الأطراف المهتمة بالتحليل المالي نظرا لما يقدمه هذا الأخير من إجابات على تساؤلات مختلفة لهذه الأطراف، حيث الاختلاف من طرف إلى آخر كل حسب أهدافه من عملية التحليل، و تنقسم هذه الأطراف إلى قسمين أطراف من داخل المؤسسة نفسها و أطراف من خارج المؤسسة.

1.3- الجهات الداخلية :

تتعدد الأطراف الداخلية للمؤسسة التي هي بحاجة للتحليل المالي و نذكر منها :

- **إدارة المؤسسة:** يمكن التحليل المالي إدارة المؤسسة من قياس كفاءة أدائها و قدرتها على التحكم والتسيير و بلوغ أهداف المسطرة التي يمكنها من تحديد السياسة و الموقف الاستراتيجي سواء على المدى المتوسط أو البعيد¹.
- **العاملون بالمؤسسة :** يستفيد عمال المؤسسة من التحليل المالي في اطلاعهم على حقيقية الوضع المالي و ربحية المؤسسة و فعالية نشاطها مما يعزز العلاقة بين المؤسسة و عمالها كما أن معرفة العمال بالنتائج الفعلية تمكنهم من التعرف على الحد المعقول لمطالبهم تبقى ضمن الظروف الاقتصادية الملائمة للمؤسسة².
- **المساهمون بالمؤسسة:** يعتبر العائد المتوقع أهم وأكثر هدف يسعى إليه المساهمون مقابل الاستثمار المالي في المؤسسة دون أن تنمو درجة المخاطرة التي تتعرض لها أموالهم من هنا يأتي دور التحليل المالي و ماله من أهمية في تقييم الأداء المالي و تحليل الوضعية³.

2.3- الجهات الخارجية:

هناك أطراف عدة تستفيد من التحليل المالي خارج المؤسسة نذكر فيما يلي :

¹ محمود عبد الخليم الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، كلية إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، الطبعة الرابعة، الأردن، 2007، ص 4.

² منير شاكر محمد و آخرون، التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات، دار وائل للنشر و التوزيع، دون طبعة، عمان، الأردن، 2005، ص 65.

³ زهر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير/جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص 78.

- **سماسرة الأوراق المالية :** يستفيد السماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي من خلال التعرف على التغييرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة التطورات المالية في المؤسسة الأمر الذي يساعد على اتخاذ القرارات السليمة في ما يخص التسعير المناسب لهذه الأسهم التي يمكن أن تساهم استثماراً جيداً¹.
- **المستثمرون الدائنون:** تكمن أهمية التحليل المالي للمستثمرون الدائنون مدى قدرة المؤسسة على تحديد نصيب الواحد من الأرباح و الأرباح الموزعة، أما الدائنون فيمكن في معرفة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.
- **هيئة الأوراق المالية:** تهدف هذه الهيئة إلى معرفة المعلومات عن المؤسسة ومدى مساهمتها في دعم الشفافية و الإفصاح في المعلومات و ذلك لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالية².
- **الغرف التجارية و الصناعية :** تكمن الأهمية في مدى مساهمة الشركات في تفعيل مؤشرات الاقتصاد الوطني³.
- **الأجهزة الضريبية:** التأكد من مدى وفاء المؤسسة اتجاه مصلحة الضرائب من خلال الإفصاح الجبائي لنتائج التحليل المالي و ما تقدمه من شفافية ودقة في النتائج⁴.
- **المؤسسات المالية:** تهدف نتائج التحليل المالي إلى تحديد القدرة الائتمانية للمؤسسات و مدى قدرتها على السداد⁵.
- **الموردون و المتعاملون مع المؤسسة:** يقوم المورد من التأكد من سلامة المركز المالي للمؤسسة و استقرار الوضعية المالية وهذا ما يتضمنه له نتائج التحليل المالي من كشف للوضعية المالية للمؤسسة⁶.

مما سبق ذكره يمكن توضيح جميع الأطراف المستفيدة من التحليل المالي وفق الشكل الموالي :

¹ مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره ، ص 236.

² محمود عبد الحليم الخليلية، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، كلية إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، الطبعة الرابعة، 2007، ص 4.

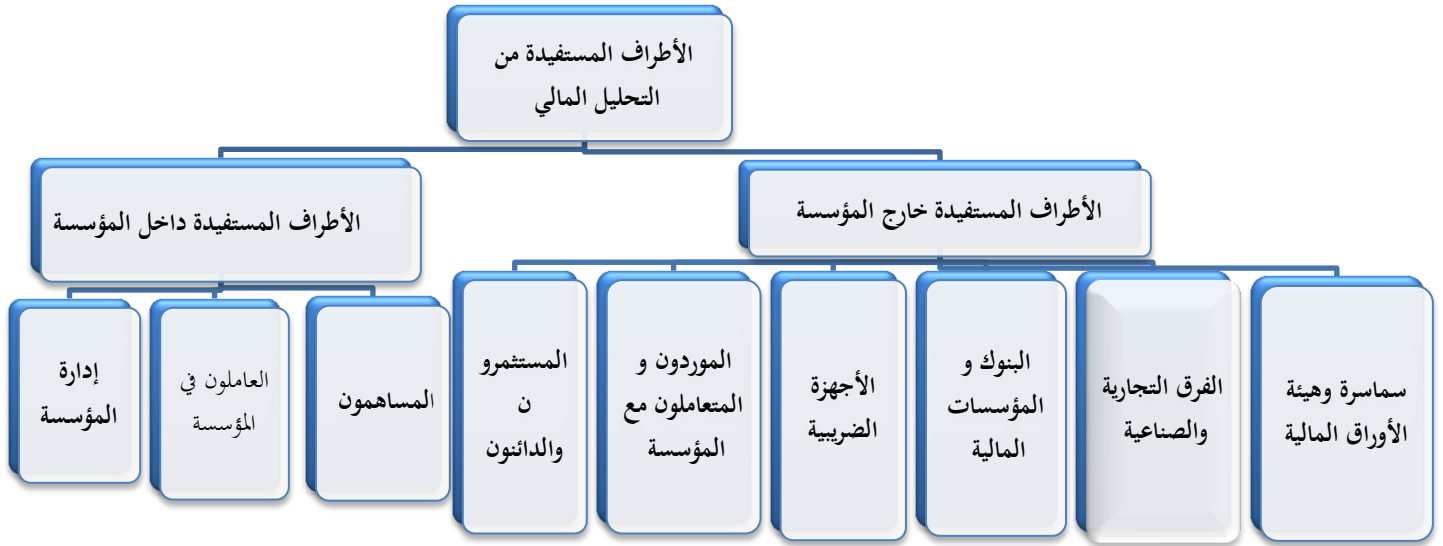
³ محمود المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات و أسواق مالية، دار المريخ لنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 33.

⁴ منير شاكر محمد و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 66.

⁵ لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص 81.

⁶ حنفي علي، مدخل إلى الإدارة المالية الحديثة، التحليل المالي و اقتصاديات الاستثمار و التمويل، دار الكتاب الحديث لنشر و التوزيع، مصر، 2008، ص 75.

شكل رقم (01): الأطراف المستفيدة من التحليل المالي



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق تقديمه.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من بين أهم الاساليب في المؤسسة التي تعمل على تشخيص الوضعية المالية وهذا من أجل معرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها، ويتم هذا التشخيص من خلال استعمال المؤشرات والنسب المالية وغيرها، وكل هذه الأدوات تعتبر فعالة من أجل القيام بعملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة.

المطلب الأول: مدخل الى الأداء و الأداء المالي

من خلال ما يلي سنتطرق إلى مفاهيم عامة حول الأداء بالإضافة الى مفاهيم حول الأداء المالي.

أولاً: مدخل الى الأداء

من خلال ما يلي سنتحدث عن تعريف الأداء ومحدداته وكذلك مقومات الاداء الجيد والعوامل المؤثرة فيه.

- 1- تعريف الأداء:** هناك العديد من التعاريف التي تناولت الاداء نذكر منها ما يلي:
- "يرتبط مفهوم الأداء بشكل وثيق بالإدارة الاستراتيجية لأنه يعمل على تغيير أداء إدارة المؤسسة باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية و غير المالية و ينحدر أصل كلمة أداء من اللغة اللاتينية PERFORMANCE التي تعني إعطاء و بعده اشتقت باللغة الإنجليزية منها كلمة performance والتي تعني بها إنجاز، تأدية أو اتمام شيء ما"¹.
 - أو أنها: " النتائج المتوصل اليها من طرف رياضي ، وهي تمثل الرقم الذي يقيس هذه النتيجة"²
 - ويعرف أيضا بأنه: " الإنجاز الذي يتحقق نتيجة ما يبذله الفرد في عمله من جهود بدنية وذهنية وبالتالي فهو انعكاس لمدى نجاح الفرد أو فشله في تحقيق الأهداف المتعلقة بالوظيفة الخاصة به".
 - وهو كذلك: " المنظومة المتكاملة لتنتاج أعمال المنظمة في ضوء تفاعلاتها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية"³.
- ومن خلال ما سبق يمكن اعطاء تعريف للأداء على أنه : القيمة التي يقوم بخلقها الأفراد أو المؤسسات نتيجة المجهودات التي يقومون بها في اداء عملهم.

2- محددات الأداء:

تتمثل محددات الأداء في ما يلي⁴:

- **الجهد:** وهو كمية الطاقة التي يبذلها المستخدم لأداء عمله، وتكون هذه الطاقة ناتجة عن دوافع تؤثر في المستخدم ليبدل جهدا محددًا .
- **القدرات:** فهي نوعان: قدرات مكتسبة وقدرات فطرية فالقدرات المكتسبة: هي التي تلعب فيها البيئة والزمن دورا في تكوينها وصقلها، أما القدرات الفطرية هي قدرات عقلية تتجلى في ذكاء الفرد ونباهته .
- **الإدراك:** هو عملية ذهنية تقوم بالانتقاء والتنظيم وتعديل أو تغيير وتفسير المعلومات التي تأتي عن طريق الحواس وذلك حسب الانطباعات والمعايير .

¹ R. le duff & autres . en CYCLO Pédi de la gestion et du management ,paris, 1999;P90.

² Y.Mougin ,les outils d'optimisation de la performance ,édition d'organisation , paris,2004,p17.

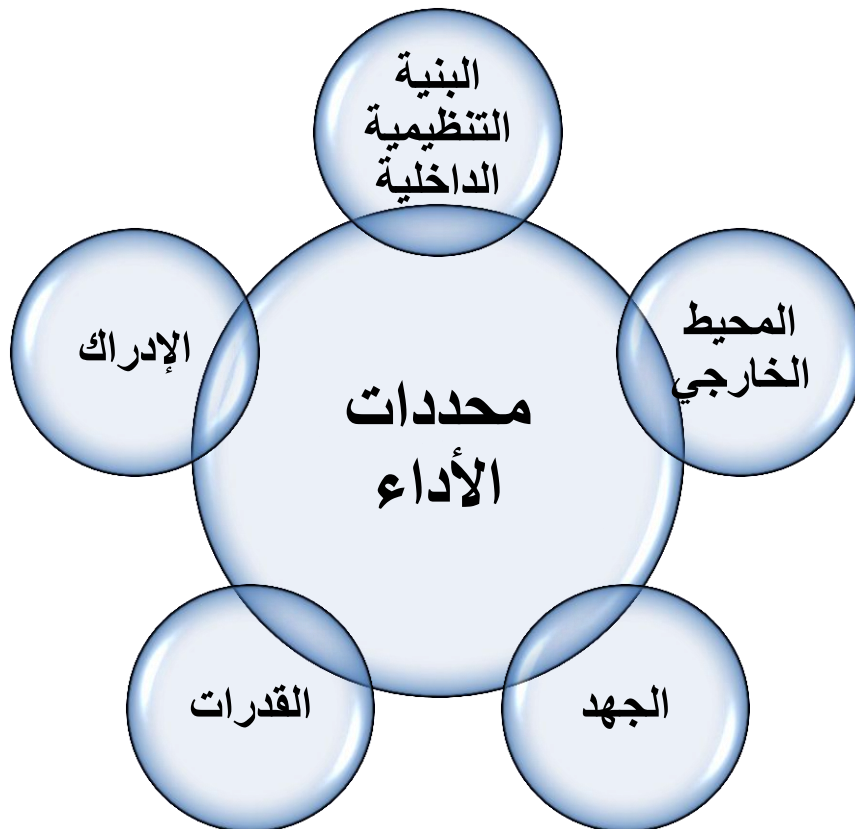
³ محمد عبد الله حسن حميد، تطوير الأداء البحثي للجامعات في ضوء الإدارة بالقيم، دار غيداء للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2016، ص41-43.

⁴ أبو بكر بوسالم، هدى شهيد، دور أسلوب كايزن (النموذج الياباني) في تحسين أداء المؤسسة - دراسة حالة حول اتصالات الجزائر للهاتف للهاتف النقال أوريدو-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد 8، أم البواقي، ديسمبر 2017، ص630-631.

- الوظيفة: كل ما يتعلق من واجبات ومسؤوليات التي تحتويها الوظيفة.
- البنية التنظيمية الداخلية: وهي كل ما يتوفر في المنظمة من تنظيمات تسهل وتنظم العملية الإنتاجية من آلات وطرق التنظيم الإداري من طرق القيادة ونظم التحفيز وأيضا نظم الاتصال الداخلي.
- المحيط الخارجي: المحيط الخارجي له تأثير على أداء العامل في منظمته مثل الرواتب التي تدفع في المؤسسات الأخرى.

والشكل التالي يلخص محددات الاداء:

شكل(2):محددات الأداء



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق .

3- مقومات الأداء الجيد:

هناك العديد من مقومات الأداء الجيد هي ¹:

- **الإدارة الاستراتيجية:** هي إطار عام مرشد للتفكير والتصرف تتخذه الإدارة العليا، يكون مستمدا من الأهداف العليا للشركة، ليصبح وسيلة لتحقيق تلك الأهداف وموجها للقرارات المصيرية المستقبلية التي تتخذها تلك الإدارة في تعبئة مواردها حول التطوير المستمر لموقفها التنافسي ولمواطن قوتها من خلال إحداث المواءمة والتكيف مع البيئة الخارجية وصولا إلى أداء رسالتها وهي أيضا بمثابة خطة بعيدة المدى تركز على تحليل وضع الشركة من حيث طبيعة العمل والموقف التنافسي والموقع بالسوق وتحديد أهدافها المستقبلية .
 - **الشفافية:** وتعني تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث وأن يتصف لموظف بالعدل وأن يتحلى عند قيامه بعمله بالنزاهة والعفة والصدق والموضوعية والأمانة والاستقامة في أدائه لواجباته، وأن يتجرد من المصالح الشخصية، وألا يخضع حكمه لآراء الآخرين، وألا يقوم عن علم بتقديم المعلومات على غير حقيقتها. كما ينبغي على الموظف ألا يضع نفسه في مواقف تؤثر على حياده أو تجعله يقع تحت تأثير الغير مما يهدد موضوعية عمله.
 - **قرار مبدا المساءلة الفعالة:** وتعني إمكان تقييم وتقدير أعمال الإدارة التنفيذية و التأكد من قيامها بتنفيذ المهمات التي من شأنها ضمان القيام بالأعمال بدقة من قبل بقية الموظفين بالمؤسسة، وذلك بتقديم تقارير دورية عن نتائج الأعمال ومدى نجاحتهم في تنفيذها.
 - **وجود النظم المحاسبية:** النظام المحاسبي هو عبارة عن مجموعة من العناصر المادية والمعنوية المستخدمة، في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم وانجاز الدورة المحاسبية الكاملة، وهو نظام يختص بكافة أعمال جمع وتسجيل وتصنيف وتبويب ومعالجة وتخزين وتوصيل المعلومات القيمة في شكل قوائم مالية إلى الأطراف الطالبة لها بغية اتخاذ القرار، حول الأحداث الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل. إلى الأطراف المختلفة المستفيدة منها أجل مساعدتهم في اتخاذ القرار.
- والشكل التالي يلخص عوامل الأداء الجيد:

¹ مشعل جهز المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، مذكرة للحصول على درجة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط، الأردن - عمان، 2010/2011، ص.16.

شكل (3): مقومات الأداء الجيد



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق .

4- العوامل المؤثرة على الأداء:

سيتم ذكر بعض العوامل المؤثرة على الأداء فيما يلي¹:

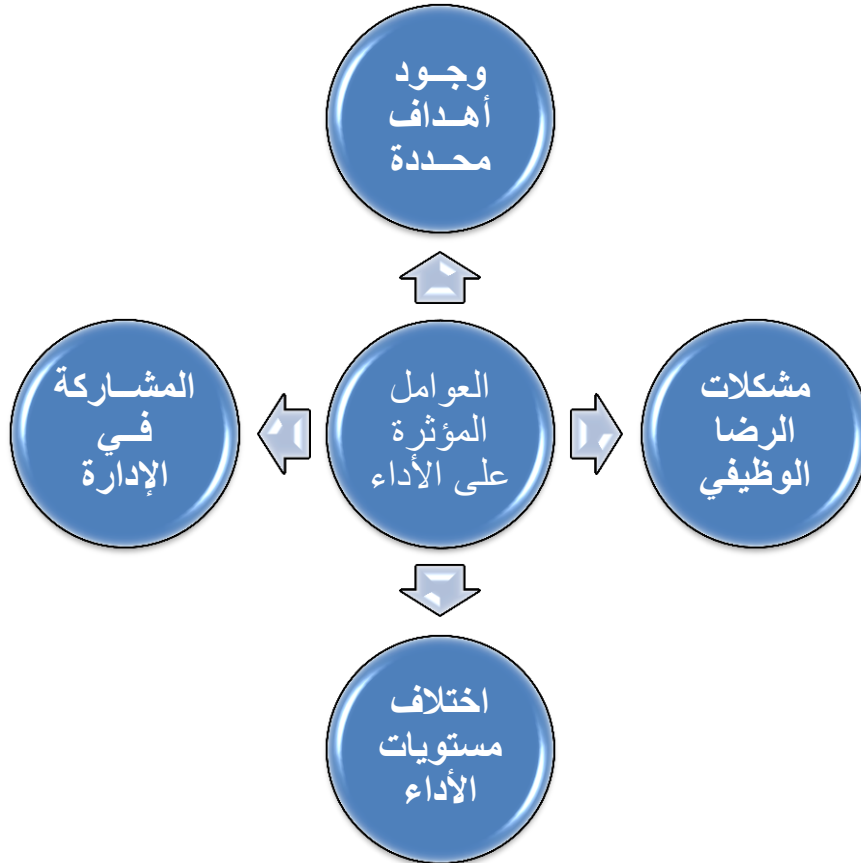
- وجود أهداف محددة: فالمنظمة التي تمتلك خططا تفصيلية لعملها وأهدافها ومعدلات الإنتاج المطلوب أدائها، تستطيع قياس ما تحقق من إنجاز أو محاسبة موظفيها على مستوى أدائهم.
- المشاركة في الإدارة: إن عدم مشاركة العاملين في المستويات الإدارية المختلفة في التخطيط وصنع القرارات يساهم في وجود فجوة بين القيادة الإدارية والموظفين في المستويات الإدارية وبالتالي يؤدي إلى ضعف المسؤولية والعمل الجماعي لتحقيق أهداف المنظمة وهذا يؤدي إلى ضعف الأداء لدى هؤلاء الموظفين.

¹ أبو بكر بوسالم، هدى شهيد، دور أسلوب كايزن (النموذج الياباني) في تحسين أداء المؤسسة - دراسة حالة حول اتصالات الجزائر للهاتف النقال أوريدو-، مرجع سبق ذكره، ص 630.

- اختلاف مستويات الأداء: من العوامل المؤثرة على أداء الموظفين عدم نجاح الأساليب الإدارية التي تربط بين الأداء والمردود المادي والمعنوي الذي يحصلون عليه.
- مشكلات الرضا الوظيفي: فضعف الرضا الوظيفي أو انخفاضه يؤدي إلى أداء ضعيف وإنتاجية أقل.

والشكل التالي يلخص العوامل المؤثرة على الأداء:

شكل (4) : العوامل المؤثرة على الأداء



المصدر: من إعداد الطلب بالاعتماد على ما سبق.

ثانيا: مدخل الى الاداء المالي

من خلال ما يلي سنتناول تعريف الأداء المالي وأهميته وأهم أهدافه، بالإضافة إلى التطرق إلى العوامل المؤثرة فيه.

1- تعريف الأداء المالي:

هناك العديد من التعاريف للأداء المالي نذكر منها ما يلي:

- يعرف الأداء المالي بأنه " تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة المضافة ومواجهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج وكذلك باقي القوائم المالية، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي و القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، و على هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة و معدل نمو الأرباح"¹.
- وهو كذلك: " يعبر عن المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، و يعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسة حيث أنه هو الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسة، و يساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد المؤسسة بفرص استثمارية مختلفة"².
- يعرف كذلك بأنه: " تشخيص الصحة المالية للمؤسسة ،معرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة و مواجهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات ،جدول حسابات النتائج ،و الجداول الملحقة ،ولكن لا جدوى من ذلك إن لم يأخذ الظرف الاقتصادي و القطاع الصناعي الذي ينتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسات و على هذا الأساس فإن التشخيص الأداء ثم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة و معدل نمو الأرباح"³.

¹ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط 01، الأردن، 2010، ص 45.

² بن نذير نصر الدين، شمال أوب، لوحة القيادة كأداة لتقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لانجاج الكهرباء

SPE، مداخلة للمشاركة في المؤتمر الوطني الأول حول التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع،البلدية، 25/04/2017، ص.4.

³Amaud thausron , évaluation des entreprise ,technique de gestion édition économique ,paris 2005 ,p23.

ومن خلال ما سبق يمكن اعطاء تعريف شامل للأداء المالي: الأداء المالي هو عبارة عن مرآة عاكسة تعكس وتعبّر عن أداء المؤسسات ويساهم بشكل كبير في معرفة مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها، ويسعدها في التزود بالموارد المالية وزيادة معدلات نموها وأرباحها.

2- أهمية و أهداف الأداء المالي:

تتمثل أهمية وأهداف الأداء المالي فيما يلي¹:

- أهمية الاداء المالي:

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا و بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة و الضعف في المؤسسة و الاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين. وتتبع أهمية الأداء المالي أيضاً و بشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسة و تفحص سلوكها و مراقبة أوضاعها و تقييم مستويات أدائها و فعاليتها و توجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح و المطلوب من خلال تحديد المعوقات و بيان أسبابها و اقتراح إجراءاتها التصحيحية و ترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة و استثماراتها وفقاً للأهداف العامة للمؤسسة و المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية و بقاء المؤسسة.

- أهداف الأداء المالي: إن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:

يمكن المستثمر متابعة و معرفة نشاط المؤسسة و طبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية و المالية المحيطة، و تقدير تأثير أدوات الأداء المالية من ربحية و سيولة و نشاط و المديونية على سعر السهم؛ يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل و المقارنة و تفسير البيانات المالية و فهم التفاعل بين البيانات لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة. و منه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات و اختيار السهم الأفضل من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

¹ بن نذيرنصر الدين، شمال أيبوب، لوحة القيادة كأداة لتقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لانتاج الكهرباء SPE، مرجع سبق ذكره، ص8.

ثالثا : العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الأداء المالي يمكن تلخيصها فيما يلي¹:

- العوامل الداخلية:

- تواجه المؤسسة مجموعة من العوامل الداخلية التي تؤثر على أدائها المالي وربحيتها وهذه العوامل يمكن لإدارة المؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد المتوقع وتقليل التكاليف والمصروفات وأهم هذه العوامل :
- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.
- الرقابة على التكاليف.
- الرقابة على كفاءة استخدام الأموال المتاحة.
- السيولة.
- المؤشرات الخاصة بالربحية .

- العوامل الخارجية:

- تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، محاولة إعطاء خطط لمواجهةها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل :
- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات.
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق.
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

¹ حجاج نفيسة، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي - دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة (2010-2014)، مذكرة نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017، ص 16-17.

المطلب الثاني: ماهية ومنهجية تقييم الاداء المالي

بعد ما تطرقنا الى تعريف الاداء والاداء المالي نتناول في ما يلي مفهوم تقييم الاداء المالي بالإضافة الى أهميته ومراحه واهم شروطه.

أولا : مفهوم تقييم الأداء المالي

هناك عدة تعاريف لتقييم الاداء المالي نذكر منها ما يلي:

- عملية تقييم الاداء المالي تعني "تقدير حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة، أي يعتبر تقييم الاداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً"¹.
- يعرف الاداء المالي على أنه قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه و من ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفاعلية و تحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة ، مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة"².
- ومن خلال ما سبق يمكن تعريف تقييم الاداء المالي بأنه : عبارة عن معيار يقوم بقياس الاداء المحقق من قبل المؤسسة ومدى تحقيقها للنتائج المرغوب الوصول إليها.

ثانيا : خصائص عملية تقييم الاداء المالي:

- تتمتع عملية تقييم الاداء المالي بجملة من الخصائص وهي كما يلي³:
- وجود أهداف محددة مسبقا (المعايير): فعملية تقييم الاداء المالي لا توجد إلا حيث توجد أهداف محددة مسبقا، وقد تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نخط، فاللوائح المالية وقوانين ربط الموازنة وما تتضمنه من قواعد وضوابط، وكذلك التكاليف النمطية ومعدلات الاداء المعيارية، أهداف محددة مسبقا يتم

¹ السعيد فرحات جمعة، الاداء المالي لمنظمات الاعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص38.

² محمد نجيب طارق وطارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى جنوب بسكرة، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة بسكرة، 5/ 6 مايو 2013، ص 25.

³ الطيب بولوح، عمر بوجمعة، تقييم الاداء المالي للبنوك الاسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة البنوك الإسلامية للفترة (2009-2013)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، 2016، الشلف - الجزائر، ص3-4.

على أساسها عملية تقييم الأداء المالي .

- **قياس الأداء الفعلي:** يتم قياس الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات، ويجب توفر عاملين مديرين للقيام بهذه الأعمال مع استخدام الآلات المستحدثة متى كان ذلك مناسباً، لسرعة عرض نتائج القياس أو التقدير واتخاذ القرارات الخاصة بها.
- **مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير:** يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء كانت إيجابية أو سلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وجعلها قادرة على مجابهة الأخطاء قبل وقوعها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحول دون وقوعها.
- **اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات:** إن اتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقاً وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط، لذلك فإن تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب، ومحددًا بوضوح نوع التصحيح المطلوب، أخذًا في الاعتبار جميع الظروف المحيطة بالقرار .

ثالثا : أهمية ووظائف تقييم الأداء المالي

• أهمية تقييم الأداء المالي:

- يحتل تقييم الأداء المالي أهمية كبيرة في الجوانب المختلفة في الحياة الاقتصادية، وتمثل أهميته في¹ :
 - أنه يساعد توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف.
 - يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة مما يؤدي إلى تحسين أدائها، ومساعدة المسؤولين على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم.
 - يوفر قياسا لمدى نجاح المؤسسة فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفعالية والكفاءة في تعزيز أداء المؤسسة لمواصلة البقاء والاستمرار.
 - على المستوى المالي، فإن تقييم الأداء المالي ينصب على التأكد من توفر السيولة ومستوى الربحية في ظل كل من قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبهما من مخاطر، بالإضافة إلى توزيعات الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للمؤسسة، باعتبار أن أهداف الإدارة المالية هو تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة والمحافظة على سيولة المؤسسة لحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية، وتحقيق العائد المناسب على الاستثمار.
 - يظهر مدى إسهام المؤسسة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الضياع في الوقت والجهد والمال مما يؤدي إلى خفض أسعار المنتجات، ومن ثم تنشيط القدرة الشرائية وزيادة الدخل القومي.
 - الكشف عن التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوء، وذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمنيا في المؤسسة من مدة لأخرى، ومكانيا بالمؤسسات المماثلة الأخرى.
- وظائف تقييم الاداء المالي:

¹ حجاج نفيسة، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي - دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة (2010-2014)، مرجع سبق ذكره ص 18.

عملية تقييم الأداء عبارة عن متابعة مدى تحقيق المؤسسة للخطط التي رسمتها، ويمكن قياسها باستعمال عدة أساليب ذلك لتمكين المسيرين من الإشراف على تنفيذ تلك الخطط ومراقبتها، ويمكن تلخيص أهم وظائف عملية تقييم الأداء فيما يلي¹:

- متابعة تنفيذ الأهداف الاقتصادية للمؤسسة وذلك بالتعرف على مدى تحقيقها للأهداف المسطرة مسبقا وللفترة المحددة اعتمادا على البيانات والإحصاءات التي توفرها مختلف أقسام المؤسسة، لذلك يجب على المسيرين تحديد الأهداف مسبقا بدقة ووضوح.
- الرقابة على كفاءة الأداء للتأكد من قيام المؤسسة بممارسة نشاطاتها وتنفيذ خططها بأعلى درجة من الكفاءة، وذلك بتشخيص الانحرافات وأسبابها والعمل على تفاديها في المستقبل، وهنا يجب التأكد من أن المؤسسة قد استخدمت كافة مواردها بأعلى درجة من الكفاءة الممكنة.
- تحديد الجهات والمراكز الإدارية المسؤولة عن حصول الانحرافات التي تحدث.
- البحث عن الحلول والوسائل المناسبة لمعالجة الانحرافات مع ضرورة اختيار البديل الأفضل.

رابعا : مراحل وشروط تقييم الأداء المالي.

• مراحل تقييم الأداء المالي: يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي في المراحل التالية²:

- المرحلة الأولى:** الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة.
- المرحلة الثانية:** احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات وتتم بإعداد واختبار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي .
- المرحلة الثالثة:** دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع.

¹ بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات - دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANAGHAZ - (2008-2015)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص77.

² خطاب بلال، زعبيط نور الدين، تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية دراسة تطبيقية بواسطة ارسيلور ميتال عنابة (2013-2014)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 1، الجزائر، جوان 2018، ص199.

المرحلة الرابعة: وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسات للتعامل معها ومعالجتها.

• **شروط تقييم الأداء المالي:**

- تتطلب عملية تقييم الأداء المالي بعض الشروط التي من شأنها أن تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الدقة والموثوقية، الأمر الذي يساعد على اتخاذ القرارات السليمة وتصحيح الانحرافات وتعدد المسؤوليات والارتقاء بالنتائج إلى المستويات المرغوبة ومن هذه الشروط نذكر¹:
- أن يكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية واضحا تتعدد فيه المسؤوليات والصلاحيات لكل مدير ومشرف بدون أي تداخل بينهما.
- أن تكون أهداف الخطة المالية، الإنتاجية، التسويقية.. إلخ واضحة وواقعية وقابلة للتنفيذ وهذا لا يتم بدون دراسة هذه الأهداف دراسة دقيقة ومناقشتها مع كل المستويات داخل المؤسسة لكي تأتي الأهداف متوازنة تجمع بين الطموح والإمكانات المتاحة للتنفيذ.
- أن يتوفر للمؤسسة الاقتصادية شخصا متمرسا في عملية تقييم الأداء متفهما لدوره عارفا بطبيعة نشاط المؤسسة قادرا على تطبيق المعايير والنسب والمؤشرات التقييمية بشكل صحيح.
- أن يتوفر للمؤسسة الاقتصادية نظام متكامل وفعال للمعلومات والبيانات والتقارير اللازمة لتقييم أداء بحيث تكون إنسانية المعلومات سريعة ومنظمة تساعد المسؤولين في الإدارات على اختلاف مسؤولياتهم من اتخاذ القرار السليم والسريع وفي الوقت المناسب لتصحيح الأخطاء وتفادي الخسائر.
- أن تكون الإجراءات والآلية الموضوعية لمسار عمليات تقييم الأداء بين الإدارات المسؤولة عن تقييم الأداء في الهيكل التنظيمي واضحة ومنظمة ومتناسقة ابتداء من الإدارة في مركز المسؤولية وصعودا إلى الوزارة والعكس، وإذا تعرقلت العمليات التقييمية والتصحيحية للأداء.
- وجود نظام حوافز فعال سواء كانت هذه الحوافز مادية أو معنوية أو كانت إيجابية أو سلبية بحيث يحقق هذا النظام ربطا متينا بين الأهداف المنجزة فعلا وبين المخطط منها. لأن غياب مثل هذا النظام يضعف قوة وجدية القرارات المتخذة بشأن تصحيح المسار في العملية الانتاجية والارتفاع بها إلى المستوى المطلوب.

¹ السعيد فرحات جمعة، الاداء المالي لمنظمات الاعمال، مرجع سبق ذكره، ص30.

خلاصة الفصل :

يعتبر التحليل المالي أداة من الأدوات التي يستخدمها العديد من المهتمين بالمالية داخل المؤسسة كالمقرضين و المساهمين و الدولة وغيرهم ، فهو يعتبر عملية تحويل البيانات المالية الواردة بالقوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ قراراتهم المالية، كما أن الهدف من التقييم المالي هو تقييم أداء الوحدات الاقتصادية ومتابعة تنفيذ الخطط الاستثمارية وتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية.

الأداء شكل من أشكال الرقابة الفعالة داخل المؤسسة، يساعد في اكتشاف جوانب القوة و نقاط الضعف و محاولة تداركها، و لا تتم هذه العملية إلا وفق خطوات و منهجية تسير عليها لضمان نجاحها. حيث تعتبر عملية تقييم الأداء داخل المؤسسة هامة بالنسبة لكل العمليات فهي تساعد المؤسسة على اكتشاف نقاط القوة والضعف و ذلك من خلال تحليل قوائمها المالية، و كشف الانحرافات ومحاولة علاجها، وتساعد عملية تقييم الأداء في التعرف على مركزها المالي ثم محاولة تقديم نتائج و اقتراحات تساعد في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

مقدمة الفصل :

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره يتكون من أنواع متعددة يكمل بعضها الآخر ، وهذه الأنواع تستعمل بها أدوات و وسائل وطرق مختلف يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنشاط المؤسسة.

فنجد أن المحلل المالي يعتمد على القوائم المالية في إجراء التحليل اللازم للخروج بمعلومات تفيد الأطراف المختلفة المستفيدة من هذه المعلومات ، إن مدى سلامة و صحة هذه المعلومات تتوقف على مدى دقة و صحة البيانات الظاهرة في القوائم المالية ، وكذلك على دقة تطبيق الحسابات الواردة بتلك القوائم . و يعتبر تحليل التغير و الاتجاه الخطوة التحليلية الأولى التي يقوم بها المحلل المالي للقوائم المالية .

و في هذا الفصل سنحاول إلقاء النظرة حول أدوات التحليل المالي الساكن و أدوات التحليل الديناميكي في تقييم أداء المؤسسة من خلال المبحثين التاليين :

- المبحث الأول: أدوات التحليل المالي الساكن المستخدمة في تقييم الأداء المالي
- المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي الديناميكي المستخدمة في تقييم الأداء المالي

المبحث الأول: أدوات التحليل المالي الساكن المستخدمة في تقييم الأداء المالي

يمكن النظر للتحليل المالي على انه انواع متعددة يكمل بعضها الآخر ، و هذه الأنواع تستعمل بها أدوات و وسائل وطرق مختلفة يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنشاط المؤسسة. ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى أدوات التحليل المالي الساكن.

المطلب الأول: القوائم المالية المتاحة للتحليل المالي

من أحد المزايا التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد هو تطوير طريقة إعداد و عرض القوائم وفقا لمعايير محاسبية دولية، و تتمثل القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة،

أولاً: الميزانية المحاسبية و عناصرها:

1. مفهوم الميزانية: وهي القائمة التي توضح مصادر الأموال في المؤسسة ، و استخدامات هذه الأموال من جهة آخر ، و تتكون من بنود هذه القائمة من أرصدة لحظية لمختلف بنود الأصول والالتزامات و حقوق الملكية في تاريخ إعداد القوائم المالية ، مما يساعد المستخدمين في التعرف على الوضع المالي للمؤسسة¹.

2. عناصر الميزانية المحاسبية: تصنف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول و عناصر الخصوم وتبرز في صورة منفصلة على الأقل الفصول التالية، عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول :

أ. **الأصول:** تعرف على أنها : " منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل ، و أن الوحدة المحاسبية قد اكتسبت حق الحصول على هذه المنافع أو السيطرة عليها نتيجة أحداث وقعت أو عمليات حدثت في الماضي ".
و يمكن أن تكون هذه الأصول مادية كالمخزون، المباني، الأراضي، ... الخ أو أن تكون أصولا غير مادية كالشهرة و العلامات التجارية.

وتنقسم بشكل عام إلى فئتين رئيسيتين:

¹ دريد كمال آل شبيب ،مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة،دار الميسرة للنشرة والتوزيع و الطباعة، الطبعة الثانية، الأردن،2013، ص 60.

- **أصول متداولة:** هي أصول قصيرة الأجل وتمثل في الأصول النقدية و الأصول التي يتوقع أن تتحول إلى نقدية خلال السنة أو خلال دورة الأعمال العادية أيهما أطول، و تترتب هذه الأصول حسب سيولتها حيث يتم البدء بأسرعها تحولا إلى نقدية وتنتهي بأبطئها و تتكون من: النقدية، الاستثمارات قصيرة الأجل، الذمم المدينة، المخزون، المدفوعات، .
- **أصول ثابتة:** وتعرف بالأصول غير المتداولة، و هي التي لم تستغرق عملية تحويلها إلى نقدية لأكثر من فترة مالية، و تنقسم إلى استثمارات طويلة الأجل، أصول ملموسة، و أصول غير ملموسة.
- **أصول أخرى:** وتعرف بالأرصدة المدينة الأخرى و هي التي يتم إدراجها ضمن الأصول سابقة الذكر و عادة ما تكون مصاريف مستحقات القبض و النقدية المقيمة بالالتزام طويل الأجل.
- ب. الالتزامات:** تشكل أحد مصادر التمويل في المؤسسات و هي المصدر الخارجي للتمويل وتعرف بأنها: "منافع اقتصادية من المتوقع التضحية بها مستقبلا في شكل التزام قائم بالفعل على الوحدة المحاسبية حيث تم ذلك بتحويل أصول أو تقديم خدمات لوحدة أو وحدات و ذلك نتيجة لأحداث و عمليات تمت في الماضي".
- و تنقسم الالتزامات في قائمة المركز المالي تبعا لتقسيمات الأصول وتظهر كالتالي:
- **الالتزامات الجارية:** و تعرف بالالتزامات قصيرة الأجل و هي الالتزامات التي يحتاج تسديدها لسيل الأصول المتداولة، أي أنها الالتزامات التي يطلب تسديدها خلال فترة مالية واحدة على الأكثر وتتضمن هذه الالتزامات العناصر التالية: الذمم الدائنة، القروض قصيرة الأجل.
- **الالتزامات طويلة الأجل:** و هي الالتزامات التي يطلب تسديدها بعد سنة مالية واحدة أو دورة تشغيلية و تشمل السندات، القروض البنكية طويلة الأجل، أوراق الدفع طويلة الأجل .

• **التزامات أخرى:** وتعرف بالأرصدة الدائمة، و تضم كل الالتزامات التي تم تصنيفها ضمن الالتزامات المتداولة و الالتزامات الثابتة ، كالمصاريف المستحقة¹.

3. أهمية الميزانية المحاسبية: تتجلى في:

- تبيان للمؤسسة ما لديها من حقوق وما عليها من التزامات.
- تقييم القدرة الائتمانية للمؤسسة من خلال مقارنة التزاماتها بحقوق ملكيتها وفقا لما يعرف "نسبة التغطية".
- التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع، و يتم قياس ذلك بنسب التداول و السيولة.
- التعرف على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها، أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية.
- تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها و وظائفها وذلك من خلال التعرف على اتجاه نمو المؤسسة من ناحية إجمالي أصولها و كذلك حقوق ملكيتها.
- القيام بعمليات التحليل المالي مثل: تحليل درجة الرفع المالي أو النسب المتعلقة بالهيكل المالي و نسب التداول و غيرها.
- بيان مدى التزام المؤسسة بالقوانين و التشريعات المحلية و المعايير المحاسبية الدولية.
- الوقوف على استمرارية المؤسسة، أو أن ميزانيتها تم إعدادها على أسس التصفية.
- معرفة سياسات المؤسسة اتجاه استثماراتها المحلية².

¹ خليل محمود الرفاعي و آخرون، أساسيات المحاسبة المالية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 386.

² خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية، دار إثراء لنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 33 34.

4. الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية:

أ. الميزانية المالية المختصرة: تعبر الميزانية عن عملية جرد لعناصر الأصول و الخصوم ، كما تعبر عن الآجال

التي ترتب حسبها هذه العناصر أي مبدأ سيولة ، استحقاق ، و يتم هذا الترتيب بناء على المبادئ التالية:

• عناصر الأصول : تصنف على درجة سيولتها فيبدأ بالأصول النقدية ثم الأقل سيولة و ختاماً بالأصعب تحويلاً.

• عناصر الخصوم: تصنف تبعاً لدرجة استحقاقها أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه الأموال تحت تصرف المؤسسة ، و تكون مدة الاستحقاق الطويلة فالمتوسطة ثم قصيرة الأجل¹ .

الجدول رقم(01): الميزانية المالية المختصرة

الأصول	الخصوم
<p>الأصول الثابتة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الاستثمارات المعنوية و المادية و المالية • عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة 	<p>الأموال الدائمة :</p> <ul style="list-style-type: none"> • الأموال الخاصة • الديون المتوسطة و طويلة الأجل • الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة
<p>الأصول المتداولة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • المخزونات • حقوق المؤسسة لدى الغير (العملاء) • المتاحات (الصندوق ، البنك ، الخزينة) 	<p>القروض قصيرة الأجل :</p> <ul style="list-style-type: none"> • حسابات المورد و ملحقاته • الاعتمادات البنكية الجارية

المصدر: إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي و الإدارة المالية، دار وائل لنشر و التوزيع ، دون طبعة، عمان الأردن، 2011، ص28.

¹ :إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي و الإدارة المالية، دار وائل لنشر و التوزيع ، دون طبعة، عمان الأردن، 2011، ص28.

ثانيا: جدول حسابات النتائج و أنواعه:

1- تعريف جدول حسابات النتائج: هو بيان ملخص لأعباء و المنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة

المالية، و لا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل و تاريخ السحب و يبرز بالتميز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة .

2- أنواعه:

أ. **جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:** يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (مخصصات الإهلاك، مشتريات البضائع،...) و هو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.

ب. **جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:** و يقوم على مقارنة تحليلية للمؤسسة بحيث يرتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، و هذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج، و أسعار التكلفة و الأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية و الإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية¹.

ثالثا: جدول تدفقات الخزينة و مكوناته و أهم مؤشرات

1. تعريف جدول تدفقات الخزينة: هو جدول يوضح مختلف التدفقات الداخلة و الخارجة من و إلى الخزينة الناتجة من نشاط المؤسسة الاستغلال الجدول و حركات الزمن المالية للمؤسسة، حيث يخص هذا الجدول عدد معين من السنوات متتالية، فإذا كان جدول التمويل بين تغيرات هيكل التمويل خلال السنة فإن جدول تدفقات الخزينة يوضح أسباب هذه التغيرات .

إن عملية التحليل من خلال الخزينة تكتسي أهمية كبيرة لأنها تمكن المسير من معرفة :

- تحليل جيد لسيولة المؤسسة و بالتالي قدرة المؤسسة الائتمانية.

¹ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداواو، الجزائر، الجزء الأول، 2008، ص 17.

- الفهم الجيد بالمعلومات الخاصة بالمقبوضات و المدفوعات.
- تسهيل عملية التخطيط المالي و إعداد جدول التمويل و ذلك من خلال معرفة مختلف التدفقات.
- تقييم سياسات عمل مختلف وظائف المؤسسة: التفريق بين التدفقات على شكل وظائف المعرف الجيدة لسياسة عمل كل وظيفة (الاستثمار).

2. مكونات جدول تدفقات الخزينة: يقدم جدول تدفقات الخزينة إيرادات و مصارف المالية الحاصلة أثناء

السنة المالية حسب مصادرها إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي :

- تدفقات التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتجات و غيرها من الأنشطة المرتبطة بالاستثمار و التمويل).
- تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستثمار أو التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار و تحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل).
- تدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم و بنية الأموال الخاصة أو القروض)¹.

3. أهم المؤشرات المشتقة تدفقات الخزينة لتقييم جودة أرباح المؤسسة:

- مؤشر النقدية التشغيلية: تبين هذه النسب مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، و تأخذ بعين الاعتبار عند اشتقاقها العوائد و الضرائب ، و تحسب و فق العلاقة التالية:

$$\text{مؤشر النقدية} = \text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية} / \text{صافي الدخل} .$$

- نسبة تغطية النقدية : و تشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية و الشمولية و تحسب وفق العلاقة :

¹ إلياس بن ساسي ، يوسف القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 215.

نسبة التغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجية

للأنشطة الاستثمارية و التمويلية.

- نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: تبين هذه النسبة مقدرة أنشطة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلية تكفي لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية و الإنفاق الرأسمالي و سداد أقساط الديون طويلة الأجل و تحسب وفق العلاقة:

نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية /

الاحتياجات النقدية الأساسية¹.

المطلب الثاني : التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية المالية و ذلك بإجراء التعديلات حتى يمكن التمييز بين درجة سيولة الأصول من جهة ودرجة استحقاق الخصوم من جهة ثانية، حيث ترتب الأصول وفق لدرجة سيولتها المتزايدة أما الخصوم فترتب وفقا لدرجة استحقاقها المتزايدة الأمر الذي يسمح بتقييم الخطر المالي و قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل. و يبدأ بالدراسة والتحليل الوضعية المالية للمؤسسة ،اعتمادا على مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي و المتمثلة في :

اولا : رأس المال العامل (FR)

- رأس المال العامل: يمكن تعريفه بأنه الزيادة في الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة، وأحيانا يقصد به الأصول المتداولة.

- صافي رأس المال العامل: ويساوي الأصول المتداولة مطروح منها الخصوم المتداولة.

¹ عبد القادر دشا، قراءة مالية لمعيار المحاسبية الدولية السابع، بناء و تحليل جدول تدفقات الخزينة، دراسة حالة مطاحن الوحات، الملتقى العلمي الدولي حول الإفصاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 29/30 نوفمبر 2011، ص 273.

- إجمالي رأس المال العامل: عبارة عن مجموعة الأصول المتداولة بغض النظر عن الخصوم المتداولة.

أنواع رؤوس الأموال العاملة:

- رأس المال العامل الدائم: (FR) هو توفير فائض من الأموال الدائمة الذي يمكن تمويلها بعناصر الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة:

رأس المال العامل الصافي أو الدائم = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

من أعلى الميزانية:

حيث:

الأموال الدائمة = الخصوم - الديون قصيرة الأجل.

أو: الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + الديون طويلة الأجل.

و: الأصول الثابتة = الأصول - الأصول المتداولة.

رأس المال العامل الصافي أو الدائم = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

أما من أسفل الميزانية:

التحليل:

- رأس المال العامل < 0 : أي قيمة موجبة، فيجب أن يكون موجبا وصغيرا نوعا ما ولا يكون بالحجم الكبير أي

أن الديون طويلة الأجل تمول جزءا كبيرا من الأصول المتداولة وهذا غير مقبول ماليا ويشكل خطر بسبب الفوائد.

- رأس المال العامل $= 0$: أي معدوم يجعل المؤسسة عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها عند الحالات الطارئة كالكساد

مثلا.

- رأس المال العامل > 0 : أي سالب يدل على أن الديون قصيرة الأجل تمول الأصول الثابتة وهذا خطر على

الصحة المالية العامة للمؤسسة لأنها مطالبة تسديد القروض القصيرة الأجل في فترة أقل من سنة.

- رأس المال العامل الخاص (FRP): وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{أموال خاصة} - \text{أصول ثابتة}$$

من أعلى الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون}$$

من أسفل الميزانية:

- رأس المال العامل الإجمالي (FRT): وهو مجموع عناصر الأصول التي يتعلق بها النشاط الاستغلالي

للمؤسسة

أو: هو مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل وتشمل مجموعة الأصول وتحسب بإحدى العلاقات

التالية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{رأس المال العامل} + \text{ديون قصيرة الأجل}$$

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مع الأصول المتداولة} - \text{رأس المال عامل} + \text{ديون ق.أ}$$

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{إجمالي الأصول المتداولة}$$

مع: الأصول المتداولة = قيم الاستغلال + قيم قابلة لتحقيق + قيم جاهزة

- رأس المال العامل الأجنبي (الخارجي) (CTP): وهو الجزء من الديون الخارجية التي تمول رأس مال العامل

الإجمالي والأصول المتداولة، ويحسب بإحدى العلاقات التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخارجي} = \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{رأس المال العامل}$$

أو:

$$\text{رأس المال العامل الخارجي} = \text{مع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة}$$

و:

$$\text{رأس المال العامل الخارجي} = \text{الديون طويلة الأجل} + \text{الديون قصيرة الأجل}$$

ثانيا : الاحتياج في رأس المال العامل (BFR):

النشاط الاستغلالي للمؤسسة يستوجب توفير مجموعة من العناصر تولد مصادر قصيرة الأجل متجددة وهذه المصادر تمول جزء من الأصول المتداولة فمن واجب المؤسسة البحث عن جزء آخر مكمل يدعى الاحتياج لرأس مال العامل ويحسب الاحتياج في رأس مال العامل بالعلاقة التالية:

$$\text{ا.ر.م.ع} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{قيم جاهزة}) - (\text{مج الديون ق.أ} - \text{سلفيات})$$

حالات الاحتياج في رأس المال العامل:

- **BFR أكبر من 0**: موجب أي استخدامات دورة الاستغلال للمؤسسة أكبر من مواردها ، إذ سوف تمول الاحتياجات الفقيرة المدى بالاعتماد على موارد مالية مكتملة قصيرة المدى؛
- **BFR أقل من 0**: سالب أي استخدامات دورة الاستغلال للمؤسسة أقل من مواردها، إذ ليس لديها احتياجات للتمويل لأن الخصوم الدورية فائضة عن احتياجات التمويل ، و هذا يعني أن المؤسسة لديها فائض في رأس المال العامل بعد تغطية و تمويل احتياجات الدورة.
- **BFR يساوي 0**: معدوم ، أي أن استخدامات دورة الاستغلال مساوية لمواردها ، إذ ليس لديها احتياجات الاستغلال للتمويل لأن الخصوم الدورية (د.ق.أ) كافية لتمويل أصولها الدورية (أصول متداولة).

ثالثا : الخزينة

هي مجموعة الأصول التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية وهي تمثل الصافي القيم الجاهزة أي المبالغ السائلة مثل : الصندوق، البنك ... ، وتحسب بإحدى العلاقات التالية:

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{سلفيات مصرفية}$$

أو:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس مال العامل} - \text{الاحتياج لرأس مال العامل}$$

- الخزينة أكبر من 0: موجبة هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يذهب إلى الخزينة.
- الخزينة أقل من 0: سالبة هذا يدل على أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل أي تفتقر المؤسسة إلى أموال تمول بها عملياتها الاستغلالية.
- الخزينة مساوية 0 : معدومة هذا يدل على أن رأس المال العامل مساوي لاحتياجات رأس المال العامل وهي الوضعية المثلى¹.

¹ عمير عبد القادر، علائي محمد، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 27، 2017.

المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب المالية

تمثل النسب المالية العلاقة المترابطة بين عنصرين من عناصر الميزانية من القوائم المالية التي تعدها المنشأة.¹

يمكن تصنيف النسب المالية إلى عدة أصناف وتقسيمات وفي ما يلي عرض لأهم النسب:

أولاً : نسب التمويل

تمكن هذه النسب من دراسة وتحويل النسب التمويلية في اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة ولدينا:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

التعليق: تشير هذه النتيجة إلى مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة فإذا كانت هذه النسبة < 1 معناه وجود رأس مال عام. أما إذا كانت > 1 معناه رأس مال العامل سالب وهذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل.

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

التعليق: وتعني هذه النسبة قدرة الأموال الخاصة على تغطية الأصول الثابتة كما تبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من قروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس مال كهامش للأمان.

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

¹ خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار الميسر لنشر والتوزيع عمان الأردن، سنة 2000م، ص57.

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي إلى درجة استقلاليتها، إذا كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت المؤسسة التعامل بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض و تسديد الديون. أما إذا كانت صغيرة فهذا معناه أن المؤسسة في وضعية مثقلة بالديون، ولا تستطيع الحصول على قروض إلا بتقديم ضمانات.

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

التعليق: وتسمى هذه النسبة أيضا نسبة القدرة على الوفاء، وتبين هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخارجية (الديون) لمجموع الأصول (موجودات المؤسسة). كلما كانت هذه النسبة صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة ولو تغيرت القيمة السوقية للموجودات.

ثانيا : نسب السيولة

الغرض من إيجاد نسب السيولة هو الوقوف على مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل من الخصوم.

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

التعليق:

تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة وبكل مكوناتها بما فيها بطيئة التحول والسريعة، التحول إلى سيولة والسائلة إلى ديون قصيرة الأجل

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{القيم القابلة لتحقيق+القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

تبين هذه النسبة مدى تغطية الحقوق للديون قصيرة الأجل.

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على التسديد ديونها قصيرة الأجل باعتماد على السيولة الجاهزة أي الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط.

ثالثاً : نسبة الهيكل التمويلي والتسيير المالي

- نسبة التمويل الخارجي للأصول = الديون الطويلة الأجل + قصيرة الأجل / مجموع الأصول * 100.
- نسبة المديونية قصيرة الأجل = الخصوم الجارية/الأموال الخاصة * 100
- نسبة المديونية الكاملة = إجمالي الديون /الأموال الخاصة¹.

رابعاً : نسب الربحية

تقيس نسب الربحية مدى كفاءة ادارة المؤسسة في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الأصول وعلى حقوق المالكين. لهذا نجد أن نسب الربحية هي مجال اهتمام المستثمرين و الادارة و المقرضين ، فالمستثمرين يتطلعون الى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم اليها ، والادارة تستطيع التحقق من نجاح سياساتها ، و المقرضون يشعرون بالأمان عند اقراض المشاريع التي تحقق الأرباح أكثر بكثير من تلك التي لا تحققها .²

1-4 نسبة صافي الربح على الأصول :

وتعتبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على استخدام أصولها في توليد الربح ، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها وتحسب بالعلاقة التالية :

¹ طاهر موسى عطية ، منى محمد إبراهيم ، الإدارة المالية والاستثمار ، دار وائل لنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان ، 2005 ، ص 57.
² مفلح محمد عقل ، مقدمة في الادارة المالية و التحليل المالي ، مكتبة المجتمع العربي لنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص 327.

صافي الربح على الأصول = صافي الربح / مجموع الأصول

2-4 نسبة صافي الربح على المبيعات :

وتقيس هذه النسبة صافي الربح المحقق على كل دينار من المبيعات ، وهى تشير إلى نسبة ما تحققه المبيعات من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصروفات الأخرى من مصاريف إدارية وعمومية ومصاريف تمويلية وخلافه وتحسب بالعلاقة التالية :

صافي الربح على المبيعات = صافي الربح / المبيعات

3-4 نسبة العائد على حقوق الملكية :

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح ÷ حقوق الملكية

وتعبر هذه النسبة عن العائد الذى يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالشركة ، وهى تعتبر من أهم نسب الربحية المستخدمة حيث أنه بناءً على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً ويحسب بالعلاقة التالية :

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / الأموال الخاصة

خامساً: نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح ادارة المؤسسة في ادارة أصولها وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول ، ومدى قدرتها على الاستخدام الامثل لهذه الاصول ، وتحقيق اكبر حجم ممكن للمبيعات ، وكدى اكبر ربح ممكن وفيما يلي أهم هذه النسب :

- **معدل دوران مجموع الاصول :** تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية و حجم الأصول المستخدمة في خلقها داخل المؤسسة ، وتساعد دراسة هذه النسبة أو هذا المعدل ومتابعة تطوره من الاجابة عن سؤال مهم مفاده هل أن مجموع الاستثمار في الأصول يبدو معقول قياسا لمستوى النشاط التشغيلي للمؤسسة ممثلا بالمبيعات؟ يتم حساب هذا المعدل وفقا للعلاقة التالية:

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول .

ليس هناك معدل معياري لهذه النسبة الا أنه يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها مع نسبة القطاع الذي تنتمي اليه المؤسسة فاذا كان معدل المؤسسة أكبر من معدل القطاع فهذا يعني أن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى الطاقة الكاملة ، مما يعني أنه لن يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال المستثمر ، أما اذا كان معدل المؤسسة منخفضا مقارنة بمعدل القطاع فهذا دليل على وجود أصول غير مستغلة أي أن هناك أصول زائدة لا ضرورة لها .

- **معدل دوران الاصول الثابتة :** من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء ما يسمى بمعدل دوران الأصول الثابتة ، وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الادارة وفاعلية لأدائها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات. يتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة وفق العلاقة التالية
معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / الأصول الثابتة
كلما زاد دوران الأصول الثابتة قياسا بمعيار المقارنة المستخدم في التحليل كلما زادة الكفاءة الادارية من خلال فاعلية استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات ، سواء كانت تلك الفاعلية ناتجة عن الاستخدام الفني أو لكون الاستثمار في الأصول الثابتة يتسم بمقدار اقتصادي أمثل¹
في حالة قيام المؤسسة باستئجار بعض الأصول الثابتة بدلا من شراءها ، فان جزءا كبيرا من الأصول الثابتة لا يظهر في الميزانية ، وهذا معناه و عند اجراء عملية تقييم الأداء بتحليل نسب النشاط أنه بدون أخذ عنصر الاستئجار بالحسبان ، فان معدل الدوران المستخرج سيفقد كثيرا من قيمته ، ولمعالجة هذا القصور يقوم المحلل المالي برسمة أقساط الايجار السنوية وإضافتها الى مجموع الأصول الثابتة ، وأيضا الى القروض في جانب الخصوم من أجل توازن الميزانية . ان الاعتماد على الاستئجار دون شراء الأصول الثابتة يعني ترشيدا للقرار الاستثماري .

- **معدل دوران الاصول المتداولة :** يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول المتداولة}$$

فمعدل الدوران يعبر عن كفاءة الادارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات وتأكيد أنه كلما زادة عدد مرات الدوران كلما زادة انتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 139 .

، وفي ذلك تعظيم للأداء التشغيلي وهو ما تهدف الإدارة المعاصرة من الوصول اليه للأنخفاض معدل الدوران انما يعني ضعفا في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات ، أو يشير الى حالة من حالات التضخم في الاستثمار في الأصول المتداولة بأكثر من الحاجة المقرر لها اقتصاديا أما ارتفاع هذا المعدل مقارنة بمعدل القطاع الذي تنتمي اليه المؤسسة فيعني ارتفاع كفاءة الإدارة في استغلال أصولها المتداولة¹

- **فترة التحصيل** : يقصد بفترة التحصيل تلك الفترة الممتدة من تاريخ البيع بالأجل الى تاريخ تحصيل قيمة هذه المبيعات ، ولهذا فإنها تعبر وبشكل دقيق عن سيولة الحسابات المدينة ، أي سرعة تحركها باتجاه التحصيل وتغذية السيولة بالنقد الجاهز ، مثلها مثل معدل دوران الحسابات المدينة ولكن باتجاه معاكس . اذ في الوقت الذي يرتفع فيه معدل دوران الحسابات المدينة تنخفض فيه فترة التحصيل ، و العكس صحيح وهذا يعني أنه كلما ارتفع معدل دوران الحسابات المدينة و الذي يعكس حالة القوة في الأداء الاستراتيجي للمؤسسة ، فان فترة التحصيل سوف تنخفض بالمقابل لتعبر هي أيضا عن جانب من جوانب القوة . ومن الناحية التحليلية ، يجب أن نشير الى أن الارتفاع الكبير في معدل فترة التحصيل يدل على أن السياسات التي وضعتها الإدارة غير فعالة ، أو أن الإدارة أمام احتمال مواجهة مشاكل خطيرة فيما يتعلق بقدرتها على تحصيل حساباتها المدينة بشكل عام ، أو تعثرها في تحصيل بعض الحسابات . يتم حساب فترة التحصيل وفق العلاقة التالية :

$$\text{فترة التحصيل} = 360 / \text{معدل دوران الحسابات المدينة}$$

- **فترة الدفع** : يقصد بها الفترة الممتدة من تاريخ الشراء بأجل الى تاريخ تسديد تلك الحسابات وبهذا التحديد فان فترة الدفع ترتبط بقدرة الإدارة على تسديد الالتزامات المستحقة عليها و المنطق التحليلي هنا أنه كلما زادت فترة الدفع كلما دل ذلك على تباطؤ الإدارة في التسديد ، ليكون الانخفاض فيها معبرا عن التحسن في السيولة وهذا التحديد مشتق وفق طريقة حساب فترة الدفع و التي تتم كما يلي

$$\text{فترة الدفع} = 360 / \text{معدل دوران الحسابات الدائنة} .$$

يمكن للمؤسسة القيام بإجراء مقارنة بين المديتين مدة التحصيل من العملاء ومدة التسديد للموردين ، فاذا طالت مدة التحصيل فان جزءا من حقوق المؤسسة بقي خاملا خلال دورة الاستغلال ، أما اذا طالت مدة التسديد للموردين فان ذلك يعني أن جزءا من الديون قصيرة الأجل بقي متاحا أمام المؤسسة و هو مورد قابل لتنشيط دورة

¹ عاطف وليم ، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2006 ، ص98 .

الاستغلال ، وبتالي كلما كانت مدة التسديد للموردين أطول من مدة التحصيل من الزبائن كان أفضل بالنسبة للمؤسسة ، فهذا الفرق بين المدتين هو فترة قرض (من المورد) بدون تكلفة¹.

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي الديناميكي المستخدمة في تقييم الأداء المالي .

يعتبر التحليل المالي الديناميكي من بين أهم أنواع التحليل الذي يمكن من تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من خلال استعمال جدول التمويل و جدول تدفقات الخزينة وهو ما سنتطرق اليه في الآتي :

المطلب الأول: التحليل المالي باستخدام جداول التمويل

اولا : تعريف جدول التمويل

يوضح جدول التمويل فرق بين التدفقات المستقرة والتدفقات قصيرة الأجل، يبين الجزء الأول من الجدول الاستخدامات المستقرة والمواد الدائمة من خلال الفرق بينهما نحصل على التغير في رأس المال. أما الجزء الثاني فيبين التدفقات قصيرة الأجل، وذلك من خلال الفرق بين مواد الاستغلال وخارج الاستغلال، الخزينة من جهة والاستخدامات كل منهم على حدى من جهة أخرى، ويشكل الفرق بين التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي².

ثانيا : أهداف جدول التمويل

من بين أهم أهداف جدول التمويل ما يلي³:

- إحصاء الاستخدامات الجديدة(الاحتياجات التمويل) والمواد الجديدة التي انتفعت بها المؤسسة خلال الدورة، سواء كانت داخلية أو خارجية وتفسير نتائجها على الخزينة.
- تحليل التغيرات التي تمس ذمة المؤسسة، والمتمثلة في كل الحركات المحاسبية التي تؤثر على ذمة المؤسسة.
- تفسير الانتقال بين الميزانية الافتتاحية والميزانية الختامية، وتغيرات الأولى اتجاه الثانية.
- تلخيص العمليات التي قامت بها المؤسسة وتفسير تأثيرها على الخزينة.

¹ مبارك لسلوس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2004 ، ص51 .

² ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، تخصص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017/2016، ص64.

³ قمان مصطفى، مساهمة التحليل المالي الديناميكي في تقييم السياسة المالية للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة-، مجلة آفاق علوم الإدارة و الاقتصاد، العدد3، المسيلة، 2018، ص121-122.

- إظهار صافي التمويل الذاتي كمصدر أساسي للتمويل.
- مساعدة المدير المالي على اتخاذ القرارات المستقبلية التي تخص المؤسسة في الاستخدام الأمثل للأموال التي تحت تصرف المؤسسة وفي اختيار الاستثمارات مستقبلا واللجوء إلى المصادر المناسبة للتمويل.
- قياس خطر عدم السيولة للمؤسسة: خطر عدم مواجهة استحقاقا بها في المستقبل القريب.

ثالثا : بناء جدول التمويل

يوضح جدول التمويل فرق بين التدفقات المستقرة و التدفقات قصيرة الأجل ، يبين الجزء الأول من الجدول الاستخدامات المستقرة و الموارد الدائمة من خلال الفرق بينهما نحصل على التغير في رأس المال العامل؛ أما الجزء الثاني فيبين التدفقات قصيرة الأجل، و ذلك من خلال الفرق بين موارد الاستغلال و خارج الاستغلال ، الخزينة من جهة و الاستخدامات كل منهم على حدى من جهة أخرى ، و يشكل الفرق في التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

الجزء الأول من جدول التمويل: يحتوي جدول التمويل على العناصر التالية:

- موارد الدائمة التي حققتها المؤسسة خلال الدورة المالية.
- الاستخدامات المستقرة التي كونتها المؤسسة لنفس الدورة¹.

و الجدول الموالي يبين لنا مضمون الجزء الأول:

الجدول رقم (02): الجزء الأول من جدول التمويل " التمويل طويل و متوسط الأجل "

المواد المستقرة R_D	الاستخدامات المستقرة E_S
القدرة على التمويل الذاتي CAF . التنازل على التثبيتات . الحصول على قروض مالية. الرفع من رأس المال.	حيازة تشييات جديدة. مصاريف موزعة على عدة سنوات. تسديد فروض مالية. تخفيض في رأس المال. تسديد مكافأة المال "توزيع الأرباح".
التغير في المواد المستقرة+	-التغير في الاستخدامات المستقرة.
+	-
$\Delta FRng$	

المصدر: ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص.65.

¹ ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص.65.

وبالتالي فإن الجزء الأول من جدول التمويل يظهر لنا التغير في رأسمال العامل الصافي الاجمالي FRng.

$$\Delta FRng = \Delta R_D - \Delta E_S$$

• الاستخدامات المستقرة: تحتوي العناصر التالية :

- حيازة التثبيتات: تشمل المعنوية والمادية والمالية التي تم حيازتها أو انشاؤها خلال الدورة الحالية، وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{تثبيتات الدورة الحالية} = \text{تثبيتات الدورة السابقة} + \text{الحيازة} - \text{المتنازل}$$

أو من خلال المعادلة التالية:

$$\text{تثبيتات الدورة الحالية} = \text{تثبيتات الدورة السابقة} + \text{الحيازة} - \text{إهلاكات الدورة الحالية} - \text{القيمة المحاسبية الصافية للتثبيتات المتنازل عنها}$$

- تسديد قروض مالية: تتمثل في أقساط سنوية للقروض والمسددة خلال الدورة الحالية، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{قروض الدورة الحالية} = \text{قروض الدورة السابقة} + \text{الحصول على قروض} - \text{تسديدات القروض}$$

- تخفيف في رأس المال: هي عملية معاكسة للرفع في أس المال، تتم من خروج بعض المساهمين أو بسبب ضم الخسائر المتراكمة.

- المصاريف الموزعة على عدة سنوات: هي المصاريف التي توزع على عدد السنوات وبالتالي تخفض من المصاريف ما يؤدي إلى إنعاش النتيجة.
- تسديد مكافئة رأس مال (الأرباح الموزعة): هي الأرباح التي حققتها المؤسسة في الدورة السابقة والتي بتوزيعها خلال الدورة الحالية تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{الأرباح الموزعة} = \text{نتيجة الدورة السابقة} - \text{الارتفاع الاحتياطات}$$

• الموارد الدائمة: تحوي العناصر التالية:

- القدرة على التمويل الذاتي (CAF):
- التنازل عن التثبيتات: تشمل كل التثبيتات المتنازل عنها بسعر السوق
- الحصول على قروض مالية: تتمثل في القروض المتحصل عليها خلال الدورة الحالية من المؤسسات المالية والمصرفية عدا الاعتمادات البنكية الجارية، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{قروض الدورة الحالية} = \text{قروض الدورة السابقة} + \text{الحصول على قروض} - \text{تسديدات القروض}$$

- الرفع في رأس المال: عبارة عن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة بمختلف الطرق كإصدار أسهم أو الحصول على إعانات الاستثمار...¹

الجزء الثاني من جدول التمويل²:

- محتوى الجزء الثاني من الجدول:

إذا كان الجزء الأول من جداول التمويل يتناول التغيير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي من أعلى الميزانية فإن الجزء الثاني منه يتناول التغيير في رأس المال العامل من أدنى الميزانية ، و عليه يحتوي الجزء الثاني على التغييرات التالية:

$$\Delta BFR_{ex} \text{ التغيير في عناصر الاستغلال.}$$

¹ سعيدة بورديم، مطبوعة دروس في التسيير المالي، جامع 8 ماي 45، قلمة، 2014/2015، ص52-53.

² ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص.69

ΔBFR_{hex} التغير في العناصر خارج الاستغلال .

ΔTng التغير في الخزينة الصافية الإجمالية.

- تحليل محتوى الجزء الثاني من الجدول :

التغير في عناصر الاستغلال: ونقصد بها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في الدورة الجارية و التغير في عناصر الاستغلال الناتجة عن التباعد الزمني بين آجال التسديد و آجال الدفع و التي تحسب بالفارق بين الاستخدامات والموارد.

التغير في استخدامات الاستغلال: تتمثل في التغير في المخزونات و التغير في حقوق الاستغلال، حيث يؤدي مجموع التغير في العنصرين إلى حساب التغير في استخدامات الاستغلال؛
التغير في موارد الاستغلال: تتمثل في التغير في ديون الاستغلال خصوصا المورد و الحسابات الملحقة به.
يمكن حساب التغير في عناصر الاستغلال من خلال العلاقة التالية:

$$\Delta BFR_{ex} = \Delta E_{ex} - \Delta R_{ex}$$

التغير في العناصر خارج الاستغلال: يتمثل في الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الأساسية و الأنشطة ذات الطابع الاستثنائي، و تتضمن العناصر التالية:

التغير في استخدامات خارج الاستغلال: و هي الاستخدامات غير المتضمنة في استخدامات الاستغلال؛
التغير في الموارد خارج الاستغلال: و هي الموارد غير المدرجة في موارد الاستغلال؛ الفرق بين العنصرين السابقين يعطي التغير في العناصر خارج الاستغلال، و يحسب كالآتي:

$$\Delta BFR_{hex} = \Delta E_{hex} - \Delta R_{hex}$$

التغير في عناصر الخزينة: تمثل الفرق بين استخدامات الخزينة و موارد الخزينة ينتج التغير في الخزينة و ذلك

$$\Delta Tng = \Delta E_t - \Delta R_t$$

كالآتي:

و بناء على التغيرات في العناصر الثلاث يمكن حساب التغير في رأس المال العامل من أدنى الميزانية تبعا للعلاقة

$$\Delta BFR_{hex} + \Delta BFR_{ex} + \Delta T_{ng} = \Delta FR_{ng}$$

التالية:

و الجدول التالي يحوي كل العناصر السابقة:

الجدول رقم(3): الجزء الثاني من جدول التمويل

الرصيد 1-2	المورد 2	الاستخدام 1	$\Delta BFR + \Delta T_{ng}$
			✓ مخزونات ✓ عملاء وحسابات ✓ موردون
			ΔBFR_{ex}
			✓ مدينون آخرون ✓ ديون أخرى
			ΔBFR_{hex}
			✓ متاحات ✓ اعتمادات جارية
			ΔT_{ng}
			$\Delta BFR + \Delta T_{ng}$

المصدر: سعيدة بورديمة، مطبوعة دروس في التسيير المالي، ص54.

رابعا : الانتقادات الموجهة لجدول التمويل

رغم الإضافات التي قدمها هذا الجدول للتحليل المالي من خلال تجاوزه التحليل الساكن، واعتماده في تحليله للوضع المالي على تفسير التغيرات في رأس المال العامل الصافي، إلا أنه معرض للكثير من النقاشات والتحفظات أهمها¹:

- يعتمد جدول التمويل في تحليله للتغير في رأس المال العامل على مفهوم القدرة على التمويل الذاتي الذي لا يميز عند إعدادده بين عناصر الاستغلال والعناصر خارج الاستغلال على الرغم من أنه مؤشر يعبر عن قدرة المؤسسة التمويلية من خلال نشاطها الأساسي.
- تعتبر القدرة على التمويل الذاتي موردا مستقرا، إلا أنه وعند حسابه يتم إدماج مؤونات تدني المخزون والحقوق وهي عناصر قصيرة الأجل، وكان من الضروري والأولى بها أن تقصى.
- التغير في الخزينة المتحصل عليه اعتمادا على جدول التمويل لا يعطي صورة واضحة حول الدورة المسؤولة عن الفائض أو العجز، حيث يعطي الجدول الخزينة الصافية الإجمالية دون التمييز بين دورة الاستغلال والتمويل والاستثمار، وهي المصادر الأساسية للعجز أو الفائض في الخزينة.
- تختلف نتائج التحليل المالي حسب طرق التمويل المتبعة: فمثلا لا يأخذ هذا الجدول وجود التمويل بالاستئجار خارج الميزانية.

في حين تركز الانتقادات السابقة على الشكل، فهناك انتقادات أخرى تطعن في تحضير جدول التمويل بحد ذاتها، وخاصة في موضوعية المعادلة التي يقوم على أساسها. فهذا الجدول يقوم على القراءة الأفقية للميزانية؛ حيث يقوم بتوجيه موارد معينة إلى استخدامات محددة، وهذا يخالف مبدأ شمولية موارد الخزينة وامكانية توظيفها في كل أنواع الاستخدامات.

كما نجد ببالغ في الاهتمام بالتغيرات في الاحتياج لرأس المال العام BFR ؛ إذ أنه يعطي حسب ما يقوله LEVASSEUR . M أهمية لحاجات التشغيل من حيث الطبيعة المستدامة، تتماثل مع أهمية الأصول الثابتة. وينتقد البعض هذا الجدول بأنه يظهر الخزينة كنتيجة للقرارات المهمة التي تتمركز بشكل أساسي في مستوى إدارة الاحتياج لرأس المال العامل BFR و إدارة أرس المال العامل FR .

¹ وعلي مريم، يوسف ساسية، دور جدول التمويل في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخص مالية المؤسسة، جامعة أحمد دراية، أدرار – الجزائر، 2016-2017، ص18.

المطلب الثاني: جدول تدفقات الخزينة

أولاً : تعريف جدول التدفقات النقدية

يمكن تعريف تدفقات الخزينة (النقدية) كما يلي: "يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساساً لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد السيولة النقدية و ما يعادلها و كذلك معلومات حول استخدام هذه السيولة، و هو يقدم مدخلات و مخرجات السيولة الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها باستعمال إحدى الطريقتين المباشرة و غير المباشرة¹.

ثانياً : مكونات جدول التدفقات النقدية:

تنقسم قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاثة أقسام:

1-2 التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: و هي التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة الرئيسية

التي تمارسها المؤسسة و التي تشمل ما يلي:

- صافي الدخل النقدي للفترة.
- النقد المحصل من العملاء، أي الناتج من المبيعات.
- النقد المدفوع للموردين، أي ثمن البضاعة.
- النقد المدفوع للضرائب.
- النقد المدفوع على المصاريف المختلفة.

2-2 التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: و هي التدفقات النقدية التي تشمل بيع و شراء

المجودات الطويلة الأجل، و يتطلب تحديدها تحديد عناصر الميزانية في جانب المجودات و التي لم يتم

تحليلها عند تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ومن الأمثلة عليها:

- النقد المدفوع لشراء أجهزة و معدات.
- النقد المدفوع لشراء أسهم و سندات طويلة الأجل .
- النقد المدفوع مقابل استثمارات أخرى طويلة الأجل.
- المتحصلات النقدية من بيع الموجودات الثابتة و الاستثمارات.

¹ عاشوركتوش، المحاسبة العامة (الأصول و مبادئ و فق للمخطط المحاسبي الوطني)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 32.

3-2 التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: و هي التدفقات المتعلقة بالحصول على الموارد من المالكين أو إعادتها لهم ، و ذلك في ما يتعلق بالحصول على التمويل من المقرضين أو تسديد القروض لهم زم الأمتلة عليها:

- النقد المتحصل من إصدار أسهم جديدة أو زيادة رأس المالي.
- النقد المتحصل من إصدار سندات طويلة الأجل.
- النقد المتحصل من القروض و التسهيلات البنكية.
- النقد المدفوع على توزيع الأرباح.
- النقد المدفوع لتسديد السندات.
- النقد المدفوع لتسديد القروض و التسهيلات البنكية.
- النقد المدفوع على توزيع الأرباح.
- النقد المدفوع لتوزيع السندات.
- النقد المدفوع لتسديد القروض و التسهيلات البنكية¹.

ثالثا : أسباب اللجوء إلى تدفقات الخزينة

و تتمثل في ما يلي :

- المكانة التي تحتل الخزينة باعتبارها عنصرا استراتيجيا تمويل المؤسسة بواسطتها نشاطها و تضمن ازدهارها و الخزينة مؤشر هام للتحليل المالي على المدى القصير(قياس السيولة) و على المدى الطويل (قياس احتياجات التمويل).
- التكيف مع التنبأ يحلل هذا الجدول التحصيلات و التسديدات مجمعة في وظائف، لذا فهو يفيد في خطوات التنبؤ و تمثيل المعطيات التقديرية(جدول التمويل).
- الطابع الساهل و الواضح له، و كذا تطور استعماله على المستوى الدولي².

¹ محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر لنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2014، ص198.

² زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية لنشر و التوزيع، سكيكدة، 2010، ص136.

3-1 فوائد استخدام قائمة التدفقات النقدية: تفيد المعلومات الموجودة في جدول التدفقات النقدية في

خدمة الآتي:

- تقدير إمكانية المؤسسة على توليد النقدية من عملياته المستقبلية.
- تقدير إمكانية المؤسسة على مواجهة التزاماته النقدية في المستقبل.
- تحديد أسباب الاختلاف بين صافي الربح و صافي التدفق النقدي.
- بيان أثر القرارات الاستثمارية و التمويلية التي تم اتخاذها خلال الفترة على تدفقاته النقدية¹.

رابعاً : الشكل القانوني لجدول تدفقات الخزينة

إعداد جدول تدفقات الخزينة يكون بطريقتين هما:

¹ محمد تيسير، تحليل القوائم المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريد و النشر، القاهرة،/صر، 2014، ص 123.

4-1 الطريقة المباشرة :

الجدول رقم(04): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)

السنة ن-1	السنة ن	الملاحظة	البيان
			تدفقات الخزينة المتأتية من نشاط الاستغلال التحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة
			تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (الاستثنائية)
			تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر العادية
			صافي التدفقات النقدية المتأتية من نشاط الاستغلال
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و معنوية تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية الفوائد المحصلة من التوظيف المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستعملة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من نشاط الاستثمار
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم حصص الأرباح و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
			تأثيرات تغييرات سعر الصرف على السيولة و شبه السيولة تغير الخزينة للفترة الخزينة و معادلتها عند افتتاح السنة المالية الخزينة و معادلتها عند إقفال النية المالية تغير الخزينة خلال الفترة
			المقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 27، المادة رقم 02/20، الصادر بتاريخ 2008/5/26، ص 35.

4-2 الطريقة الغير مباشرة :

الجدول رقم(05): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

السنة ن-1	السنة ن	الملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية
			صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل : الاهتلاكات و الأرصدة تغير الضرائب المؤجلة تغيير المخزونات تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى تغيير الموردون و الديون الأخرى نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب تدفقات الخزينة الناجمة عن نشاط
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار
			مسحوبات عن اقتناء تبيئات تحصيلات التنازل عن التبيئات تأثير تغيرات محيط الإدماج
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل
			الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدية إصدار القروض تسديد القروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل
			تغير أموال الخزينة للفترة أموال الخزينة عن الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية
			تغير أموال الخزينة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 36.

خلاصة الفصل:

يعتبر التحليل المالي عملية فحص القوائم المالية و ذلك باستخدام مختلف الأساليب و الأدوات المالية ومن أهم هذه الأدوات هي مؤشرات التوازن المالي و النسب المالي التي تعتمد عليها المؤسسة من أجل تقييم أدائها المالي، وهو ما يتطلب إلى ضرورة دراسة البيانات المالية للمؤسسة من خلال التحليل المالي لها بهدف تقييم أدائها المالي خلال فترات معينة، و كذلك التعرف على قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها من خلال تحقيق توازنها المالي .

كما أن مؤشرات التوازن المالي تكون على ثلاث مستويات أساسية: المستوى الأول تمثل في التوازن الدائم و المتمثل في رأس مال العامل، و المستوى الثاني تمثل في المدى المتوسط و هو الاحتياج في رأس مال العامل، أما المستوى الثالث فتمثل في مؤشر الربحية (الخزينة) و هي الفرق بين المؤشرين .

هناك أنواع مختلفة من النسب المالية التي يمكن استخدامها في عملية التحليل المالي لكن أهمها و التي اتفق معظم الباحثين على استعمالها أساسا هي نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المردودية، نسب التوازن الهيكلي.

مقدمة الفصل :

بعدها تطرقنا في الفصلين النظريين الى الأدبيات النظرية لتحليل المالي و تقييم الأداء المالي ، بالإضافة الى أدوات التحليل المالي الساكن و الديناميكي المستخدمة في تقييم الأداء المالي و الذي من خلالها تم بناء مجموعة من النماذج الاحصائية انطلاقا من نسب مالية و مؤشرات مستخرجة من القوائم المالية ، كان لابد من اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي ، حيث وقع اختيارنا على المؤسسة المينائية لسكيدة (E.P.S) للقيام بالدراسة الميدانية و معرفة دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي فيها ، وذلك انطلاقا من القيام بعملية التحليل المالي لقوائمها المالية للفترة 2014-2018 بهدف تشخيص وضعيتها المالية و تقييم أداءها المالي، وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث هما :

المبحث الأول : تقديم عام للمؤسسة المينائية لسكيدة .

المبحث الثاني : التحليل المالي الساكن في تقييم الأداء المالي للمؤسسة المينائية لسكيدة

المبحث الثالث : التحليل المالي الديناميكي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة المينائية لسكيدة

المبحث الأول : تقديم عام للمؤسسة المينائية لسكيدة

سنحاول من خلال هذا المبحث التعريف بالمؤسسة المينائية لسكيدة (E.P.S) محل الدراسة ، اضافة الى أهدافها وهيكلها التنظيمي ، واخيرا تقديم مديرية المالية و المحاسبة من خلال هيكلها التنظيمي .

المطلب الأول : التعريف بالمؤسسة المينائية لسكيدة وأهدافها

اولا : التعريف بالمؤسسة المينائية

هي مؤسسة اقتصادية عمومية ، تم تأسيسها بمقتضى المرسوم 284/82 المؤرخ في 14 اوت 1982 وذلك في اطار اعادة تنظيم تسيير قطاع الموانئ ، ففي خضم اعادة هيكلة المؤسسات أسندت لهذه المؤسسة المينائية لولاية سكيدة مهام كانت على عاتق الوحدات المنحلة ، وتتمثل هذه الوحدات في :

الدوان الوطني للموانئ LONP

الشركة الوطنية للشحن و التفريغ SONAMA

الشركة الوطنية لشحن البواخر CNAN

ولقد تأسست المؤسسة المينائية برأس مال قدره 100.000.000 دج بتاريخ 1989/03/21م تحصلت المؤسسة على استقلاليتها واصبحت مؤسسة عمومية اقتصادية حسب القانون رقم 88/01 المؤرخ في 1988/01/12م ثم تحولت الى شركة مساهمة برأس مال قدره 135.000.000 دج وتحتوي المؤسسة على 5 موانئ ، تتربع على مساحة قدرها 30 كلم ومن أهم هذه الموانئ ما يلي :

- ميناء القل و المرسى و سطورة و المتخصص نشاطه في عمليات الصيد .
 - ميناء مزدوج يعتبر من أقدم الموانئ ، وهو الميناء التاريخي للمدينة ويتضمن كل النشاطات التجارية لمختلف السلع الى جانب المحروقات.
 - ميناء الهيدروكربون وهو من أحدث الموانئ .
- تعتبر حاليا من أهم المؤسسات المينائية الوطنية برأسمال قدره 9000.000.000 دج يتحكم به مساهم واحد وهو شركة تسيير المساهمات الدولية "ميناء SOGEPOR" كما تعتبر من أبرز الموانئ في الجزائر وذلك

باحتمالها موقع استراتيجيا هاما في الحركة التجارية الوطنية و الدولية مما أدى الى حصولها على المرتبة الثالثة محليا من حيث النشاط التجاري ، و المرتبة الثانية بعد ميناء ارزو من الناحية البترولية .

ثانيا : وظائف المؤسسة المينائية لسكيكدة

للمؤسسة المينائية لولاية سكيكدة وظائف تقوم بها حتى تحقق الأهداف المسطرة :

- وظيفة الصيانة و التطور
 - وظيفة الاستغلال بمختلف أنواعها
 - وظيفة الشرطة المينائية
- إضافة الى الوظائف السابقة هناك وظيفتان هامتان هما :
- وظيفة التسيير
 - وظيفة الرقابة و المحافظة على الأملاك المينائية
- وأهم الانشطة التي تقوم المؤسسة بممارستها ما يلي :
- شحن و تفريغ البضائع عن طريق عمليات الاستيراد والتصدير
 - تسيير تنظيم الاستغلال العمومي و الأملاك
 - تنفيذ أعمال الصيانة و تسيير المنشآت المينائية
 - تنظيم حركة المرور داخل المحطة بصفة عامة وكذا عمليات التفريغ
 - الوقاية من حرائق المنشآت والملاحة البحرية إضافة الى الوقاية من التلوث

ثالثا : أهداف المؤسسة المينائية لسكيكدة

ومن الأهداف التي تسعى المؤسسة المينائية الى تحقيقها ما يلي :

- ضمان استمرار في تحقيق الأرباح بما يضمن لها البقاء و الاستمرارية
- تقديم الخدمات في أحسن الظروف وبأحسن التكاليف وبأعلى جودة ممكنة
- الرفع من تنمية الاقتصاد الوطني و السعي الى تحقيق الأهداف لمتابعة النشاط
- احتلال مكانة هامة في ميدان النشاط المينائي خاصة في ظل اقتصاد السوق

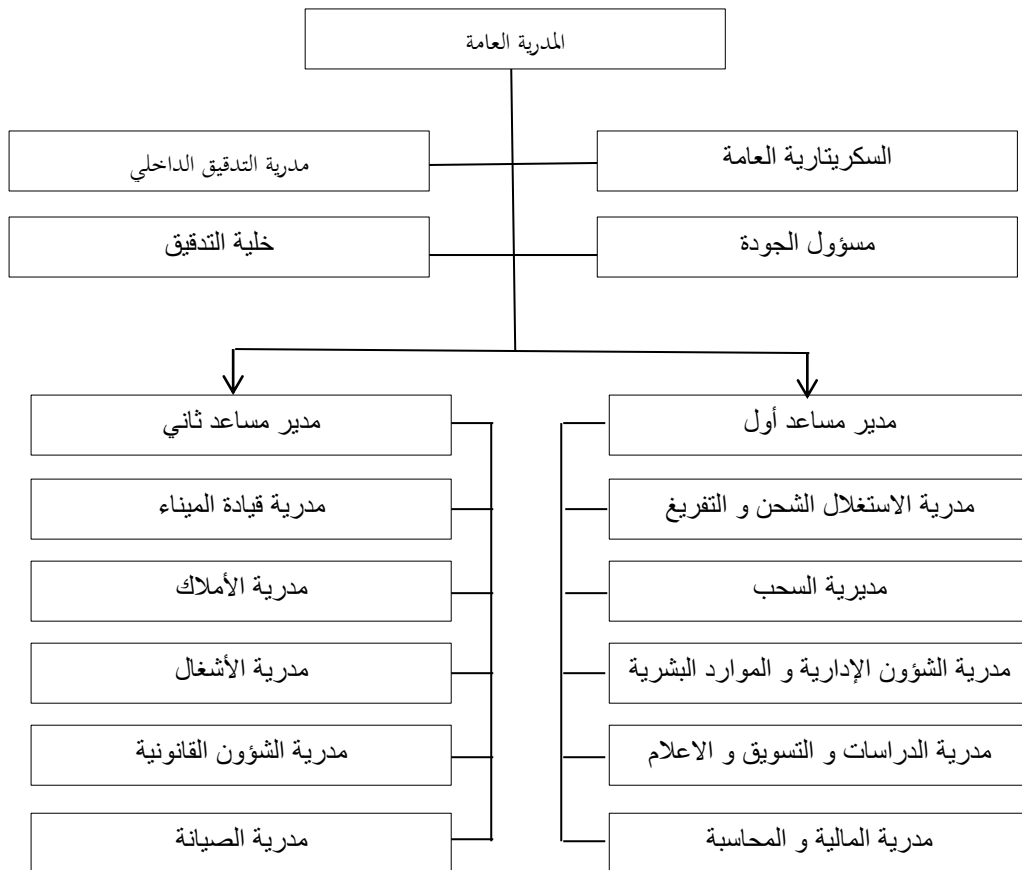
- مساعدة المؤسسات الوطنية في عملية الاستيراد و التصدير
- زيادة المساهمات في الاستثمارات الوطنية مستقبلا من خلال امداد الاقتصاد الوطني بما يحتاجه
- اعطاء صورة واضحة عن المؤسسة لجميع المتعاملين معه

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية لسكيدة

اولا : الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية لسكيدة

فيما يلي سيتم عرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية ثم سنقوم بشرح ما تيسر من المديرية المتواجدة فيها

الشكل رقم (05) : الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية لسكيدة



المصدر: من اعدا الطالب بالاعتماد على وثيقة رسمية من الادارة العامة للمؤسسة المينائية

شرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية لسكيدة

المؤسسة المينائية لسكيدة كغيرها من المؤسسات العمومية الاقتصادية تتضمن هيكل تنظيمي تعمل من خلاله على توزيع المهام والمسؤوليات للمدريبات التي تتولى عمليات التسويق والاشراف فيما بينهم ، و يظهر ذلك من خلال :

1- المديرية العامة :

تعتبر المديرية العامة العمود الفقري للميناء ، من حيث أغلبية الصلاحيات ومن بين مهامها ما يلي :

- الاشراف المباشر على باقي المديرات
- اتباع التطبيق الحسن لتسير المؤسسة في اطار سياسة التنمية الوطنية
- التنسيق بين مختلف المديرات
- الاشراف على مجلس الإدارة الذي يتكون من مساهمين الى جانب بعض المهام الأخرى

2- مديرية التنسيق الداخلي :

هي المسؤولة عن مراقبة تنفيذ أهداف وأنشطة المؤسسة ، الفحص الدقيق و الدوري لقوائمها المالية ،ومعالجة أوجه القصور عند الحاجة بالإضافة الى تصحيح الاعمال و التوصية بتدابير العلاج و القيام بتحسين و الرفع من أداء الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة من خلال ضمان سلامة جودة المعلومات التشغيلية و المالية ، و المحافظة على أملاك المؤسسة ، التطبيق الصحيح لإجراءات ، التعليمات ، و التنظيمات و القوانين .

3- مديرية قيادة الميناء : وتنقسم الى دائرتين :

أ- دائرة مساعدة السفن : من مهامها ما يلي :

- القيام بسحب البواخر و ربطها
 - القيام بعملية ارشاد السفن
 - وضع الزوارق تحت اشراف مسؤولي البواخر
- ب- دائرة الأمن و الشرطة : ومن أهم مهامها ما يلي :
- مراقبة البضائع الداخلة و الخارجة من الميناء

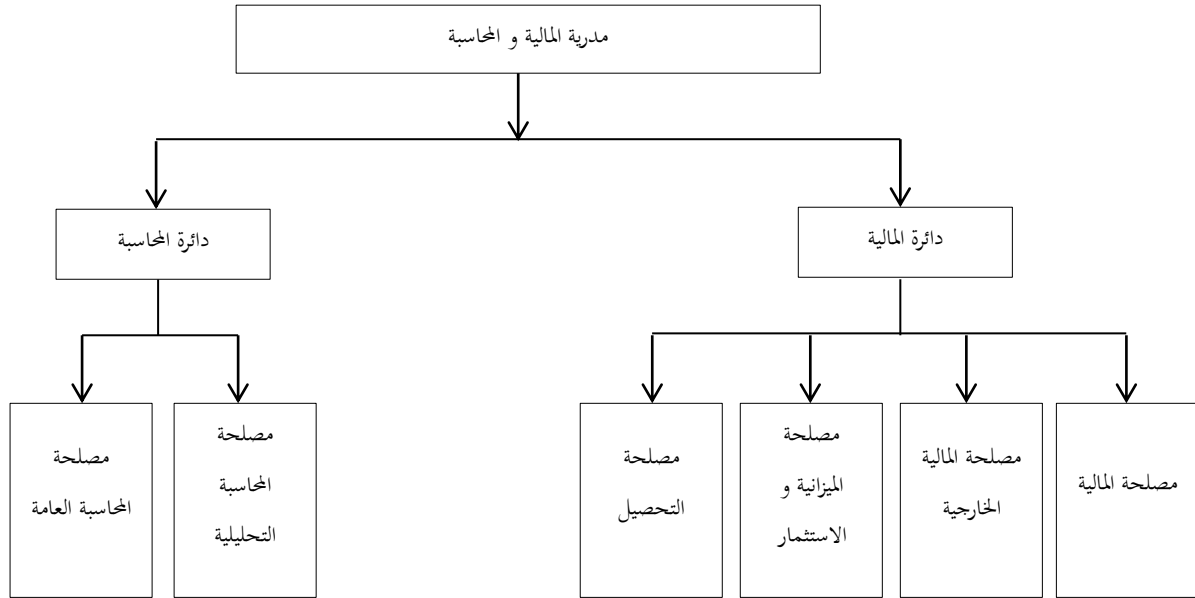
- مراقبة حركة البضائع داخل الميناء
- تسيير المنارة للإرسال
- 4- مديرية الأملاك : من ابرز مهامها :
 - حماية أملاك المؤسسة المينائية و ضمان التسيير الإداري القانوني لها
 - التسيير الجيد لمحطات العبارات و المرافق المتخصصة كتدعيم لشبكة المياه
 - ادارة كل ما يتعلق بالتنازلات و المهن الأخرى المؤقتة الممنوحة في جميع أنحاء منطقة الميناء
 - ادارة و تسيير جميع الجوانب التنظيمية التي تحكم المرافق وأداء الأنشطة داخل الميناء
 - ادارة المعلومات الاحصائية ، ورصد حركة الشحن
 - الحرص على الحفاظ على أملاك الميناء وتنظيمها
- 5- مديرية الأشغال
 - تقوم هذه المديرية بإنجاز ومتابعة الأعمال التي توجه من طرف المؤسسة كإنجاز الهياكل القاعدية وأماكن التخزين داخل المؤسسة , وتتكون مديرية الأشغال من ثلاثة مصالح هي :
 - 6- مديرية الشؤون القانونية :
 - مهمتها تقديم الرأي الاستشاري حول كل ما يتعلق بسير عمل المؤسسة المينائية واعداد متابعة العقود الخاصة بالخدمات المقدمة وضمن التطبيق القانوني لها
 - 7- مديرية الصيانة : مهمتها :
 - تسخير الوسائل البشرية و المادية لحساب البواخر والزبائن
 - صيانة العتاد والآلات و المعدات المينائية
 - وتشمل هذه المديرية على الأقسام التالية : قسم الصيانة ، قسم المشتريات ، قسم التجهيزات
 - 8- مديرية الاستغلال و الشحن و التفريغ : مهمتها :
 - متابعة حركة البضائع منذ وصولها الى الميناء حتى تسليمها الى الزبائن
 - الاشراف على عملية الشحن و التفريغ من والى الزبائن
 - تأجير المخازن و المساحات للزبائن الدائمين
 - 9- مديرية السحب : من مهام هذه المديرية مايلي :
 - تقديم كل الخدمات المتمثلة في الجر، و السحب و الدفع للباخرة في عملية الارساء و الابحار

- تقديم الساحبات لعملية الانقاذ في حالة كون احدى البواخر في حاجة الى مساعدة طارئة
- صيانة العتاد وجعله في أتم الاستعداد للقيام بالمهام على أكمل وجه
- ضمان سهولة الحركة داخل ميناء البواخر في حالة حدوث عطب باخرة ما
- 10 - مديرية الشؤون الادارية و الموارد البشرية : من مهامها :
- الاشراف على تسير المستخدمين و الشؤون العامة و الخاصة بالمؤسسة
- التكفل بتحليل و تقديم الاقتراحات لبرامج خاصة بالتوظيف و التكوين ، وتنقسم الى مصلحتين :
- مصلحة الأجور وعقود ، مصلحة التكوين التي تعمل على التوظيف ، تطوير الموارد البشرية
- 11 - مديرية الدراسات و التسويق و الاعلام : تتمثل صلاحيات هذه المديرية في :
- تطوير وسائل الاعلام للمؤسسة ومتابعة تطبيق البرامج
- اعداد الاحصائيات الخاصة بالمؤسسة وتوزيعها على باقي المديريات الموجودة داخل الميناء والتنسيق بين التسويق و الاتصال
- 12 - مديرية المحاسبة و المالية :
- تلعب هذه المديرية دورا هاما في سير باقي المديريات الأخرى ، وتعتبر كمركز لاتخاذ القرارات وتنفيذها وتتكفل بما يلي :
- متابعة التسيير المالي و المحاسبي الجيد للمؤسسة
- المشاركة في وضع القواعد العامة للمؤسسة وذلك من خلال قيامها بالدراسات التي تهدف الي تحسينها وتطويرها
- تحقيق التوازن المالي

ثانيا : الهيكل التنظيمي لمديرية المالية و المحاسبة

- نظرا لأهمية مديرية المالية و المحاسبة في متابعة نشاط المؤسسة وتحقيق أهدافها المسطرة , واعتبارها محل الدراسة الميدانية سنقوم بعرض هيكلها التنظيمي مع الشرح فيما يلي :
- تضم المديرية المالية و المحاسبة دائرتين تحتوي كل منهما على عدة مصالح سيتم عرضها فيما يلي :

الشكل رقم (06) الهيكل التنظيمي لمديرية المالية المحاسبية



المصدر : من اعدا الطالب بالاعتماد على وثائق رسمية من المديرية المالية و المحاسبية

شرح الهيكل التنظيمي لمديرية المالية المحاسبية

1- دائرة المالية : وتضم المصالح الآتية :

- مصلحة المالية مهمتها :
 - مراقبة وتتبع حركة الخزينة ومعالجة مختلف عمليات التحويل البنكية و النقدية
 - اعداد جدول التقارير البنكية للتأكد من أن رصيد المؤسسة بالبنك مساويا لرصيد البنك بالمؤسسة
 - ضمان دفع الضرائب في مواعيدها التنظيمية
- مصلحة المالية الخارجية : مهمتها :
 - متابعة العمليات الخارجية التي تتم بالعملة الصعبة كالقيام بعملية الاستيراد
 - فتح الودائع و تحميل الوثائق المتعلقة بعمليات الاستيراد
- مصلحة الميزانية و الاستثمار : مهمتها :

- مراقبة الميزانية ومتابعة تقييم الاستثمارات الخاصة بالمؤسسة
- تقدير المصاريف و الإيرادات المتعلقة بأنشطة المؤسسة
- حساب واعداد جدول اهتلاك الأصول الثابتة
- مصلحة التحصيل : تشمل هذه المصلحة على :
 - قسم العلاقات مع الزبائن : و المتخصص في :
 - ✓ مراقبة وتنظيم الفواتير الخاصة بزبائن المؤسسة
 - ✓ تحصيل الحقوق من طرف الزبائن في الآجال المحددة
 - ✓ الغاء الفواتير الخاطئة بقرار من المدير العام للمؤسسة
 - ✓ اشعار مصلحة المنازعات عند فوات اجال التسديد من طرف أي زبون بغية متابعته قضائيا
- 2- دائرة المحاسبة : تضم مصلحتين هما :
 - مصلحة المحاسبة التحليلية : مهمتها :
 - اعطاء صورة واضحة عن أعباء وتكاليف أنشطة المؤسسة
 - وضع دليل للمحاسبة التحليلية
 - اعداد في كل ثلاثي تحليل يخص النتائج المتحصل عليها لمختلف الاقسام
 - القيام بعملية الجرد الدائم داخل المؤسسة
 - مصلحة المحاسبة العامة : تضم هذه المصلحة الأقسام التالية :
 - قسم العمليات المختلفة : تتمثل مهمته في :
 - ✓ متابعة فواتير دائنو الخدمات
 - ✓ القيام بمتابعة التسوية لكل حسابات مجموعة المخزونات
 - قسم المشتريات : من مهامه :
 - ✓ الاتصال المباشر و الدائم مع موردي المؤسسة من أجل ضمان التوريد الدائم
 - ✓ استلام الفواتير المرسله من طرف الموردين المتعلقة بالمشتريات و التأكد من صحة المعلومات
 - قسم الخزينة : مهمته :
 - ✓ متابعة حركة المجموعة الرابعة (الحقوق)

✓ استلام الفواتير المرسلة وتسجيلها محاسبيا

✓ دراسة الفواتير و التأكد من صحتها

المبحث الثاني : التحليل المالي الساكن في تقييم الأداء المالي للمؤسسة المينائية لسكيكدة

يهدف تحليل الوضعية المالية للمؤسسة المينائية لسكيكدة و التعرف علي نقاط القوة و الضعف فيها ، و تقييم وضعيتها وأدائها المالي ، قمنا بتخصيص المبحث الثاني لتحليل القوائم المالية للمؤسسة المينائية لسكيكدة خلال السنوات 2014 ، 2015 ، 2016 ، 2017 ، 2018 ،

المطلب الأول : التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي للفترة (2014 – 2018)

تساعد القوائم المالية وخاصة قائمة الميزانية في دراسة مؤشرات التوازن المالي لذلك قمنا بعرض في شكل ترجمة الى اللغة العربية لكل من الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وجدول التدفقات النقدية للفترة ما بين (2014 – 2018) و القيام بعدها بعملية التحليل و التعليق على النتائج المتوصل اليها .

اولا : عرض القوائم المالية للفترة (2014 – 2018)

- عرض أصول الميزانية المالية للمؤسسة المينائية لسكيكدة للفترة (2014 – 2018)

جدول رقم (06) : أصول المؤسسة المينائية لسكيدكة للفترة (2014-2018)

الوحدة :دينار جزائري

الأصول	الصافي 2014	الصافي 2015	الصافي 2016	الصافي 2017	الصافي 2018
تثبيثات معنوية	1507112.12	964 650,79	6 457 327,47	5 014 643,31	12398873.32
تثبيثات عينية	8170604104.10	8 111 609 501,14	9 100 096 574,77	8 753 424 995,14	10213586050.75
أراضي	2172531753.11	2 172 531 753,11	2 179 221 413,11	2 179 221 413,11	2179221413.11
مباني	1429638414.00	1 545 440 306,82	2 195 940 256,23	2 191 211 780,74	2171452399.79
تثبيثات عينية أخرى	4568433936.99	4 393 637 441,21	4 414 719 270,03	4 088 616 964,29	5584378199.25
تثبيثات ممنوح إمتيازها			310 215 635,40	294 374 837,00	278534038.60
تثبيثات يجري إنجازها	489612449.35	881 860 086,41	1 800 493 030,68	3 167 895 027,32	3357478562.14
تثبيثات مالية	4360054656.40	5 065 504 268,80	8 667 580 294,02	6 096 082 212,98	5739829806.14
سندات موضوعة موضع معادلة	32000.000.00	32 000 000,00	320 000 000,00		
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها	1753297603.75	2 015 617 951,54	2 709 007 525,51	59 500 000,00	59500000.00
سندات أخرى مثبتة	2100000000.00	2 400 000 000,00	5 400 000 000,00	5 500 000 000,00	510200000.00
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية	19300943.50	34 274 550,50	19 013 550,50	35 163 550,50	23503550.50
ضرائب مؤجلة على الأصل	455456109.15	583 611 766,76	507 559 218,01	501 418 662,48	554826255.69
مجموع الأصول غير الجارية	13021778321..97	14 059 938 507,14	19 574 627 226,94	18 022 416 878,75	19323293292.40
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	614534078.93	628 376 521,61	580 205 451,91	552 643 220,14	547625594.78
حسابات دائنة و إستخدامات مماثلة	1388936316.80	1 588 647 410,03	1 906 179 086,67	1 596 386 001,47	1517486676.50
الزبائن	481836561.35	565 164 567,49	412 980 477,73	211 609 633,99	165094140.52
المدينون الآخرون	135487303.70	294 954 214,71	329 526 199,56	304 836 196,22	294466134.05
الضرائب و ما شابهها	7716612451.75	728 528 627,83	1 163 672 409,38	1 079 940 171,26	1057926401.93
حسابات دائنة أخرى و إستخدامات مماثلة			3 904 265 104,40		
الموجودات و ما يماثلها	5447367546.03	5 924 574 001,19	3 904 265 104,40	3 964 430 557,41	5103936088.19
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	3734495693.00	4 700 041 057,00	860 560 090,00	1 218 842 570,00	2481205650.00
الخزينة	1712871853.03	1 224 532 944,19	3 043 705 014,40	2 745 587 987,41	2622730438.19
مجموع الأصول الجارية	7450837941.76	8 141 597 932,83	6 390 649 642,98	6 113 459 779,02	7169048359.47
المجموع العام للأصول	20472616263.73	22 201 536 439,97	25 965 276 869,92	24 135 876 657,77	26492341651.87

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق

● عرض خصوم الميزانية المالية للمؤسسة المينائية لسكيكدة للفترة (2014-2018)

جدول رقم (07): خصوم المؤسسة المينائية لسكيكدة للفترة (2014-2018)

الوحدة: دينار جزائري

2018	2017	2016	2015	2014	الخصوم
					رؤوس الأموال الخاصة
9 000 000 000,00	9 000 000 000,00	9 000 000 000,00	9 000 000 000,00	9 000 000 000,00	رأس مال تم إصداره
					رأسمال غير مستعان به
7880198203.42	5 901 070 422,40	7 671 287 335,39	6 424 735 134,52	5090053172.96	علاوات و احتياطات
					فوارق إعادة التقدير
					فارق المعادلة
2541016212.75	2 885 727 781,02	2 793 290 612,52	2 609 192 200,87	2350475707.07	نتيجة صافية
					رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد
					الوحدات
19421214416.17	17 786 798 203,42	19 464 577 947,91	18 033 927 335,39	16440528880.03	المجموع
					الخصوم غير الجارية
					قروض و ديون مالية
				131107817.47	ضرائب(مؤجلة و مرصود لها)
29750000.00	29 750 000,00	804 750 000,00			ديون أخرى غير جارية
4075106319.01	3 999 859 321,42	3 186 144 969,22	2 444 705 660,32	1883207737.29	مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
4104856315.01	4 029 609 321,42	3 990 894 969,22	2 444 705 660,32	20414315554.76	مجموع الخصوم الغير الجارية
					الخصوم الجارية
1044538437.36	528 875 369,78	926 369 281,52	212 922 792,75	697262514.44	موردون و حسابات ملحقه
1211621206.21	1 137 836 061,20	943 161 306,80	993 268 885,73	818667309.19	ضرائب
710111277.12	652 757 701,95	640 273 364,47	516 721 765,78	501842005.31	ديون أخرى
					خزينة سلبية
2966270920.69	2 319 469 132,93	2 509 803 952,79	1 722 913 444,26	2017771828.94	مجموع الخصوم الجارية
26492341651.87	24 135 876 657,77	25 965 276 869,92	22 201 546 439,97	20472616263.73	مجموع عام للخصوم

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على الملاحق

● عرض جدول حسابات النتائج للمؤسسة المينائية لسكيدكة للفترة (2014-2018)

جدول رقم (08) : حسابات النتائج المؤسسة المينائية لسكيدكة للفترة (2014-2018)

الوحدة: دينار جزائري

2018	2017	2016	2015	2014	البيان
9021477377.66	9 063 677 574,63	8 430 761 294,05	8 292 651 110,92	7528213682.21	رقم الأعمال
					تغيرات المخزون و المنتجات التامة
					الإنتاج المثبت
					إعانات الإستغلال
9021477377.66	9 063 677 574,63	8 430 761 294,05	8 292 651 110,92	7528213682.21	إنتاج السنة المالية
248018712.71	299 397 274,55	294 134 810,53	327 706 177,23	400533535.42	مشتريات مستهلكة
1018210367.34	836 034 214,06	380 432 961,42	423 275 517,28	474975704.83	خدمات خارجية و خدمات أخرى
1266229080.05	1 135 431 488,61	674 567 771,95	750 981 694,51	875529240.25	إستهلاكات السنة المالية
7755248297.61	7 928 246 086,02	7 756 193 522,10	7 541 669 416,41	6652684441.96	القيمة المضافة للإستغلال
3184351075.49	3 175 997 367,96	3 208 867 003,39	3 073 412 930,05	2683362722.59	أعباء المستخدمين
221668179.64	232 730 153,78	219 205 129,46	188 600 304,91	179377697.09	ضرائب و رسوم و المدفوعات الماثلة
4349229042.48	4 519 518 564,28	4 328 121 389,25	4 279 656 181,45	3789944022.28	إجمالي فائض الإستغلال
138479998.71	109 699 823,18	310 271 059,52	218 834 063,15	212779448.61	المنتجات العملية الأخرى
35732943.06	20 719 271,78	16 628 639,77	7 440 730,79	12255862.44	الأعباء العملية الأخرى
1355147730.70	1 099 201 594,28	1 154 533 675,11	1 367 916 633,00	1048977183.43	مخصصات الإهلاك و المؤونات
27681376.56	2 918 762,13	3 210 794,41	80 216 749,41	4925508.16	إسترجاع على خسائر القيمة و المؤونات
312450343.99	3 512 216 283,53	3 470 440 928,30	3 203 349 630,22	2246415933.18	النتيجة العملية
320450142.99	371 004 294,48	259 424 559,29	189 377 516,15	128745634.72	المنتجات المالية
1470401.44	21 049 865,46	386 757,32	17 341 392,11	0.02	الأعباء المالية
318479741.55	349 954 429,02	259 037 801,97	172 036 124,04	128745634.70	النتيجة المالية
3442989085.54	3 862 170 712,55	3 729 478 730,27	3 375 385 754,26	3075161567.88	النتيجة العادية قبل الضريبة
955380466.00	970 302 376,00	860 135 569,00	894 349 211,00	710844960.00	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج
53407593.21	6 140 555,53	76 052 548,75	-128 155 657,61	13840900.81	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج
9508088495.92	9 547 300 454,42	9 003 667 707,27	8 781 079 439,63	7874664273.70	مجموع منتوجات النشاطات العادية
6967072283.17	6 661 572 673,40	6 210 377 094,75	6 171 887 238,76	5524118566.63	مجموع أعباء النشاطات العادية
2541016212.75	2 885 727 781,02	2 793 290 612,52	2 609 192 200,87	2350475707.07	النتيجة الصافية للنشاطات العادية
					عناصر غير عادية (منتجات)
					عناصر غير عادية (أعباء)
					نتيجة غير عادية
2541016212.75	2 885 727 781,02	2 793 290 612,52	2 609 192 200,87	2350475707.07	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر : من اعداد الطالب باعتماد على الملاحق

● عرض جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة المينائية لسكيدة للفترة (2014-2018)

جدول رقم (09) : تدفقات الخزينة للمؤسسة المينائية لسكيدة للفترة (2014-2018)

الوحدة: دينار جزائري

2018	2017	2016	2015	2014	الفصول
					تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
1070555728.39 51230182.59 (1428266133.61) (3105761147.55) (16514746.18)	10008090870.81 946358950.67 (1638678804.56) (3249787537.75) (26017176.42)	9938127118.08 62852992.59 (1154259300.03) (3353950828.53) (6675281.12)	9285685287.08 20955356.50 (962641765.81) (3065663566.33) -	8281080657.85 62442103.33 1368802665.10 2682557077.08 -	التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن التحصيلات الأخرى المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين والهيئات الاجتماعية الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة مدفوعات أخرى
(2837058796.00) (66505198.77)	(1685969106.29) (28710267.72)	(2158211269.79) (1896560.00)	(1396072966.19) (1211410.00)	1403159498.99 20118179.23	
3302679888.87	4325286928.74	3325986871.20	3881050935.25	286885340.78	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية.
3302679888.87	4325286928.74	3325986871.20	3881050935.25	286885340.78	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
(2414749745.94) 64324801.49 (4283205650.00) 3425137460.00 252969069.73 16466087.59	(2301696323.76) 32734270.00 (3593842570.00) 2384912110.00 219719210.44 128977716.49	(1672546007.78) 90246000.00 (5710560090.00) 6553478349.00 70950549.01 119430573.07	(2527486389.24) 5600000.00 (5140774296.00) 3693284393.00 85205604.34 177923168.57	2166788851.44 156329465.97 3521530086.00 3045700280.00 97845566.83 82815500.00	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تبيئات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تبيئات عينية أو المعنوية. المسحوبات عن اقتناء تبيئات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تبيئات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص وأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
(2939057977.13)	(3129195586.83)	(549000626.70)	(3706247519.33)	(2305628124.64)	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
(505610000.00)	(1507200000.00)	(1002376000.00)	(701620000.00)	(401660500.00)	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض الأخرى الديون أو القروض تسديدات المماثلة
(505610000.00)	(1507200000.00)	(1002376000.00)	(701620000.00)	(401660500.00)	صافي التدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
405360.32	115950.99	1710486.80	46125271.58	4605550.00	تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيوليات و شبه السيوليات
(141582727.94)	(310992707.10)	1776320731.30	(480691312.50)	166202266.14	تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
2659409945.35	3015089140.25	1195282218.47	1675973530.97	1509771264.38	أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية

2517827217.41	2704096433.15	2971602949.77	1195282218.47	1675973530.97	أموال الخزينة و معادلاتها عند اقفال السنة المالية
(141582727.94)	(310992707.10)	1776320731.30	(480691312.50)	166202266.14	تغير أموال الخزينة خلال الفترة
3584571813.48	4173163419.65	1953157998.97	3856077066.76	2350475707.07	المقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق

● عرض الميزانية المالية المختصرة للفترة 2014 - 2018

قبل القيام بتفسير الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي , لا بد من اعداد الميزانية المالية المختصرة لسنوات 2014, 2015, 2016, 2017, 2018 انطلاقا من الميزانيات المالية التي تحسب على أساسها مختلف المؤشرات و النسب المالية بالإضافة الى شكلها البياني كما يلي :

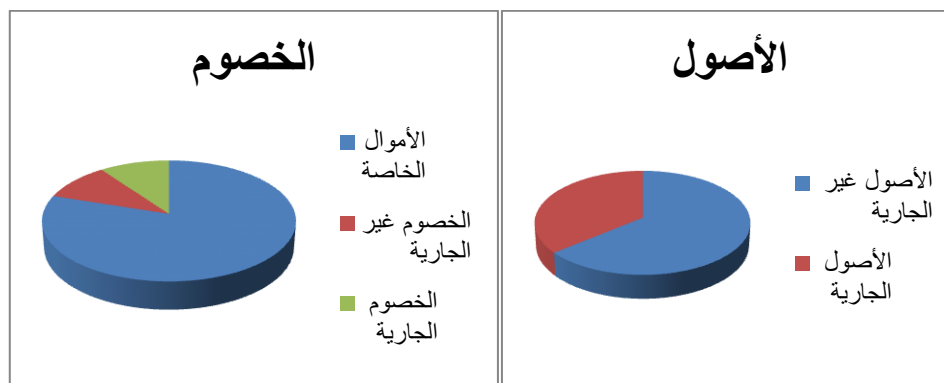
- الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014

الجدول رقم (10) : الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014

%	المبالغ	الخصوم	%	المبالغ	الأصول
%90		الأموال الدائمة	%64	13021778321.97	الأصول غير الجارية
%80	16440528880.03	الأموال الخاصة			
%10	2014.315.554.76	خصوم غير جارية			
%10	2017771828.94	الخصوم الجارية	%36	7450837941.76	الأصول الجارية
%100	20472616263.73	مجموع الخصوم	%100	20472616263.73	مجموع الأصول

المصدر : من اعداد الطالب باعتماد على الملاحق

الشكل رقم (07): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2014



المصدر : من اعداد الطالب باعتماد على الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014

التعليق على النتائج المالية المختصرة لسنة 2014 :

من خلال الميزانية المختصرة للمؤسسة المينائية خلال سنة 2014-2015 و التمثيل البياني لها , نلاحظ أصولها غير الجارية تفوق أصولها الجارية , أما فيما يخص خصومها فإن أموالها الخاصة تقدر ب 80% و الخصوم الجارية تقدر ب 10% من مجموع خصومها أي أن المؤسسة تعتمد أكثر على الأموال الخاصة في تمويل أصولها

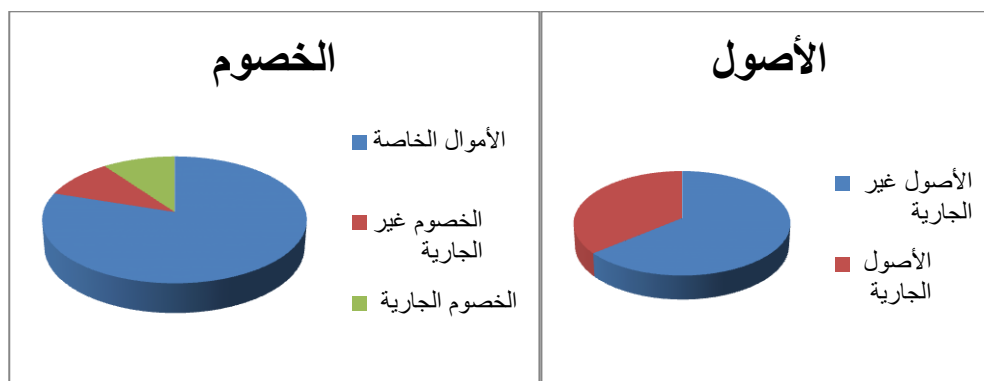
- الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015

الجدول رقم (11): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015

الخصوم	المبالغ	%	الأصول	المبالغ	%
الأموال الدائمة	14059938507.14	64%	الأصول غير الجارية		
الأموال الخاصة	18033927335.39	80%			
خصوم غير جارية	2444705660.32	10%			
الخصوم الجارية	8141597932.83	36%	الأصول الجارية		
مجموع الخصوم	22201536439.97	100%	مجموع الأصول	22201536439.97	100%

المصدر : من اعداد الطالب باعتماد على الملاحق

الشكل رقم (08) : التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2015



المصدر : من اعداد الطالب باعتماد على الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015

التعليق على النتائج المالية المختصرة لسنة 2015 :

من خلال الميزانية المختصرة للمؤسسة المينائية خلال سنة 2014-2015 و التمثيل البياني لها ، نلاحظ أصولها غير الجارية تفوق أصولها الجارية ، أما فيما يخص خصومها فأن أموالها الخاصة تقدر ب 80% و الخصوم الجارية تقدر ب 10% من مجموع خصومها أي أن المؤسسة تعتمد أكثر على الأموال الخاصة في تمويل أصولها .

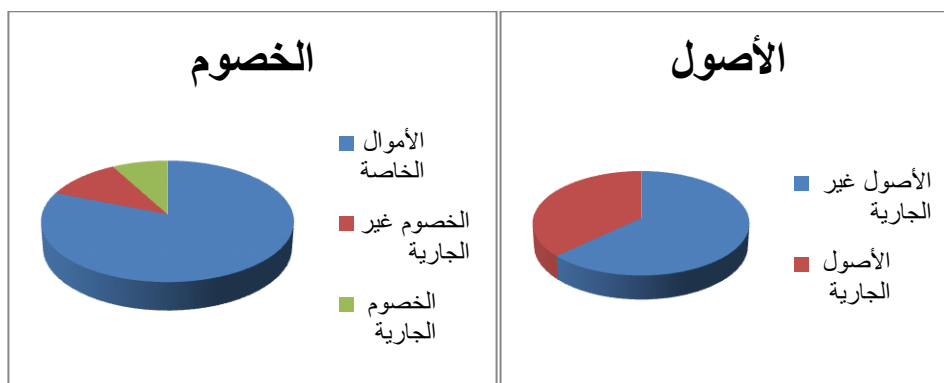
- الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016

جدول رقم (12) : يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016

الخصوم	المبالغ	%	الأصول	المبالغ	%
الأموال الدائمة	19464577947.91	63%	الأصول غير الجارية	19574627226.94	37%
الخصوم الجارية	3990894952.22	11%	الأصول الجارية	6390649642.98	81%
الخصوم غير جارية	2509803952.79	8%	مجموع الأصول	25965276869.92	100%
مجموع الخصوم	25965276869.22	100%			

المصدر : من اعداد الطالب باعتماد على الملاحق

الشكل رقم (09) : التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2016



المصدر : من اعداد الطالب باعتماد على الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016

التعليق على النتائج المالية المختصرة لسنة 2016 :

من خلال الميزانية المالية المختصرة و التمثيل البياني أعلاه لمؤسسة E.P.S نلاحظ خلال سنة 2016 أن أصولها غير الجارية تفوق أصولها الجارية و التي تمثل 63% من مجموع الأصول و هي تقريبا نفس النسبة في السنة الماضية غير أن مجموع أصولها ارتفع مقارنة بالسنة الماضية ، وهذا بسبب ارتفاع أصولها غير الجارية ، أما فيما يخص خصومها فان أموالها الخاصة تمثل نسبة 81% من مجموع خصومها ، وهذا الارتفاع يعود لتخصيص جزء من النتيجة المحقق في 2016 في شكل احتياطات أما الخصوم الجارية فهي تمثل 08% من مجموع خصومها ، وهذا ما يؤكد اعتماد المؤسسة على الأموال الخاصة في تمويل أصولها .

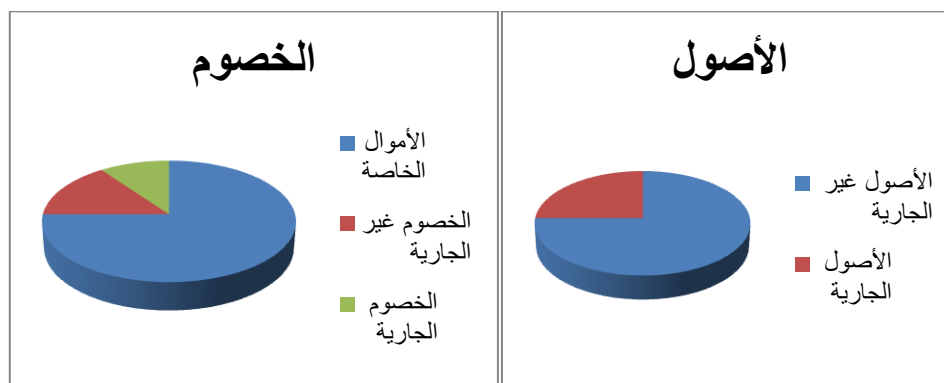
- الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017

جدول رقم (13) : يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017

المبلغ	الخصوم	%	المبلغ	الأصول
18022416878.75	الأموال الدائمة	75%	17786798203.42	الأصول غير الجارية
4029609321.42	الاموال الخاصة	15%	2319469132.93	الأصول الجارية
6113459779.02	خصوم غير جارية	25%	24135876657.77	مجموع الأصول
24135876657.77	الخصوم الجارية	10%		
	مجموع الخصوم	100%		

المصدر : من اعداد الطالب باعتماد على الملاحق

الشكل رقم (10) : التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2017



المصدر : من اعداد الطالب باعتماد على الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017

التعليق على نتائج الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017

من خلال الميزانية المالية المختصرة و التمثيل البياني لمؤسسة E.P.S نلاحظ من خلال سنة 2017 أن أصولها غير الجارية تفوق أصولها الجارية و التي تتمثل ب 75% من مجموع الأصول وقد ارتفعت مقارنة بالسنة الماضية ، وهذا راجع لاقتناء المؤسسة مجموعة من التثبيثات في هذه الدورة ، أما فيما يخص خصومها فنجد زيادة الخصوم غير الجارية بسبب زيادة في المؤونات بالنسبة 15% من مجموع خصومها ، وكذلك بالنسبة للخصوم الجارية نجد ارتفاع بالنسبة 10% مقارنة بالسنة السابقة ، رغم هذا مازالت المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة بشكل كبير في تمويل أصولها .

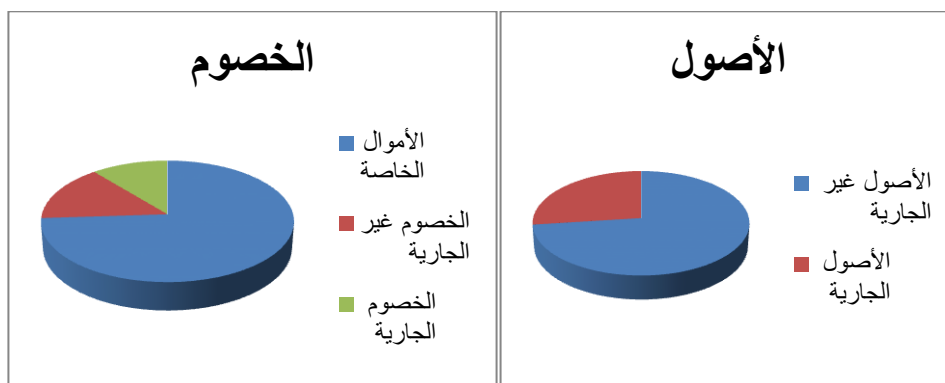
- الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017

الجدول رقم (14) : الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018

المبالغ	الخصوم	%	المبالغ	الأصول
19323293292.40	الأموال الدائمة	73%	19421214416.17	الأصول غير الجارية
4104856315.01	الخصوم غير جارية	15%	2966270920.69	الأصول الجارية
7169048359.47	الخصوم الجارية	27%	26492341651.87	مجموع الأصول
26492341651.87	مجموع الخصوم	100%		

المصدر : من اعداد الطالب باعتماد على الملاحق

الشكل رقم (11) : التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2018



المصدر : من اعداد الطالب باعتماد على الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018

التعليق على نتائج الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018

من خلال الميزانية المالية المختصرة و التمثيل البياني لمؤسسة المينائية لسكيكدة نلاحظ خلال سنة 2018 أن أصولها الغير جارية تفوق أصولها الجارية بنسبة تقدر ب 73% من مجموع الأصول , وقد انخفضت هذه النسبة عن السنة الماضية بالنسبة 1% في الأموال الخاصة ، بما يشكل 74% من مجموع خصومها مسجلة زيادة نفس النسبة فيما يخص خصومها الجارية بما يمثل 11% من مجموع الخصوم مقارنة بالسنة الماضية .

ثانيا : التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

تتمثل مؤشرات التوازن المالي في : رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل، الخزينة.

1- رأس المال العامل (FR):

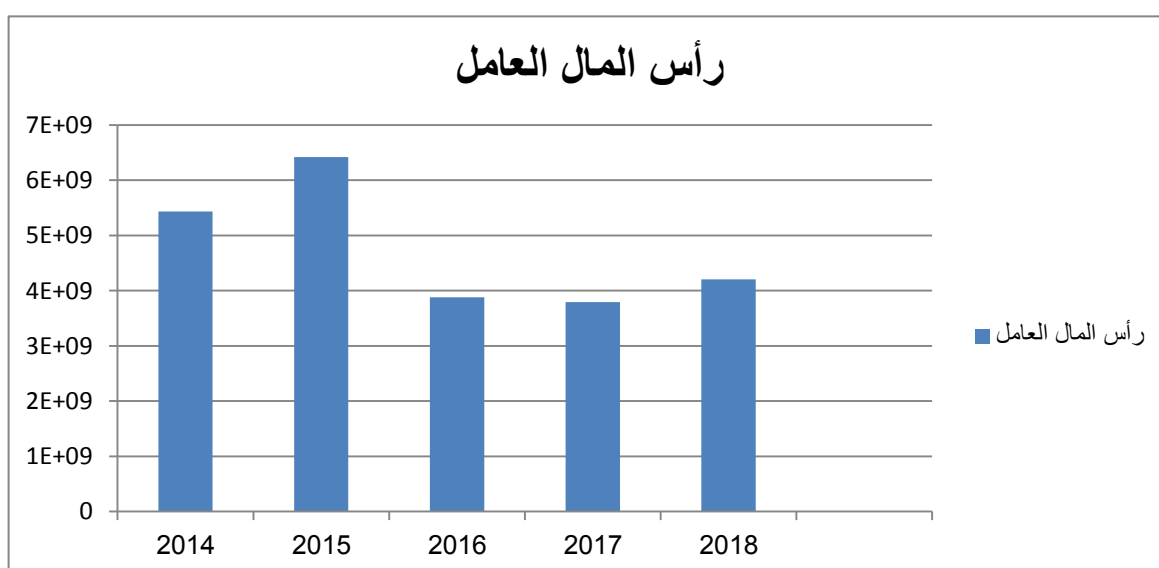
يتم احتساب رأس المال العامل انطلاقا من الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة E.P.S لسنوات 2014- 2015- 2016- 2017- 2018 كما هو مبين في الجدول أدناه :

الجدول رقم (15) : رأس المال العامل للفترة (2014-2018)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
الأموال الدائمة... 1	18454844434.79	20478632995,71	23455472917,13	21816407524,84	23526070731.18
الأصول الثابتة... 2	13021778321.97	14059938507,14	19574627226,94	18022416878.75	19323293292.40
رأس المال العامل 2-1	5433066112.82	6418694488,57	3880845690,19	3793990646,09	4202777438.78

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المختصرة لسنوات 2014 الى 2018

الشكل رقم (12) : التمثيل البياني لرأس المال العامل للفترة (2014- 2018)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الجدول.

من خلال نتائج الجدول والتمثيل البياني نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال جميع سنوات الدراسة دليل على أن المؤسسة المينائية في وضعية مالية جيدة وتوازنها المالي محقق، أي أنها قادرة على تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة، وتسديد ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها الجارية، حيث أن قيمته كانت متفاوتة من سنة إلى أخرى فقد عرف ارتفاع سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، ثم انخفض سنة 2017 حيث: - سنة 2016 انخفضت رأس المال العامل بقيمة 2537848798 وهذا ما يعادل نسبة 15.3% مقارنة

بسنة 2015 وذلك بسبب الانخفاض في الأموال الدائمة للمؤسسة المينائية مقابل ارتفاع في الخصوم المتداولة أي ديونها قصيرة الأجل وانخفاض أصولها الجارية.

— سنة 2017 انخفض رأس المال العامل بقيمة 86855044,1 وهذا ما يعادل 3,53% مقارنة بسنة 2016 الذي يعتبر أدنى قيمة له مقارنة بكل سنوات للدراسة وذلك بسبب ارتفاع في ديون المؤسسة قصيرة الأجل وانخفاض في أصولها الجارية، وكذلك إلى ارتفاع الأصول الثابتة من خلال اقتناء مباني، وتثبيتات عينية أخرى، تثبيتات مالية...

— سنة 2018 نلاحظ زيادة في رأس المال العامل بقيمة 408786792.69 ما يعادل بنسبة 10% وهذا راجع الى زيادة في أموالها الدائمة بقيمة 1709663206.34 مقارنة مع سنة 2017 وهذا راجع الى زيادة في أموالها الخاصة نتيجة زيادة في قيمة الاحتياطات ما يعادل 1979127781.02 مقارنة مع سنة 2017 و عليه المؤسسة خلال السنوات الخمسة تحترم قاعدة التوازن المالي الأدنى

2- الاحتياج في رأس المال العامل (BFR):

يتم احتساب الاحتياج في رأس المال العامل انطلاقا من الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة E.P.S لسنوات 2014-2015-2016-2017-2018 كما هو مبين في الجدول أدناه :

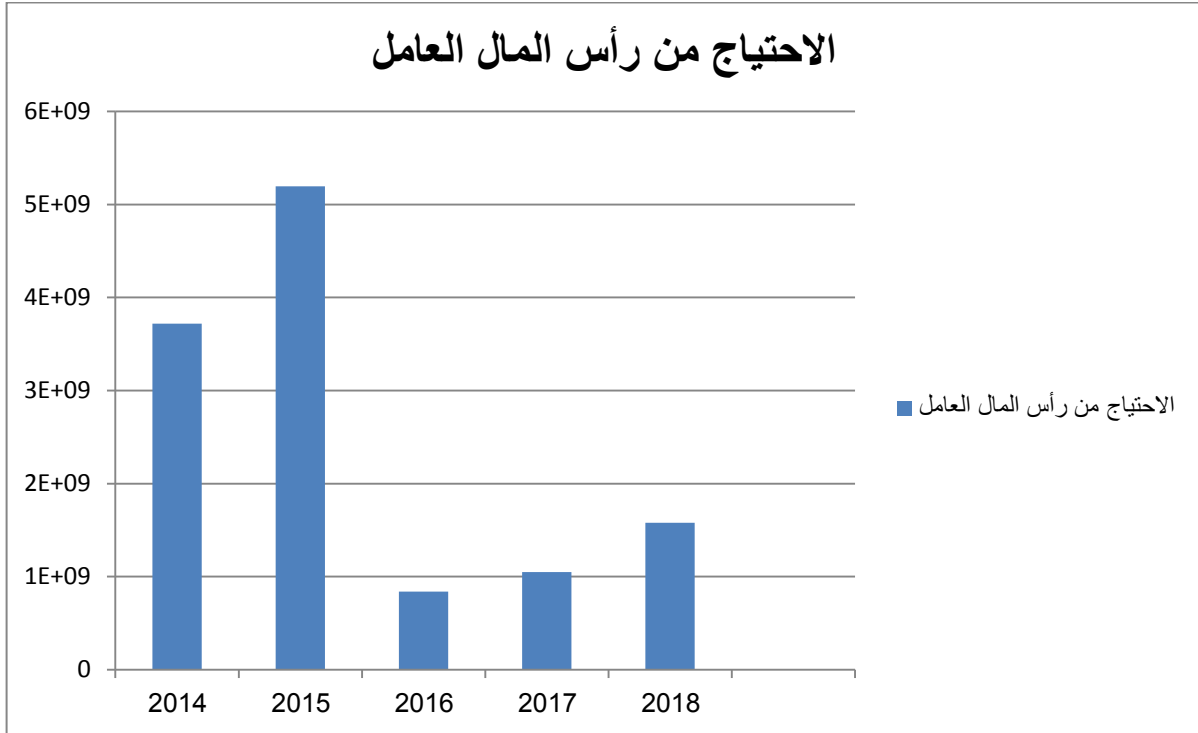
جدول رقم (16) : الاحتياج في رأس المال العامل للفترة (2014-2018)

2018	2017	2016	2015	2014	البيان
4546317921.28	3323185303.81	3346944628,58	6917074988,64	5737966088.73	الأصول الجارية- الخزينة ... (+)
2966270920.69	2319469132.93	2509803952,79	1722913444,26	2017771828.14	الخصوم الجارية- الخزينة (-) ... 2
1580047000.59	1003716170.88	837140675,79	5194161544,38	3720194259.79	الاحتياج في رأس المال العامل= 2-1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المختصرة لسنوات 2014 الى 2018

شكل رقم (13) : التمثيل البياني للاحتياج في رأس المال العامل من 2014 – 2018

الوحدة : مليون دج



المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول.

من خلال الجدول رقم نلاحظ أن احتياجات المؤسسة من رأس المال العامل موجبة خلال فترة الدراسة هذا ما يدل على أنه توجد احتياجات الدورة غير مغطاة بموارد الدورة و من الملاحظ ايضا أن :

- الاحتياج من رأس المال العامل عرف نفس اتجاه التغير الذي طرأ على رأس المال العامل , اذ ارتفعت الاحتياجات في 2014 و 2015 ثم انخفضت في 2016.

- 2015 ارتفعت الاحتياجات من رأس المال العامل حيث بلغت أقصى قيمة لها وهذا راجع الى ارتفاع في احتياجات الدورة بسبب الارتفاع في الأصول الجارية و انخفاض القيم الجاهزة بالإضافة الى الانخفاض في الموارد المالية للمؤسسة بسبب الانخفاض في الديون قصيرة الأجل و انعدام الخزينة السالبة .

- في سنة 2016 الاحتياجات في رأس المال العامل انخفضت الى أدنى قيمة لها نتيجة الانخفاض في احتياجات الدورة بسبب انخفاض الأصول الجارية للمؤسسة وارتفاع قيمتها الجاهزة مقابل ارتفاع مواردها المالية التي تغطي تلك الاحتياجات.

- لترتفع قيمة (BFR) لسنة 2017 بارتفاع طفيف راجع الى انخفاض الموارد المالية الجارية للمؤسسة بقيمة 190334819.86 مقارنة مع السنة الماضية .

- في سنة 2018 نلاحظ زيادة وارتفاع في (BFR) قدره 123132617.47 أي أنه توجد استخدامات الدورة غير مغطاة موارد الدورة وهذا راجع الى أن المؤسسة عمدت الى زيادة أصولها الجارية بقيمة 1223132617.47 أي ما يعادل بنسبة 27% مقارنة مع السنة الفارطة دون الاعتماد الى موارد جارية وهذا ما نلاحظه من خلال الزيادة الطفيفة في مواردها الجارية بقيمة 646801787.76 مقارنة مع السنة الفارطة .

3- الخزينة الصافية (TRN):

تعتبر الخزينة من أهم مؤشرات التوازن المالي وبالتالي يتم حسابها كما يلي:

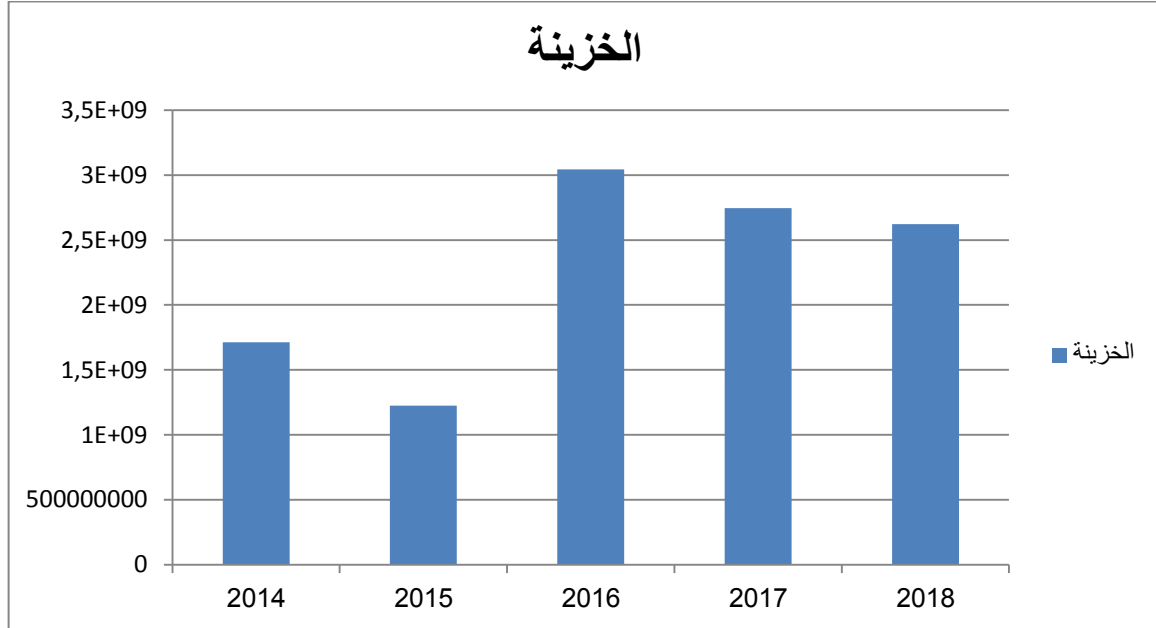
الجدول رقم (17) : يوضح الخزينة لسنوات (2014-2018)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
1... رأس المال العامل	5433066112.82	6418694488,57	3880845690,19	3793990646,09	4202777438.78
2... المال المحتياح في رأس المال العامل	3720194259.79	5194161544,38	837140675,79	1048402658,68	1580047000.59
الخزينة = 2-1	1712871853.03	1224532944,19	3043705014,40	2745587987,41	2622730438.19

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المختصرة لسنوات 2014 الى 2018

الشكل رقم (14) : التمثيل البياني للخرزينة الصافية للفترة (2014-2018)

الوحدة : مليون دج



المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول .

من خلال الجدول نلاحظ أن الخرزينة الصافية للمؤسسة المينائية سكيكدة موجبة خلال طيلة سنوات الدراسة ويرجع ذلك الى أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج من رأس المال العامل ، أي أن رأس المال العامل يغطي الاحتياجات من رأس المال العامل وبالتالي فإن التوازن المالي للمؤسسة المينائية محقق على المدى القصير كما أنها تتمتع بوضعية مالية و سيولة جيدة ، لكن يبقى جزء من الاحتياجات المؤسسة غير مغطاة برأس المال العامل و لا بموارد مالية ، لذلك يجب على المؤسسة المينائية لسكيكدة أن تعمل على البحث عن مصادر تمويل أخرى لتغطية تلك الاحتياجات ولدراسة سيولة المؤسسة بشكل معمق سوف نتطرق في المطلب التالي الى تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام النسب المالية .

المطلب الثاني : التحليل المالي باستخدام النسب المالية

-1- نسب التمويل :

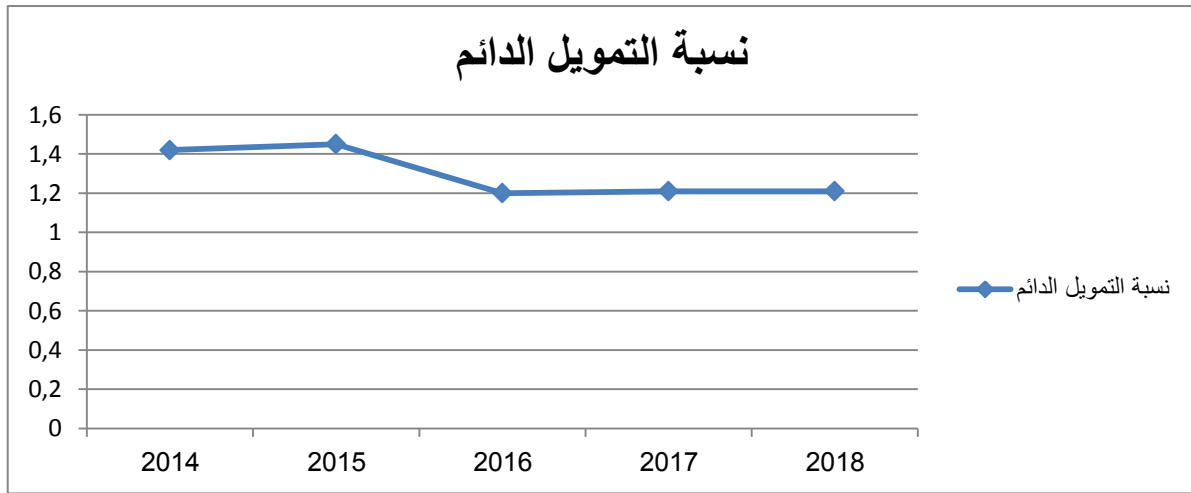
سنحاول من خلال الجدول الموالي حساب كل من نسبة التمويل الدائم و نسبة التمويل الخاص و نسبة التمويل الخارجي .

جدول رقم (18): نسب التمويل للفترة (2014-2018)

2018	2017	2016	2015	2014	البيان
1.21	1.21	1.20	1.45	1.42	نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة
1.00	0.73	0.99	1.28	1.26	نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة
0.26	0.26	0.25	0.19	0.20	نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / مجموع الأصول

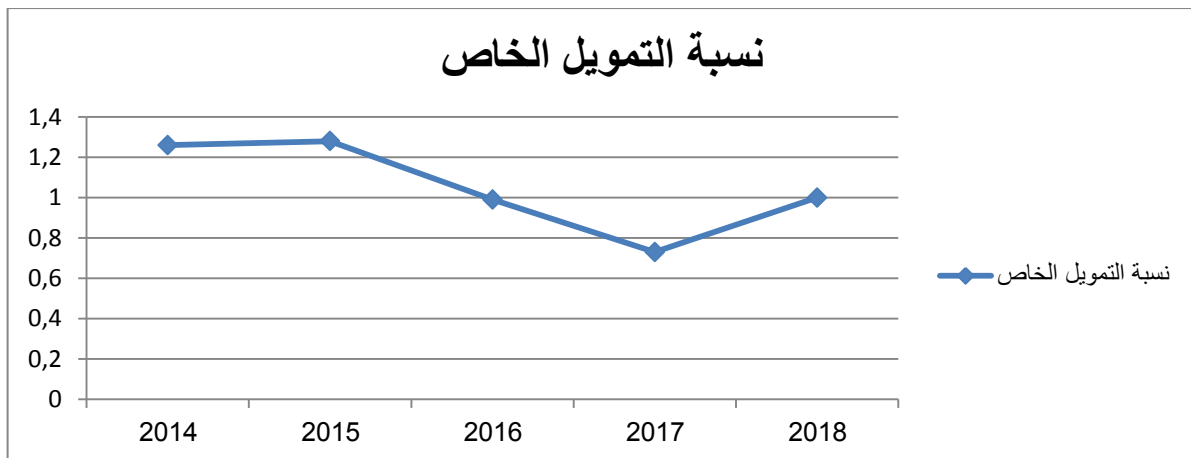
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المختصرة لسنوات 2014 إلى 2018

شكل رقم (15): التمثيل البياني لنسبة التمويل الدائم للفترة (2014-2018)



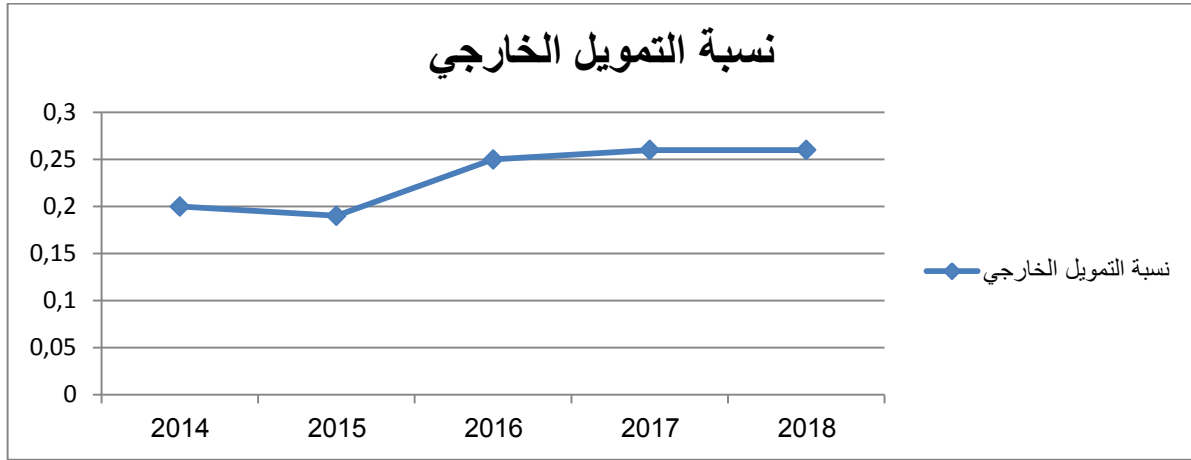
المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول.

شكل رقم (16): التمثيل البياني لنسبة التمويل الخاص للفترة (2014-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول.

شكل رقم (17) : التمثيل البياني لنسبة التمويل الدائم للفترة (2014-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول.

من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني نلاحظ أن :

- نسبة التمويل الدائم كانت أكبر من الواحد طيلة فترة الدراسة دليل على مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة معناه وجود رأس مال عامل
- نسبة التمويل الخاص تشير هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة نجد أن هذه النسبة أقل من الواحد خلال سنتي 2016 و 2017 حيث قدرة ب 0.99 و 0.73 هذا يعني أن الأصول الثابتة لا تمول كلياً عن طرق الأموال الخاصة وهذا بخلاف السنوات 2014 و 2015 و 2018 حيث قدرت ب 1.26 و 1.28 و 1.00 مما يعني أن كل الأصول الثابتة ممولة كلياً بالأموال الخاصة و يرجع الانخفاض في سنة 2018 الى الزيادة في قيمة الأصول الثابتة.
- نسبة التمويل الخارجي قدرة النسب 0.20 و 0.19 و 0.25 للسنوات 2014 و 2015 و 2016 على التوالي ونسبة 0.26 لكلا السنتين 2017 و 2018 وهي نسب تبين القدرة على الوفاء ومدى تغطية الأموال الخارجية لمجموع الأصول كما نلاحظ أن هذه النسب صغيرة دليل على أن أموال الدائنين مضمونة ولو تغيرت القيمة السوقية للموجودات .

2- نسب السيولة:

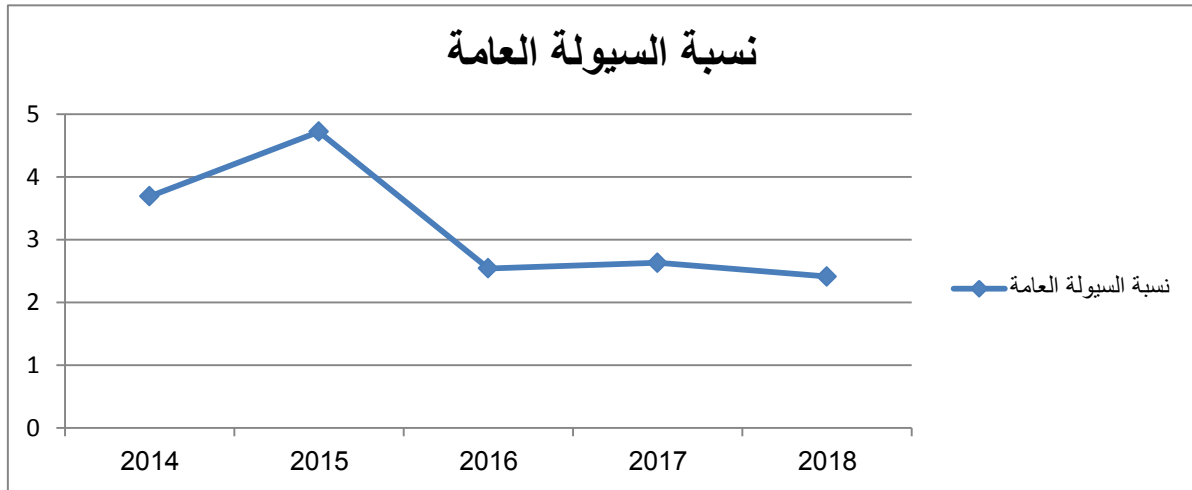
الغرض من إيجاد نسب السيولة هو الوقوف على مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الخصوم، و تتمثل في نسبة السيولة العامة، نسبة السيولة الجاهزة، نسبة السيولة السريعة ويمكن عرضها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (19) : نسبة السيولة

2018	2017	2016	2015	2014	نسب السيولة
2.41	2.63	2.54	4.72	3.69	نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة
2.23	2.45	2.31	4.36	3.38	نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - قيم الاستغلال) / الخصوم الجارية
0.88	1.33	1.21	0.71	0.84	نسبة السيولة الجاهزة = قيم جاهزة / الأصول الجارية

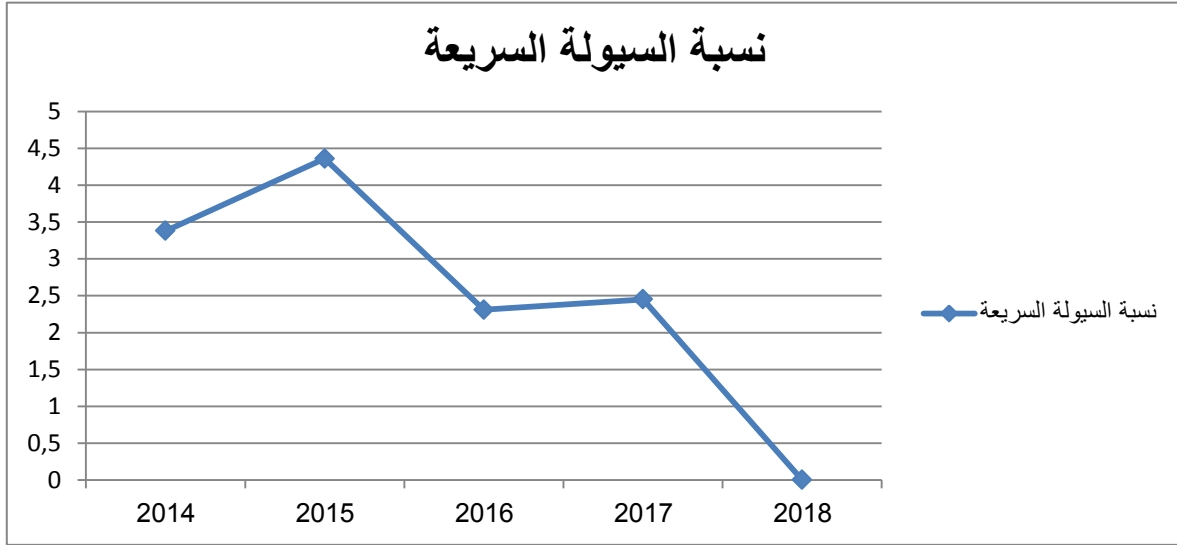
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المختصرة لسنوات 2014 الى 2018

شكل رقم (18) : التمثيل البياني لنسب السيولة العامة من 2014 الى 2018



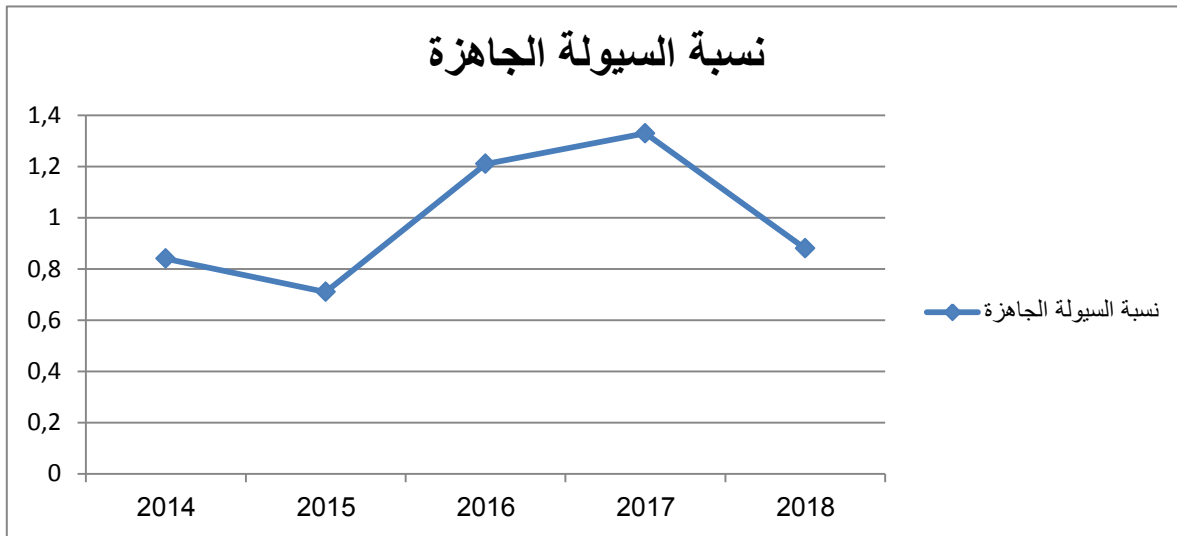
المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول.

شكل رقم (19) : التمثيل البياني لنسب السيولة السريعة من 2014 الى 2018



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول.

شكل رقم (20) : التمثيل البياني لنسب السيولة الجاهزة من 2014 الى 2018



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول.

من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن :

- نسبة السيولة العامة لسنوات 2014 قيد الدراسة كانت أكبر من الواحد ، وهذا دليل على أن المؤسسة

تتمتع بسيولة جيدة خلال السنوات الخمسة أي أنها قادرة على الوفاء بالتزاماتها وتسديد ديونها قصيرة

الأجل بواسطة أصولها الجارية ، رغم أن هذه النسب عرفت أقصى انخفاض لها سنة 2018 بقيمة 2.41 بعدما شهدت أقصى ارتفاع لها سنة 2015 أين بلغت 4.72 وهذا راجع الى ارتفاع ديون المؤسسة قصيرة الأجل مقابل انخفاض أصولها الجارية .

- نسبة السيولة السريعة: أكبر من الواحد طيلة فترة الدراسة (2014-2018) هذا دليل على أن المؤسسة المينائية قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها الجارية دون المساس بمخزونها السلعي الذي يأخذ وقت حتى تتحول الى سيولة جاهزة أو تأخذ هذه النسبة نفس اتجاه التغير الذي تأخذه نسبة السيولة العامة خلال فترة الدراسة.
- نسبة السيولة الجاهزة سجلت عجزا خلال سنوات 2014 , 2015 , 2018 التي كانت أصغر من الواحد حيث بلغت 0.84 , 0.71 , 0.88 على التوالي هذا يدل على أن المؤسسة لا تملك قيم نقدية سائلة كافية لتسديد ديونها قصيرة المدى الا ان هذه النسبة كانت أكبر من الواحد خلال السنوات 2016 و 2017 وذلك بسب ارتفاع قيمة خزينة المؤسسة وانخفاض ديونها قصيرة الأجل مما جعل المؤسسة المينائية قادرة على تسديد تلك الديون بواسطة قيمها الجاهزة .

3- نسب الربحية :

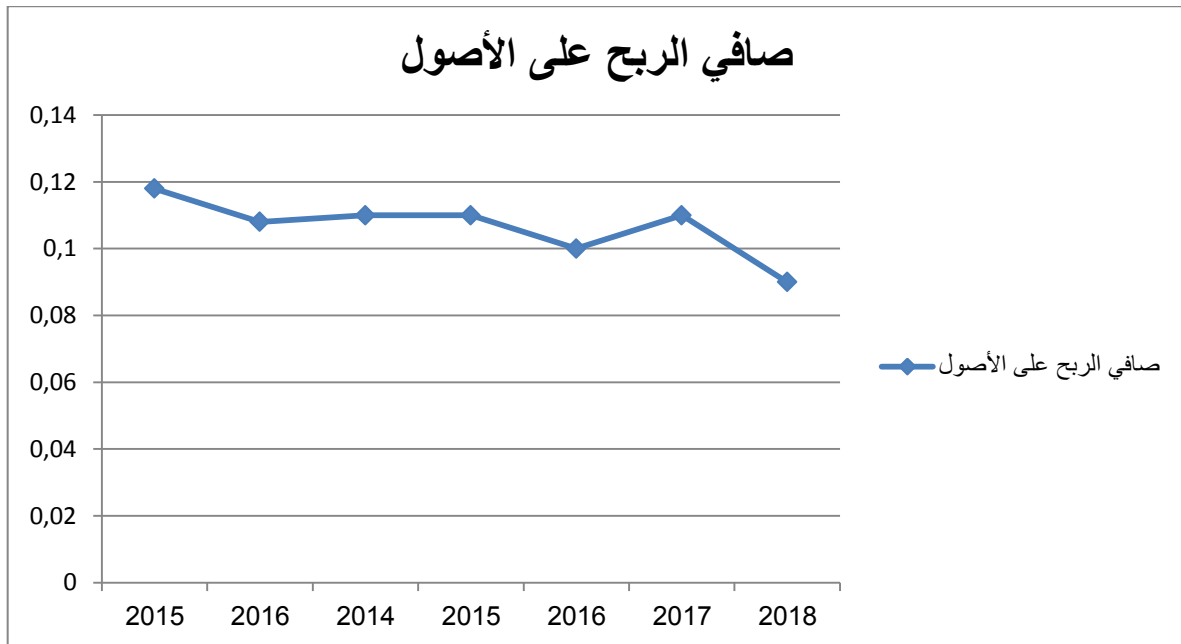
تتمثل نسب الربحية في نسبة صافي الربح على المبيعات، نسبة صافي الربح على الأصول، العائد على حقوق الملكية

الجدول رقم (20) : نسب الربحية للفترة (2014-2018).

2018	2017	2016	2015	2014	نسب الربحية
0.09	0.11	0.10	0.11	0.11	صافي الربح على الأصول=صافي الربح /مجموع الأصول
0.28	0.31	0.33	0.31	0.31	صافي الربح على المبيعات=صافي الربح /المبيعات
0.13	0.16	0.14	0.14	0.14	العائد على حقوق الملكية=صافي الربح /الأموال الخاصة

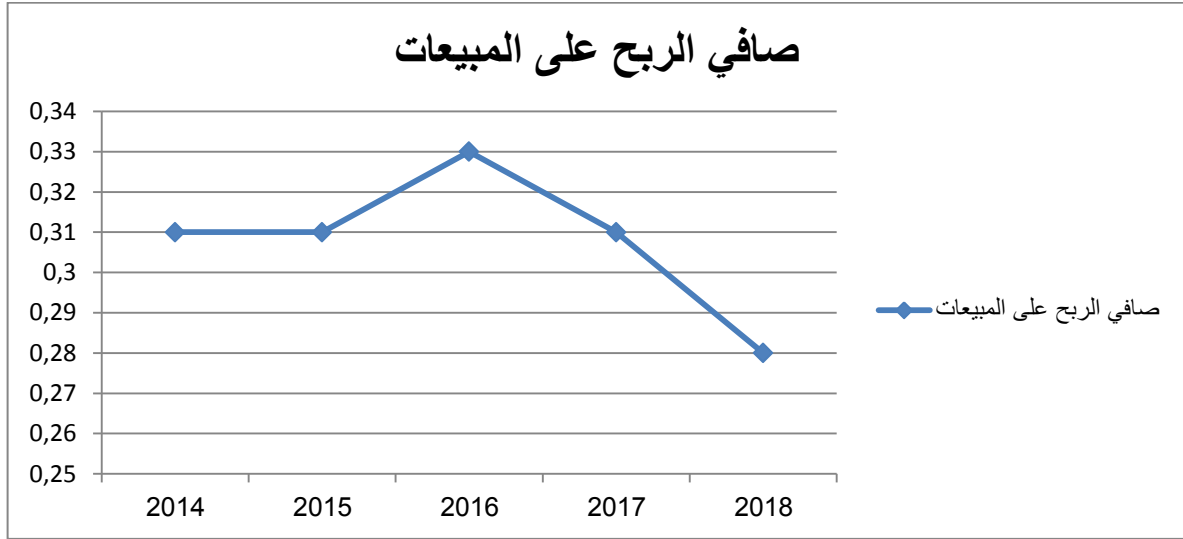
المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية لسنوات 2014 الى 2018

الشكل رقم(21) : التمثيل البياني لصافي الربح على الأصول للفترة (2014-2018)



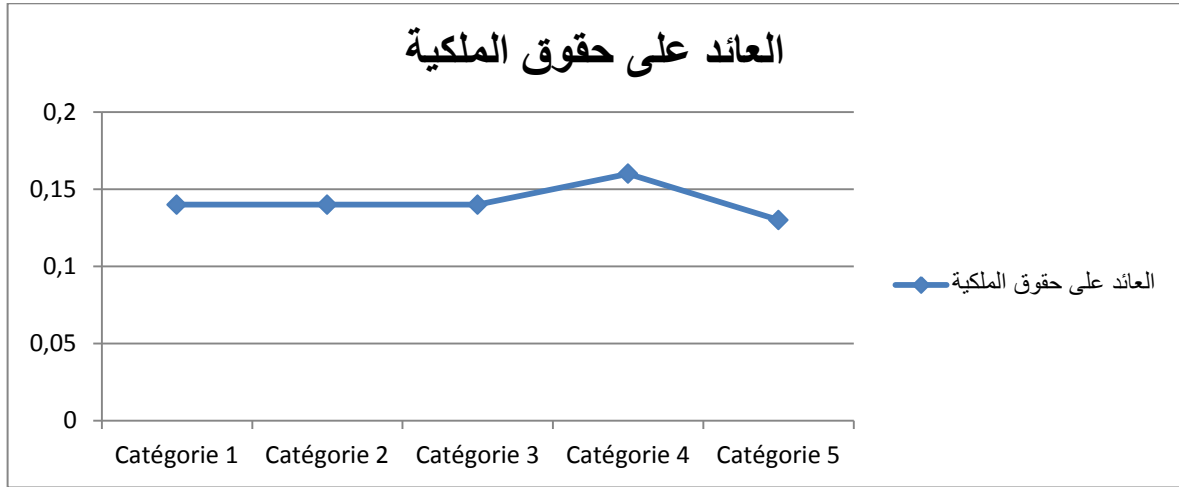
المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول.

الشكل رقم(22) : التمثيل البياني لصافي الربح على المبيعات للفترة (2014-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول

الشكل رقم(23) : التمثيل البياني للعائد على حقوق الملكية للفترة (2014-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول.

من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني نلاحظ أن نسبة صافي الربح على الأصول هي في تحسن من سنة الى

سنة وهذا يدل على نجاح المؤسسة في استخدام أصولها بكفاءة لتوليد الأرباح لكن نلاحظ انخفاض في سنة

2016 و 2018 بالمقارنة مع السنوات الاخرى وهذا راجع بسبب ارتفاع الأصول غير الجارية .

- نلاحظ نسبة صافي الربح على المبيعات في تحسن من سنة الى أخرى ومتفاوتة كما نلاحظ انخفاض طفيف لسنة 2018 حيث سجلت 0.28 مقارنة بالسنوات الفارطة و على العموم هذا راجع الى ارتفاع رقم الأعمال ، مما يدل على التسيير الجيد للمؤسسة لنشاطها الرئيسي مما ساهم في تحقيق الأرباح
- نلاحظ أن العائد على حقوق الملكية في تحسن خلال الأربع سنوات الاولى وهذا دليل على نجاح المؤسسة في استخدام الأموال الخاصة بكفاءة لتوليد الربح ، لكن نلاحظ انخفاض في سنة 2018 وهذا راجع الى ارتفاع الأموال الخاصة من خلال زيادة الاحتياطات .

4- نسب المديونية:

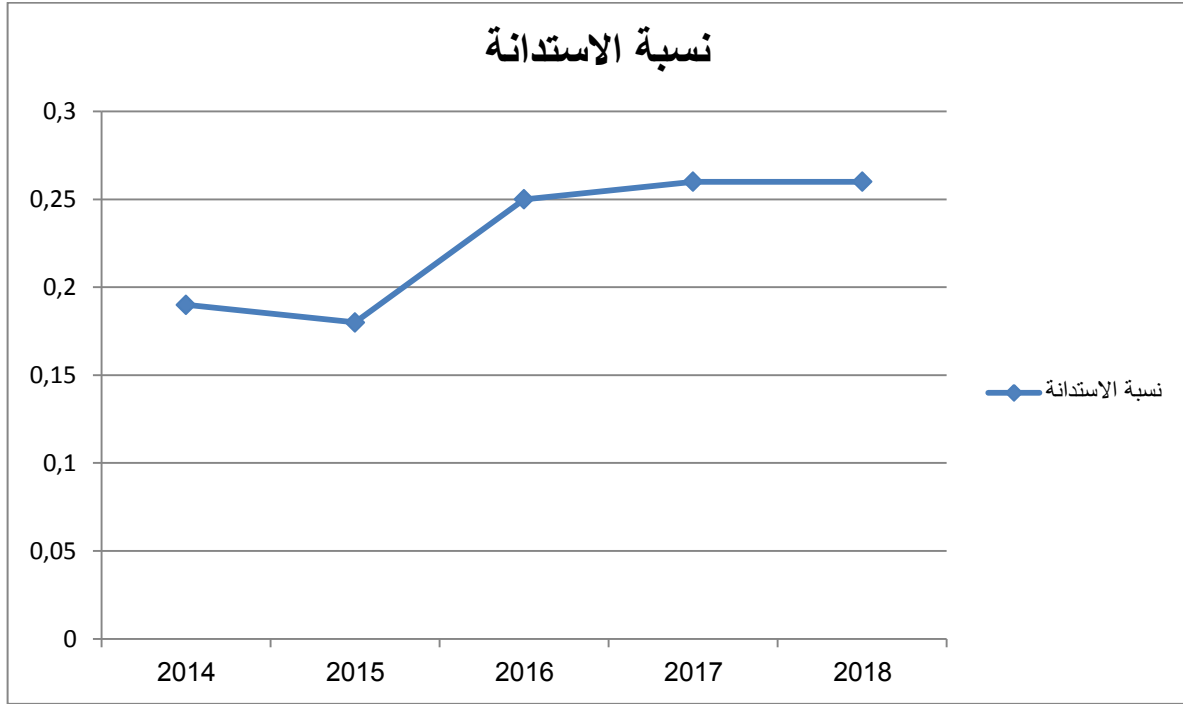
تتمثل نسب المديونية في نسبة الاستدانة، نسبة السيولة الآجلة، نسبة الاستقلالية المالية.

جدول رقم(21): نسب المديونية للفترة (2014-2018)

2018	2017	2016	2015	2014	نسب المديونية
0.26	0.26	0.25	0.18	0.19	نسبة الاستدانة = مجموع الديون/مجموع الخصوم
0.30	0.29	0.27	0.20	0.21	نسبة السيولة الآجلة = مجموع الديون/الأموال الدائمة
0.73	0.73	0.74	0.80	0.80	نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة/مجموع الخصوم

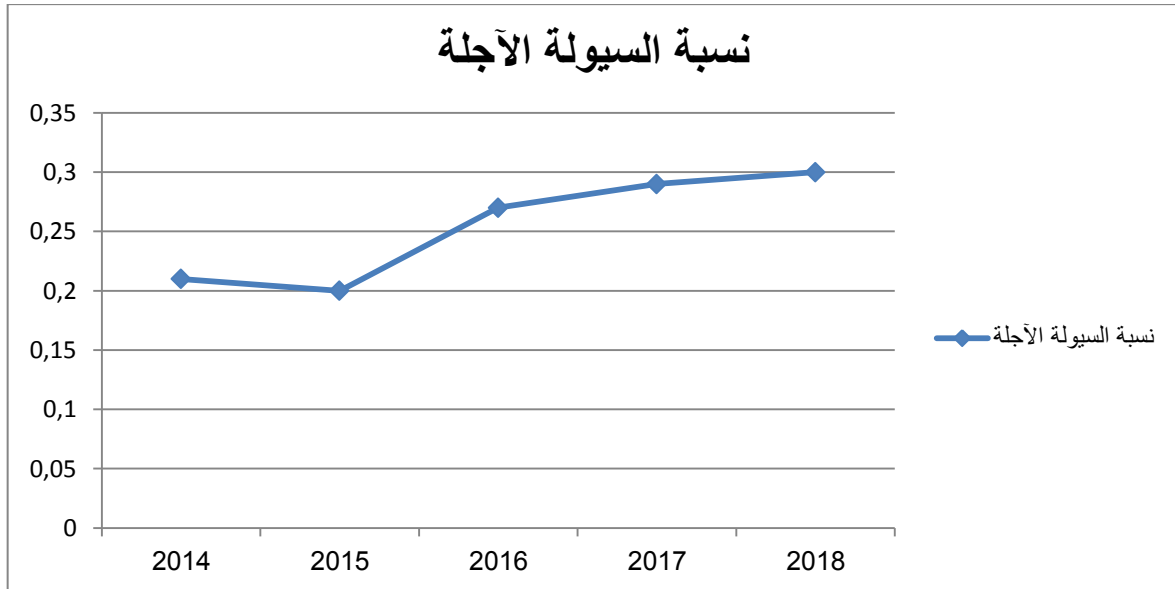
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة لسنوات 2014 الى 2018

الشكل رقم(24): التمثيل البياني لنسبة الاستدانة للفترة (2014-2018)



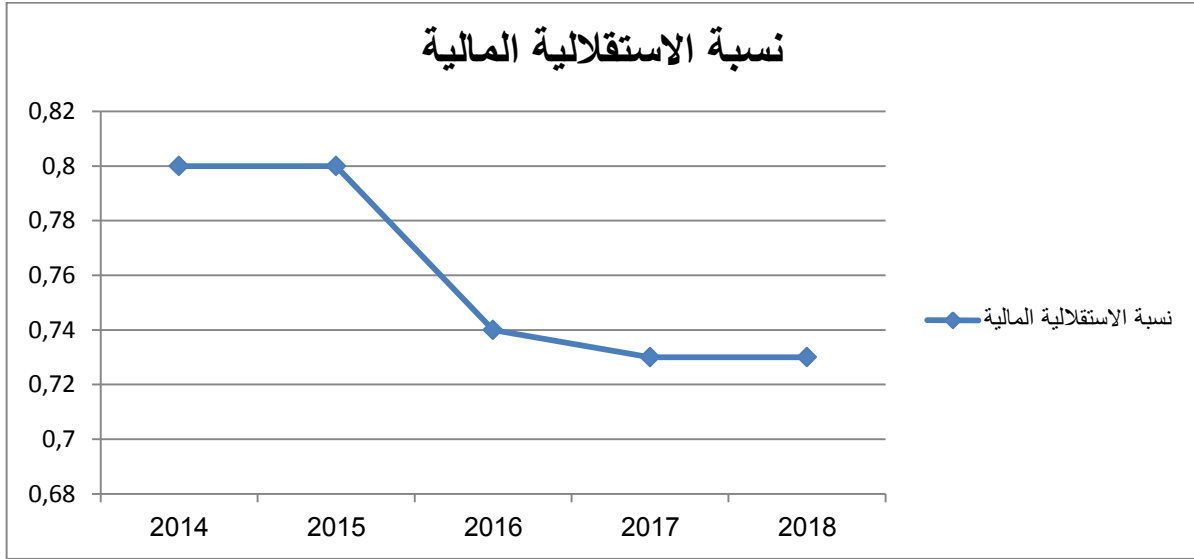
المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول.

الشكل رقم(25): التمثيل البياني لنسبة السيولة الآجلة للفترة (2014-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول.

الشكل رقم(26): التمثيل البياني لنسبة الاستقلالية المالية للفترة (2014-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول.

من خلال النتائج المتوصل اليها سابقا نلاحظ أن :

- نسبة الاستدانة أو نسبة الاقتراض أصغر من الواحد طيلة فترة الدراسة ، هذا يعني أن المؤسسة المينائية لا تعتمد على الديون الخارجية الطويلة و القصيرة الأجل في تمويل مجموع أصولها كما أن هذه النسبة كانت ضعيفة خلال سنوات الدراسة مما يعتبر هامش أمان بالنسبة للمؤسسة من التعرض لتصفية .
- نسبة السيولة الآجلة أصغر من الواحد خلال فترة الدراسة ومتقاربة مع نسب الاستدانة هذا يدل على أن المؤسسة لا تعتمد على الديون طويلة و قصيرة الأجل في تمويل أموالها الدائمة .
- نسبة الاستقلالية المالية قدرت ب 0.80, 0.80, 0.74, 0.73, 0.73 خلال السنوات 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, على التوالي فالمؤسسة اذن تتمتع باستقلالية مالية وتعتمد على أموالها الخاصة في تمويل احتياجاتها المالية أكثر من ما تعتمد على القروض الخارجية وكما تلاحظ هذه النسبة تجاوزت 0.60 وهي الحدود القصوى لذا يعتبر ذلك تبذير للأموال .

5- نسب النشاط:

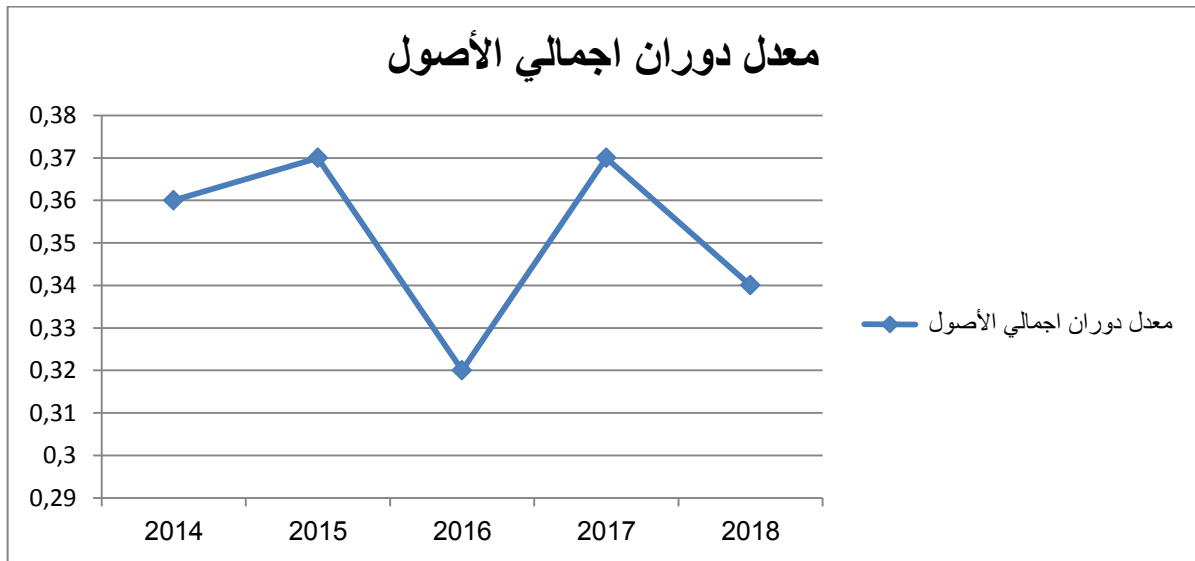
هي النسب التي توضح مدى قدرة المؤسسة على التحكم في مواردها ، و تتمثل نسب النشاط في معدل دوران إجمالي الأصول، معدل دوران الأصول الجارية، معدل دوران الأصول غير الجارية ويمكن عرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم(22): نسب النشاط.

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
معدل دوران إجمالي الأصول = رقم الأعمال / إجمالي الأصول	0.36	0.37	0.32	0.37	0.34
معدل دوران الأصول الجارية = رقم الأعمال / الأصول الجارية	1.01	1.01	1.32	1.48	1.26
معدل دوران الأصول غير الجارية = رقم الأعمال / الأصول الثابتة	0.58	0.59	0.43	0.50	0.46

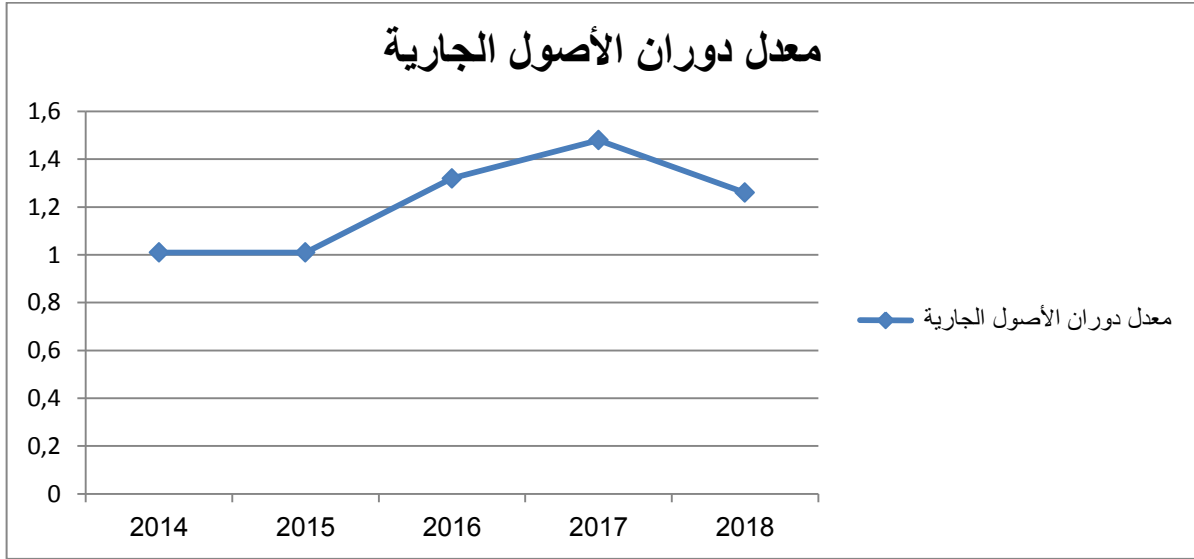
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية لسنوات 2014 الى 2018

الشكل رقم(27): التمثيل البياني لمعدل دوران إجمالي الأصول للفترة (2014-2018)



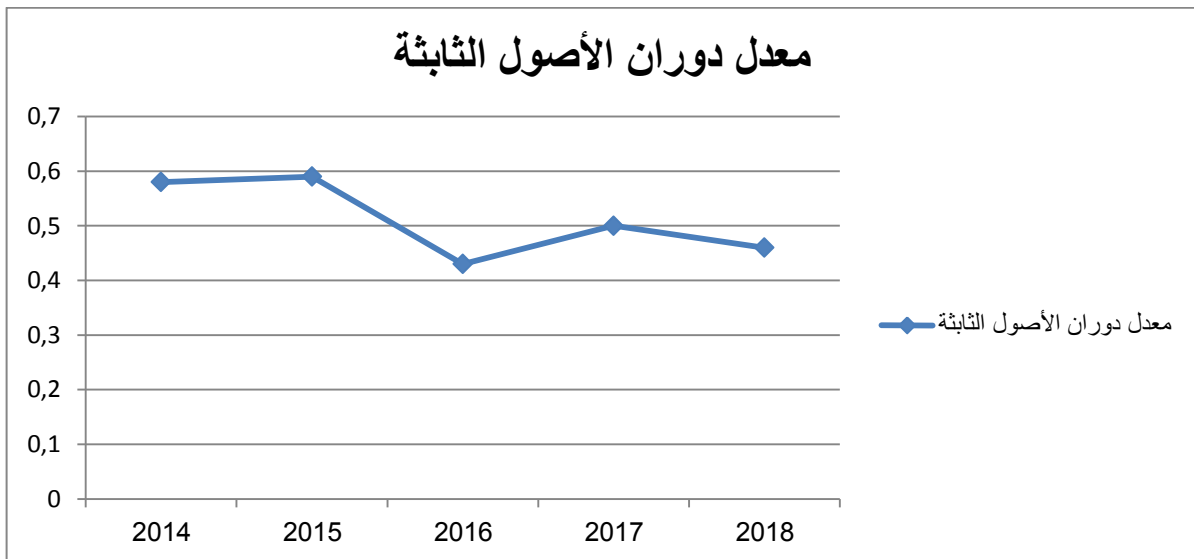
المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول.

الشكل رقم(28): التمثيل البياني لمعدل دوران الأصول الجارية للفترة (2014-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول.

الشكل رقم(29): التمثيل البياني لمعدل دوران الأصول الثابتة للفترة (2014-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول.

من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن :

- معدل دوران اجمالي الأصول قدر ب 0.36 ، 0.37 ، 0.32 ، 0.37 ، 0.34 لسنوات 2014

الى 2018 على التوالي أي أن كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره 0.36 دج

0.37، 0.32، 0.37، 0.34 دج لكل سنة على التوالي من 2014 الى 2018،

كما نلاحظ اختلاف طفيف وهذا راجع الى التغير في نسبة الأصول الاجمالية .

- معدل دوران الأصول الجارية في ارتفاع حيث بلغ أقصى قيمة له 1.48 لسنة 2017 هذا نتيجة ارتفاع

في قيمة الأصول الجارية بينما نلاحظ انخفاضه في سنة 2018 حيث قدر 1.26 نتيجة ارتفاع رقم

الأعمال مما يعكس التسيير الجيد لنشاط المؤسسة الرئيسي

- معدل دوران الأصول الثابتة تراوحت القيم بين 0.58 ، 0.59 ، 0.43 ، 0.50، 0.46 لسنوات

2014 الى 2018 على التوالي تعود أسباب الارتفاع الى الارتفاع في الأصول الثابتة المتمثلة في اقتناء

مباني وتثبيتات عينية أخرى وتثبيتات مالية

6- المردودية :

هي النسب المستخدمة لقياس كفاءة المؤسسة وقدرتها في التحكم في دورة الاستغلال ويمكن عرضها

كمايلي:

6-1 المردودية الاقتصادية:

المردودية الاقتصادية = الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الأصول

6-2 المردودية المالية:

المردودية المالية = نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة

6-3 المردودية التجارية:

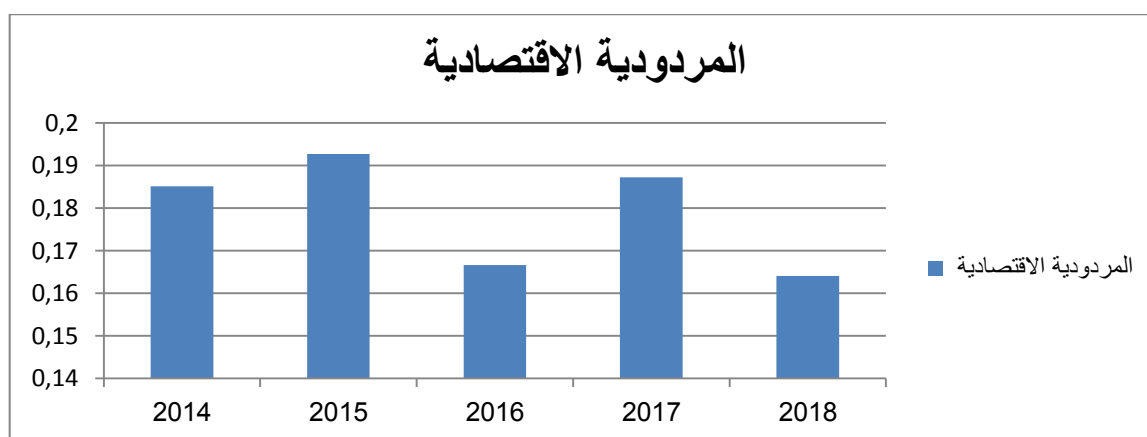
المردودية التجارية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال

جدول رقم (23) : نسب المردودية للفترة (2014-2018)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
المردودية الاقتصادية	0.18551	0.1927	0.1666	0.1872	0.1641
المردودية المالية	0.1429	0.1446	0.1435	0.1622	0.1308
المردودية التجارية	0.3122	0.3146	0.3313	0.3183	0.2816

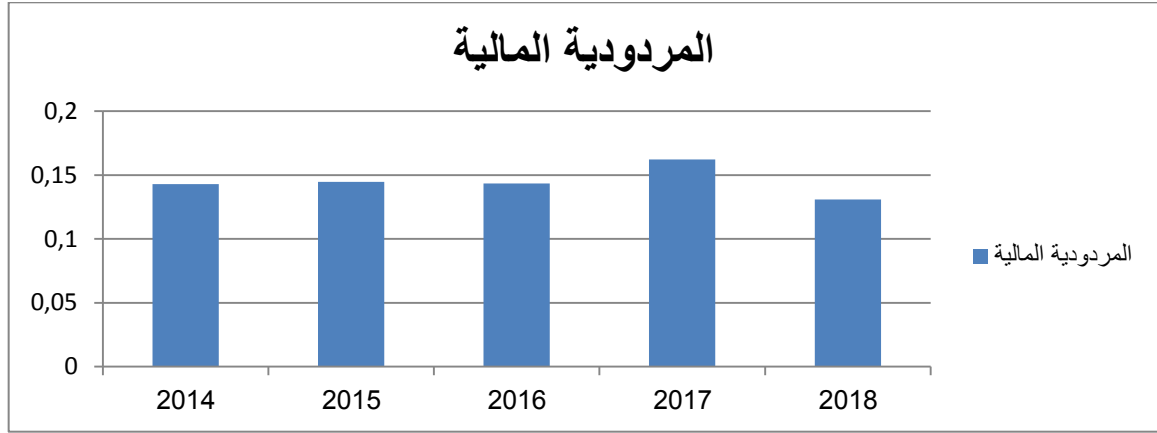
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية لسنوات 2014 الى 2018

الشكل رقم (30) : التمثيل البياني للمردودية الاقتصادية (2014-2018)



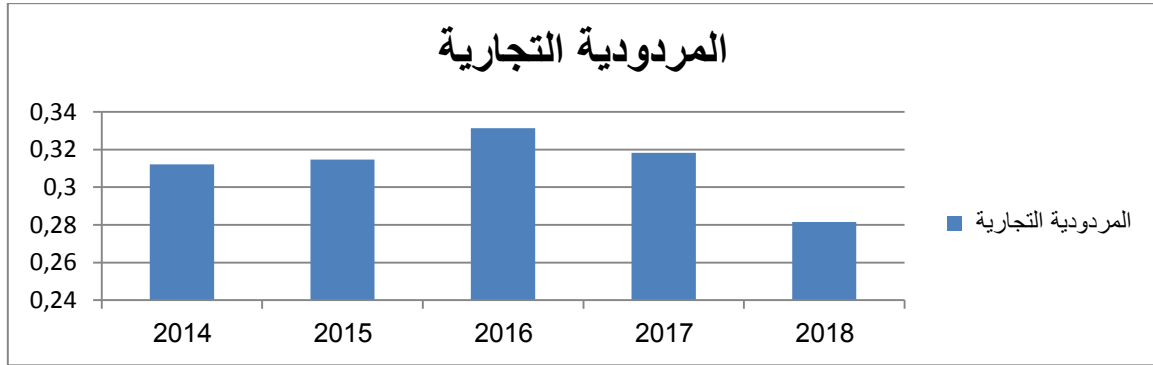
المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول.

الشكل رقم (31) : التمثيل البياني للمردودية المالية (2014-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول.

الشكل رقم (32) : التمثيل البياني للمردودية التجارية (2014-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول.

من خلال نتائج المتحصل عليها سابقا و التمثيل البياني نلاحظ أن :

- المردودية الاقتصادية موجبة خلال فترة الدراسة (2014-2018) يدل على كفاءة المؤسسة في تحقيق عائد باستخدام أصولها الاقتصادية وقد سجلت أقصى قيمة لها سنة 2015 بلغت 0.1927 .
- المردودية المالية موجبة خلال فترة الدراسة (2014-2018) يعنى أن المؤسسة قادرة على تحقيق نتيجة صافية من خلال أموالها الخاصة دون اللجوء الى أموال الغير ، بالرغم من أن هذه النسبة كانت منخفضة حيث عرفت أدنى قيمة لها سنة 2018 حيث قدرة ب 0.1308 وهذا راجع الى انخفاض في نتيجتها الصافية .

- المردودية التجارية تقيس لنا الأرباح الصافية المحققة من طرف المؤسسة بواسطة رقم أعمالها الصافي ، وبالرغم من أن هذه النسبة عرفت قيم متفاوتة وموجبة دليل على أن المؤسسة تحقق أرباح معتبرة من خلال ما تحصله من زبائنها مقابل تقديم خدمات لهم .

من خلال تحليل الوضعية المالية للمؤسسة المينائية لسكيدة للفترة (2014-2018) باستخدام النسب المالية لاحظنا أن المؤسسة المينائية لسكيدة عموما تتمتع بوضعية مالية جيدة ، فنسب السيولة كانت أكبر من الواحد معظم فترة الدراسة دليل على أن المؤسسة لديها سيولة جيدة يجعلها قادرة على الوفاء بديونها المستحقة ، كما لاحظنا أن المؤسسة المينائية لا تعتمد على الديون الخارجية لتلبية احتياجاتها وتسديد ديونها بل تقوم بذلك عن طريق ما تحصله من زبائنها وما تحققه من مردودية ، وسوف نقوم فيما يلي بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة المينائية لسكيدة من خلال أدوات التحليل الديناميكي للحكم بالفعالية على وضعيتها المالية .

المبحث الثالث: التحليل المالي الديناميكي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة المينائية لسكيدة

بعد تطرقنا في المبحث السابق لتحليل قائمة المركز المالي وجدول حسابات النتائج، سنقوم في هذا المبحث بتحليل قائمة التدفقات النقدية وجدول تغير الأموال الخاصة، من خلال التعرض إلى بعض المؤشرات المالية الخاصة بجدول تدفقات الخزينة الخاصة بالمؤسسة المينائية محل الدراسة والمتمثلة في مقاييس جودة الربحية، نسب تقييم السيولة، المرونة المالية ونسب السياسات التمويلية.

المطلب الأول: تحليل مقاييس جودة الربحية ونسب تقييم السيولة باستخدام قائمة التدفقات النقدية

اولا : تحليل مقاييس جودة الربحية

تتمثل نسب جودة الربحية في نسبة أو مؤشر النقدية التشغيلية ونسبة التدفق النقدي و العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي.

صافي التدفق النقدي التشغيلي

مؤشر النقدية التشغيلية =

صافي الدخل

1- مؤشر النقدية التشغيلية:

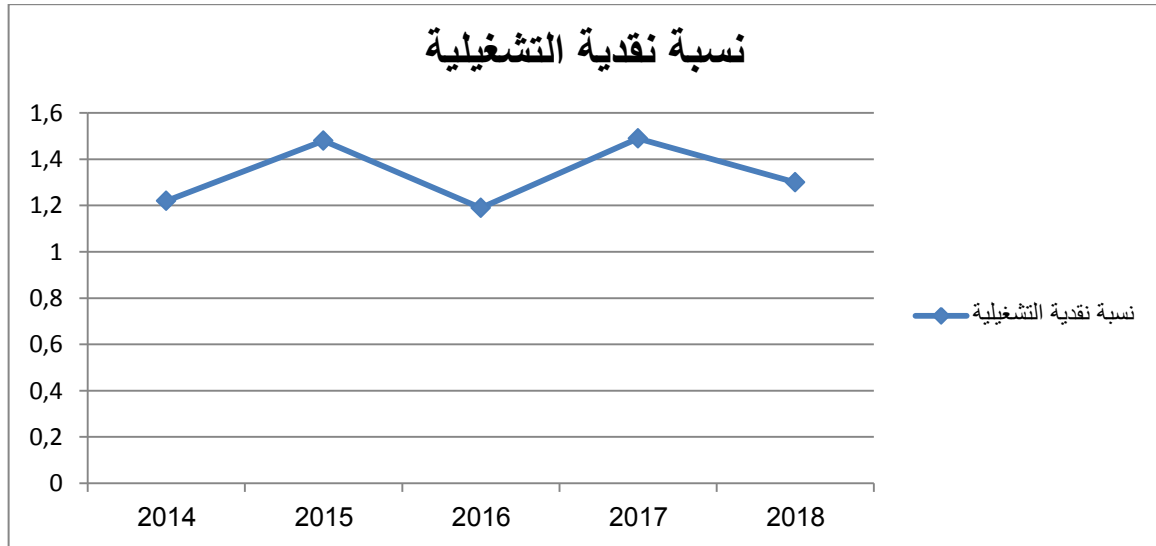
توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفق تشغيل ويتم حساب هذه النسبة لسنوات (2014-2018) كما هو مبين في الجدول أدناه:

جدول رقم (24) : نسب النقدية التشغيلية للفترة (2014-2018)

2018	2017	2016	2015	2014	البيان
3302679888.89	4324086928.74	3325986871,20	3881050935,25	2868885340.78	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ... 1
2541016212.75	288727781.02	2793290612,52	2609192200,87	2350475707.07	صافي الدخل ... 2
1.30	1.49	1,19	1,48	1.22	نسبة نقدية التشغيلية / =2 1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية لسنوات 2014 الى 2018

الشكل رقم (33) : التمثيل البياني لنسبة النقدية التشغيلية (2014- 2018)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول.

نسبة النقدية التشغيلية تقيس قدرة الأرباح الصافية المحققة على توليد تدفق نقدي تشغيلي للمؤسسة ومن الملاحظ أن هذه النسبة كانت موجبة و أكبر من الواحد طيلة فترة الدراسة حيث يعتبر مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة،

وتجدر الإشارة الى ان هذه النسبة بلغت اقصى قيمة لها سنة 2015 و2017 والتي تراوحت بين 1.49 و1.48 وهذا راجع الى الارتفاع في التدفقات النقدية المتأتية من الانشطة التشغيلية .

1-2 نسبة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الى صافي المبيعات :

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل}}{\text{صافي المبيعات}} = \text{نسبة صافي التدفق النقدي}$$

تربط هذه النسبة بين التدفقات النقدية التشغيلية من جهة والمبيعات المتحققة من جهة أخرى، ويتم حساب هذه

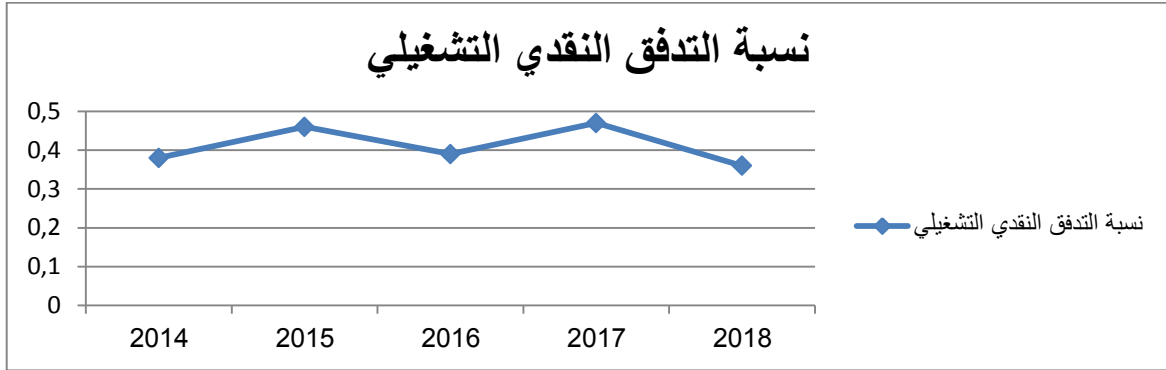
النسبة لسنوات 2014- 2015- 2016- 2017- 2018 كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم(25): نسبة صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية الى صافي المبيعات للفترة (2014-2018)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
جملة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	2868885340.78	3881050935,25	3325986871,20	4324086928.74	3302679888.89
صافي المبيعات	7528213682.21	8292651110,92	8430761294,05	9063677574.63	9021477377.66
نسبة التدفق النقدي التشغيلي	0.38	0,47	0,39	0.47	0.36

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية لسنوات 2014 الى 2018

الشكل رقم(34) : يوضح التمثيل البياني لنسبة التدفق النقدي التشغيلي (2014-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول

نلاحظ من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني أن :

نسبة التدفقات النقدية الى صافي المبيعات خلال السنوات الدراسة كانت أصغر من الواحد فقد بلغت في 2014 و 2015 و 2016 و 2017 و 2018 والنسب المالية التالية 0.38, 0.46, 0.39, 0.47, 0.36 على التوالي لذلك فهي تعتبر نسب منخفضة تدل على ضعف كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المؤسسة في التحصيل النقدي من زبائنها .

1-3 العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:

$$\text{نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{مجموع الأصول}}$$

توضح هذه النسبة مدى مقدرة أصول الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي، ويتم حساب هذه النسبة

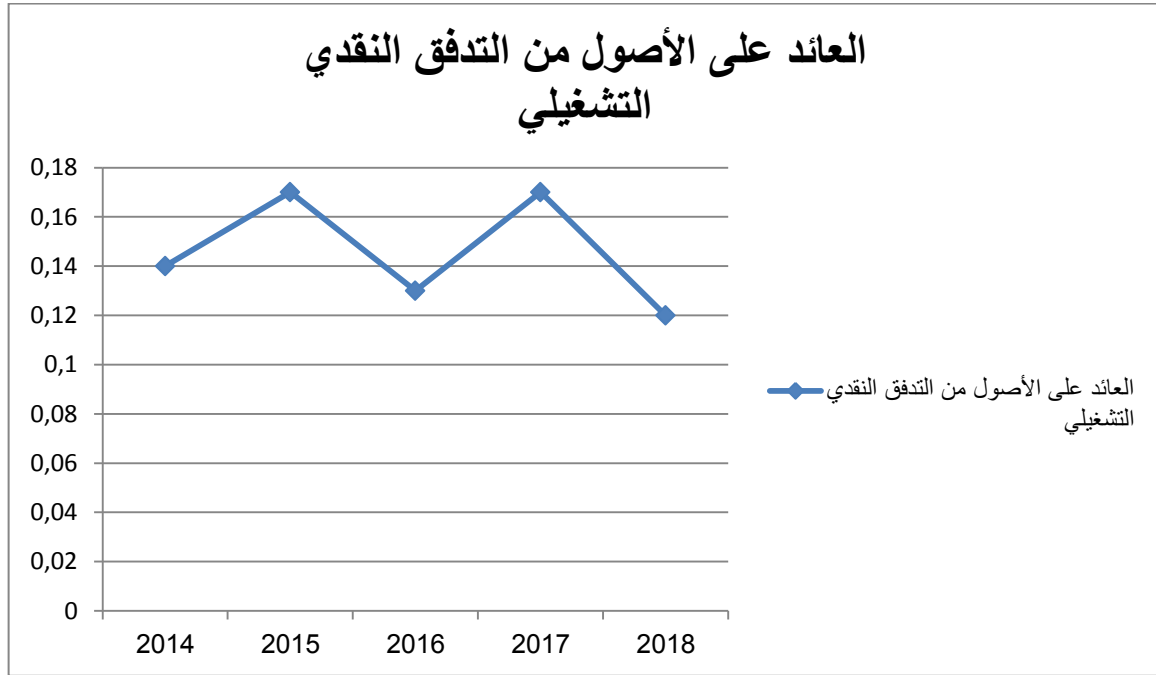
لسنوات 2014 - 2015 - 2016 - 2017 - 2018، كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (26) : العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي للفترة (2014-2018)

2018	2017	2016	2015	2014	البيان
3302679888.89	4324086928.74	3325986871.20	3881050935,25	2868885340.78	جملة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.....1
26412341651.87	24135876657.77	25965276869.92	22201546439,97	20472616263.73	مجموع الأصول.....2
0.12	0.179	0.13	0,17	0.14	العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = 2/1...

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية لسنوات 2014 الى 2018

الشكل رقم(35): التمثيل البياني لنسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي (2014-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج الجدول

من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن كل دينار مستثمر في الأصول يقابله 0.14, 0.17, 0.13 , 0.12 دينار من صافي التدفق النقدي التشغيلي علي التوالي للسنوات 2014, 2015, 2016 , 2017, 2018, على التوالي كما نلاحظ أن العائد على الأصول لسنتي 2015 و 2017 في ارتفاع وهذا

راجع الى الانخفاض في مجموع الأصول و ارتفاع في التدفق النقدي التشغيلي كما نلاحظ أن أدنى قيمة سجلت سنة 2018 بقيمة 0.12 وهذا راجع الى انخفاض في التدفق النقدي مقابل الزيادة في مجموع الأصول .

ثانيا : تحليل نسب تقييم السيولة

1-2 نسبة التغطية النقدية :

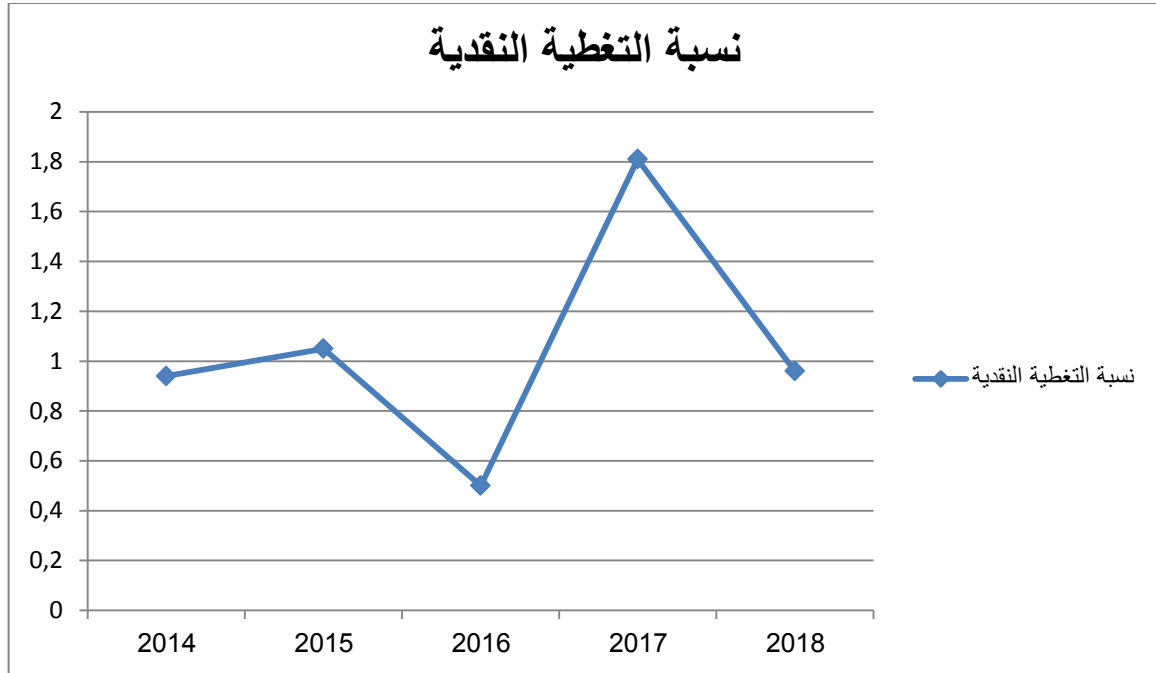
$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{إجمالي التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الاستثمار والتمويل}} = \text{نسبة التغطية النقدية}$$

الجدول رقم (27) : نسبة التغطية النقدية للفترة (2014-2018)

2018	2017	2016	2015	2014	البيان
3302679888.87	4324086928.74	3325986871,20	3881050935,25	2868885340.78	صافي التدفقات النقدية التشغيلية ...1
3425137460.00	2384912110.00	6553478349.00	3693284393.00.	3045700280.00	إجمالي التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الاستثمار والتمويل ...2
0.96	1.81	0.50	1.05	0.94	نسبة التغطية النقدية = 2 / 1

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية لسنوات 2014 الى 2018

الشكل رقم(36): التمثيل البياني لنسبة التغطية النقدية للفترة (2014-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول

من خلال الجدول والتمثيل البياني أعلاه، نلاحظ أن نسبة تغطية النقدية خلال سنة 2014 تمثل 0.94 أي أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تغطي 94٪ من التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية وهذا يشير إلى عدم كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة من تلك الأنشطة.

نلاحظ أن نسبة تغطية النقدية خلال سنة 2015 تمثل 1.05 أي أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تغطي التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية .

- في سنة 2016 كانت نسبة التغطية النقدية منخفضة مقارنة بسنة 2015 ، هذا بسبب انخفاض صافي التدفقات النقدية، وهذا غير كافي لتغطية التدفقات النقدية الخارجة من تلك الأنشطة، حيث قدرت نسبة التغطية النقدية ب 0.50 ، أي أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تغطي 50٪ من التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

- في سنة 2017 نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني أعلاه، أن نسبة التغطية النقدية ارتفعت

، هذا نتيجة انخفاض التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الاستثمار والتمويل ، مقارنة بسنة 2016

بالإضافة إلى ارتفاع التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، حيث وجدنا التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تغطي من التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، وهذا يدل على أن المؤسسة لديها ما يكفي من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة من تلك الأنشطة.

- نلاحظ انخفاض في نسبة التغطية النقدية لسنة 2018 حيث قدرة ب 0.96 مقارنة مع سنة 2017

أي أن التدفقات النقدية من الأنشطة تغطي 96% من التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة

الاستثمارية و التمويلية وهذا بسبب انخفاض في التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية و الارتفاع في

التدفقات النقدية الخارجة مقارنة بالسنة الفارطة .

2-2 نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون =
فوائد الديون	

تشير هذه النسبة إلى مدى إمكانية المؤسسة على تسديد ديونها، ويتم حساب هذه النسبة لسنوات (2014 -

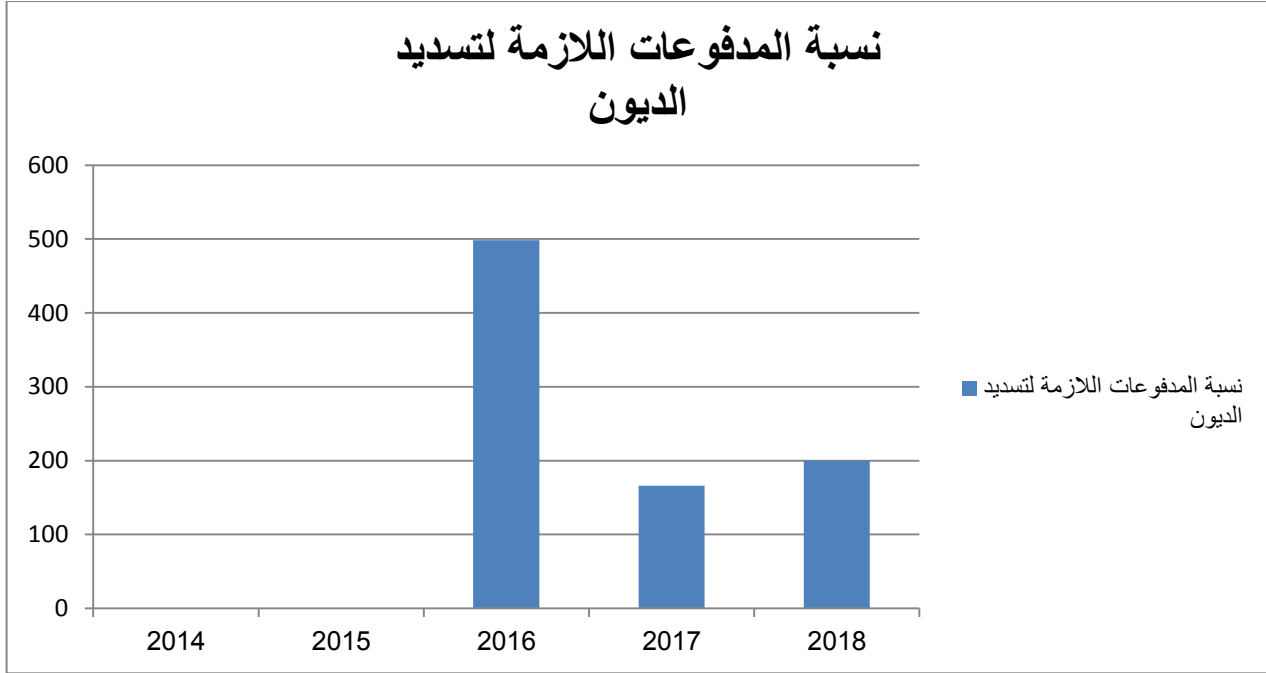
2018) كما هو مبين في الجدول أدناه .

جدول رقم (28) : نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون للفترة (2018-2014)

2018	2017	2016	2015	2014	البيان
3302679888.89	4324086928.74	3325986871,20	3881050935,25	2868885340.78	صافي التدفقات النقدية التشغيلية.....1
16514746.18	26017176.42	6675281,12	-	-	فوائد الديون.....2
199.98	166.20	498,25	-	-	نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد الديون = 2/1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية لسنوات 2014 إلى 2018

الشكل رقم (37): التمثيل البياني لنسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون. (2014-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول

- من خلال نتائج الجدول والتمثيل البياني أعلاه، نلاحظ أن المؤسسة المينائية خلال سنة 2014 و 2015 لم تكن لديها فوائد الديون، ولهذا لم تتمكن من حساب نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد الديون وهذا مؤشر جيد على أن المؤسسة لا تعتمد على القروض، وهذا يدل على أن المؤسسة تتمتع بسيولة جيدة.

- نلاحظ سنة 2016- 2017- 2018 لا تواجه صعوبات في تسديد فوائد ديونها حيث أن صافي التدفقات النقدية التشغيلية قادرة على تغطية فوائد الديون ب 498.28 مرة خلال سنة 2016 و ب 166.20 مرة خلال سنة 2017 و تقريبا 200 مرة سنة 2018 و بالتالي ليس لها صعوبات في التمويل .

المطلب الثاني: تحليل المرونة المالية والسياسات التمويلية باستخدام قائمة التدفقات النقدية

اولا : المرونة المالية

صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية

1-1 المعدل النقدي لتغطية الديون : معدل النقدي لتغطية الديون =

متوسط الديون الإجمالية

حيث:

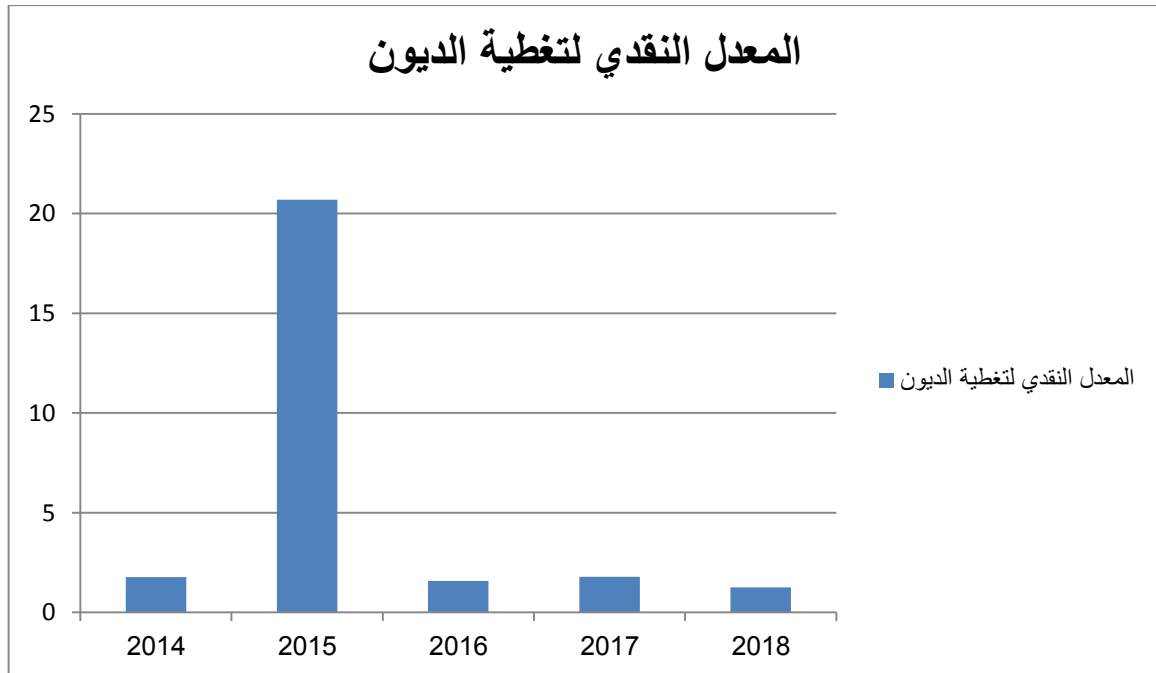
متوسط الديون الإجمالية = إجمالي الديون في بداية السنة + إجمالي الديون في نهاية السنة / 2

جدول رقم (29) : المعدل النقدي لتغطية الديون للفترة (2014-2018)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
صافي التدفقات النقدية العمليات.....1	286885340.78	3881050935,25	3325986871,20	4324086928.74	3302679888.89
إجمالي الديون في بداية السنة	1208696157.38	2017771828,94	1722913444.26	2509803952.79	2319469132.93
إجمالي الديون في نهاية السنة	20117771828.94	1722913444.26	2509803952.79	2319469132.93	2966270920.69
متوسط الديون الإجمالية...2.	1613233913.16	1870342636.6	2116358698.5	241463654286	2462870026.81
المعدل النقدي لتغطية الديون = 2/1	1.77	2.07	1.57	1.79	1.25

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية لسنوات 2014 الى 2018

شكل رقم(38) : التمثيل البياني للمعدل النقدي لتغطية الديون للفترة (2014-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول

نلاحظ نسبة المعدل النقدي لتغطية الديون أكبر من الواحد خلال سنوات الدراسة 2014-2018 حيث كانت هذه النسب متفاوتة من سنة الى أخرى حيث يسجل أقل انخفاض لها سنة 2018 حيث قدرة ب 1.25 وهذا راجع الى الارتفاع متوسط الديون بنسبة 8.63% مقارنة بسنة 2017 , وعلى العموم هذه النسب مؤشر جيد يدل على قدرة صافي التدفقات النقدية التشغيلية للمؤسسة على سداد التزاماتها أي أن المؤسسة تستطيع الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها .

ثانيا : نسب تقييم السياسات التمويلية

1-2 نسبة التوزيعات النقدية:

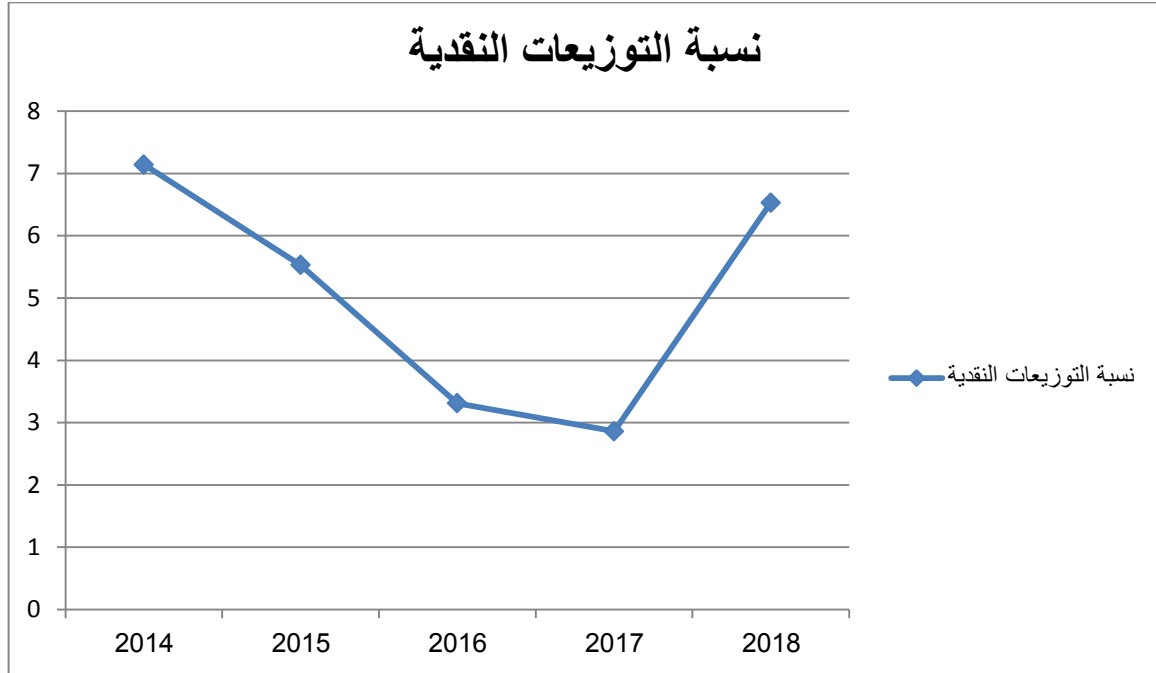
توضح هذه النسبة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح وما إذا كانت لديها تدفقات نقدية كافية لدفع تلك التوزيعات.

جدول رقم (30) : نسبة التوزيعات النقدية للفترة (2014-2018)

2018	2017	2016	2015	2014	البيان
3302679888.89	4324086928.74	3325986871.20	3881050935.25	286885340.78	صافي التدفقات النقدية التشغيلية ...1
505610000.00	1507200000.00	1002376000.00	7010620000.00	401660500.00	التوزيعات النقدية للمساهمين2
6.53	2.86	3.31	5.53	7.14	التوزيعات النقدية=1/2

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية لسنوات 2014 الى 2018

الشكل رقم (39): التمثيل البياني لنسبة التوزيعات النقدية للفترة (2014-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول.

من خلال الجدول و التمثيل البياني نلاحظ ان نسبة التوزيعات النقدية موجبة و متفاوتة خلال سنوات الدراسة (2014-2018) دليل على أن المؤسسة لديها تدفقات نقدية كافية لدفع هذه التوزيعات وهذا مؤشر جيد حيث أن هذه النسبة توضح بأن المؤسسة تمتلك نقدية كافية لتوزيع الأرباح على المساهمين الى أن هذه النسبة متفاوتة من سنة الى أخرى وهذا راجع الى اما ارتفاع في التوزيعات على المساهمين أو الى انخفاض في قيمة التدفقات النقدية التشغيلية .

2-2- نسبة الإنفاق الرأسمالي :

لا يمكن حساب هذه النسبة كون المؤسسة لا تستخدم في سياستها التمويلية القروض طويلة الأجل ولا تقوم بإصدار الأسهم والسندات للاكتتاب.

الإنفاق الرأسمالي الحقيقي

نسبة الإنفاق الرأسمالي =

التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل والإصدارات الأسهم

خلاصة الفصل :

يعتبر تقييم أداء المؤسسة أمراً ضرورياً، لهذا قمنا بدراسة حالة المؤسسة المينائية لسكيكدة للتعرف على دور القوائم في تقييم الأداء المالي ، حيث بعد عرضنا للقوائم المالية للمؤسسة قمنا بإعداد الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة، ثم بعد ذلك قمنا بتحليل قائمة المركز المالي وجدول حسابات النتائج باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، إلى جانب هذا قمنا باستخراج مجموعة من النسب والمؤشرات المالية من قائمة التدفقات النقدية، وذلك بهدف تقييم ربحية المؤسسة وتقييم سيولتها، وكذلك مرونتها المالية بالإضافة إلى سياستها التمويلية، كما أن النتائج الايجابية التي تم حسابها من مختلف النسب، و المحققة من طرف المؤسسة المينائية لسكيكدة خلال السنوات الخمسة 2014-2015-2016-2017-2018 تدل على الأداء المالي الجيد للمؤسسة و أنها في وضعية مالية جيدة تسمح لها بأداء وظائفها المختلفة دون أي صعوبات.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الخدمائية ، تعرفنا على التحليل المالي لمختلف عناصر قائمة المركز المالي حيث يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ولهذا قمنا بالتركيز في موضوعنا على الميزانية و تطبق ادوات وآليات التحليل المالي و المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية ، و التي تمكن من اظهار نقاط القوة و الضعف من خلال استنتاج النتائج المتحصل عليها بعد تحليل الميزانية ، حيث يساعد التحليل المالي على معرفة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة و تبيان حالة التوازن من عدمه ، وكذلك ابراز قدرة وقابلية المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.

أما التوازنات المالية فهي تعطي وتعبّر عن هامش الأمان الذي يسمح لمؤسسة بمواجهة المخاطر ومعرفة قدرتها على تمويل أصولها .

وتم التطرق في هذا البحث الى الاشكالية و بعض الفرضيات التي تم الاجابة عنها بعد القيام بدراستنا و الحصول على نتائج من خلال تحليلنا لوثائق المؤسسة ، وتمثلت هذه الوثائق في الميزانيات و جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة للفترة محل الدراسة ، ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل الى بعض النتائج التي تبرز و توضح دور التحليل المالي في تقييم الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الخدمائية

أ- اختبار فرضيات البحث :

من خلال الدراسة التي قمنا بها في المؤسسة المينائية لسكيدكة نستخلص بعض النتائج :

- الفرضية الأولى : القوائم المالية المتحصل عليها من طرف مؤسسة ميناء سكيدكة تبين من خلال دراستنا توفرها على كافة المعلومات و البيانات الشاملة المنتهجة ضمن عملية التحليل المالي .
- الفرضية الثانية : التحليل المالي هو الوسيلة التي تجعل مؤسسة ميناء سكيدكة تتبع سياسة مالية مثلى وابرز الصورة الحقيقية للوضعية المالية التي هي عليها المؤسسة مما يمكنها من البقاء و الاستمرارية .
- فرضية الثالثة : اعتماد المؤسسة المينائية على أدوات التحليل المالي الساكن و الديناميكي في عملية التحليل المالي المنتهجة من طرف مؤسسة ميناء سكيدكة التي تمكن من معرفة نقاط القوة و الضعف ومحاوله تصحيح الانحرافات و الحكم على أدائها المالي .

ب - النتائج :

- بعد دراستنا للموضوع توصلنا الى بعض النتائج نذكر منها :
- الوضعية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي محقق.
 - تعتمد المؤسسة على الأموال الخاصة اذ تحاول عدم الاعتماد على الديون المتوسطة و طويلة الأجل
 - كشفت مؤشرات التوازن المالي المتمثلة أساسا في رأس المال العامل ، الاحتياجات من رأس المال العامل و الخزينة الصافية عن أن المؤسسة المينائية لسكيدكة تتمتع بتوازن مالي قصير المدى ، وأنها قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها الجارية .
 - نسب السيولة العامة كانت أكبر من الواحد معظم فترة الدراسة هذا يدل على أن المؤسسة المينائية تتمتع بسيولة جيدة .
 - من خلال دراسة نسب المديونية توصلنا الى أن المؤسسة لا تلجئ الي الاقتراض لتسديد مورديها وديونها المستحقة بل تقوم بذلك عن طريق ما تحققه من مردودية معتبرة وكذا ما تحصله من زائنها
 - كشف تحليل جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة المينائية للفترة 2014-2018 عن فعالية الانشطة التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة المينائية في تغطية احتياجاتها ، الا أنها لم تقم باي نشاط استثماري وهو ما كشف صافي التدفقات المتأتي من الأنشطة الاستثمارية ويرجع السبب في ذلك لكون المؤسسة المينائية مؤسسة خدماتية .
 - نسب التدفقات النقدية المستخرجة من جدول التدفقات النقدية كانت مرتفعة وبتالي دلة على قدرة صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية علي تغطية ديون المؤسسة المينائية قصيرة و طويلة الأجل .وكذا مؤشر النقدية التشغيلية بين قدرة المؤسسة على تحقيق تدفق نقدي من أنشطتها التشغيلية انطلاقا من النتيجة الصافية المحققة .
 - بالرغم من أن المؤسسة المينائية قادرة على تحصيل ما لديها لدى زائنها الا أن نسبة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الى صافي المبيعات اظهرت ضعف كفاءة السياسة الائتمانية المتبعة من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية من زائنها ، بسبب تقليص مدة تسديد القرض التي تمنحها المؤسسة للغير

مما يؤدي الى انخفاض معدلات الفائدة المتحصل عليها ، وكذا تقليص مدة تسديد ثمن الخدمة المقدمة لهم من طرف المؤسسة المينائية وبالتالي يحدث لهم عجز في التسديد

ج- التوصيات :

انطلاقا من النتائج المتوصل اليها سابقا يمكن اقتراح بعض التوصيات :

- تخفيض الاحتياجات من رأس المال العامل عن طريق التوسع في البحث عن مصادر التمويل .
- يجب على المؤسسة المينائية أن تمنح لزيائنها فترة أطول حتي يسددوا ما عليه من ديون ، حتى لا تخسر زيائنها لصالح مؤسسات منافسة .
- ضرورة احترام فترة استرجاع القروض طويلة وقصيرة المدى الممنوحة من طرف المؤسسة المينائية .
- التقليل من المصاريف المدفوعة من قبل المؤسسة المينائية خاصة المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين .
- يجب على المؤسسة المينائية أن ترفع من مردوديتها وتعمل على الاهتمام بأدائها وطرق تحسينها .

د- الآفاق المستقبلية لدراسة :

لازالت هناك العديد من الجوانب التي لم نتطرق اليها في موضوعنا هذا والتي تستوجب التوسع و البحث ، نظرا لحدود الدراسة وضيق الوقت ولذلك نقترح بعض الأفكار التي تعبر عن آفاق البحث ، يمكن تناولها في دراسات أخرى :

- دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض .
- اليات التحكم في التحليل المالي وأهم الأساليب الحديثة .
- معوقات التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية .

المراجع

اولا : المراجع باللغة العربية

1- الكتب

- أحمد توفيق جمال ،الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998.
- أيمن الشنطي، عامر عبد الله شقر، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي ،دار البداية لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن 2007 .
- إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية لنشر والتحليل، طبعة منقحة، الجزائر، 2000.
- الوليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار الإثراء لنشر و التوزيع، دون طبعة، عمان ،الأردن، 2009.
- إلياس بن ساسي ،يوسف قريشي ،التسيير المالي و الإدارة المالية،دار وائل لنشر و التوزيع ، دون طبعة،عمان الأردن، 2011.
- السعيد فرحات جمعة، الاداء المالي لمنظمات الاعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.
- حمزة محود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للوراق للنشر والتوزيع ،الطبعة الثانية،عمان،الأردن،2010.
- حمزة محمد الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان ،الأردن،2004 .
- حنفي علي، مدخل إلى الإدارة المالية الحديثة، التحليل المالي و اقتصاديات الاستثمار و التمويل، دار الكتاب الحديث لنشر و التوزيع، مصر،2008.
- خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي،دار الميسر لنشر والتوزيع عمان الأردن، 2000.
- خالد جمال الجعارات ،معايير التقارير المالية ،دار إثراء لنشر والتوزيع ،الأردن ،2008.
- خليل محمود الرفاعي و آخرون،أساسيات المحاسبة المالية ،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،الأردن ،2009.
- دريد كمال آل شبيب ،مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة،دار الميسرة للنشرة والتوزيع و الطباعة، الطبعة الثانية، الأردن،2013.
- زغيب مليكة ،بوشنقىر ميلود،التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد،ديوان المطبوعات الجامعية لنشر و التوزيع ،سكيكدة، 2010.
- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية،مكتبة الشركة الجزائرية ،بوداواو،الجزائر،الجزء الأول، 2008.
- طاهر موسى عطية ،منى محمد إبراهيم ،الإدارة المالية والاستثمار، دار وائل لنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2005.
- عاطف وليم ، التمويل و الادارة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2006 .
- عاشور كتوش ،المحاسبة العامة (الأصول و مبادئ و فق للمخطط المحاسبي الوطني) ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2003.

- عبد الستار صباح و سعود جابد مشكور العامري، الإدارة المالية أطر نظرية و حالات عملية، دار وائل لنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، البصرة، 2007.
- علي خلف عبد الله، التحليل المالي للرقابة على الأداء و كشف الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص 58. الأردن، 2006.
- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008.
- محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر لنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2014.
- محمد تيسير، تحليل القوائم المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريد و النشر، القاهرة، صر، 2014.
- محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية (الاستثمار التمويل و التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية)، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.
- محمد عبد الله حسن حميد، تطوير الأداء البحثي للجامعات في ضوء الإدارة بالقيم، دار غيداء للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2016.
- محمد مطر، التحليل المالي والائتماني (الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية)، دار وائل لنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2003.
- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط 01، الأردن، 2010.
- محمود المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات و أسواق مالية، دار المريخ لنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية، 2009.
- محمود عبد الحليم الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، كلية إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، الطبعة الرابعة، 2007.
- مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2000.
- منير شاكر محمد و آخرون، التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات، دار وائل للنشر و التوزيع، دون طبعة، عمان، الأردن، 2005.
- مؤيد عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار وائل لنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2006.

2- الرسائل العلمية

- حجاج نفيسة، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي، مذكرة نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2017.
- بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008.
- زهر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012.

- عمير عبد القادر، علالي محمد، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2017.
- مشعل جهز المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، مذكرة للحصول على درجة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط، الأردن - عمان، 2011.
- المقالات و الملتقيات العلمية
- أبو بكر بوسالم، هدى شهيد، دور أسلوب كايزن (النموذج الياباني) في تحسين أداء المؤسسة ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد 8، أم البواقي، 2017.
- الطيب بولوح، عمر بوجمعة، تقييم الأداء المالي للبنوك الاسلامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، الشلف ، الجزائر، 2016 .
- حطاب بلال، زعبيط نور الدين، تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية ، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 1، الجزائر، 2018.
- قمان مصطفى، مساهمة التحليل المالي الديناميكي في تقييم السياسة المالية للمؤسسة الاقتصادية ، مجلة آفاق ، علوم الإدارة و الاقتصاد، العدد3، المسيلة، الجزائر ، 2018.
- مداني بن بلغيث و عبد القادر دشاش، النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة ، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2011.
- عبد القادر دشاش، قراءة مالية لمعيار المحاسبة الدولية السابع، بناء و تحليل جدول تدفقات الخزينة، الملتقى العلمي الدولي حول الإفصاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة ، الجزائر ، نوفمبر 2011.
- بن نذيرنصر الدين، شمالل أيوب، لوحة القيادة كأداة لتقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مداخلة للمشاركة في المؤتمر الوطني الأول حول التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع،البليدة، 2017.
- محمد نجيب طارق وطارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة بسكرة ،الجزائر، 2013.
- سعيدة بورديمة، مطبوعة دروس في التسيير المالي، جامعة 8 ماي 45، قالمة، 2015.
- ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، تخصص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017.

3- المراجع باللغة الأجنبية

- R. le duff & autres . en CYCLO Pédi de la gestion et du management ,paris, 1999 ,P90.

- Amaud thausron , évaluation des entreprise ,technique de gestion édition économique ,paris 2005 ,p23.
- Y.Mougin ,les outils d'optimisation de la performance ,édition d'organisation , paris,2004,p17.
- Betrice et francis grand guillot ,analyse financière ,les outils de diagnostique ,8 Edition ,paris 2007,p11 .

ETATS FINANCIERS ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA AU 31/12/2015

1- BILAN ACTIF

الملحق رقم 03

ACTIF	Note	EXERCICE EN COURS (Année 2015)			Net de l'exercice précédent (2014)
		Brut	Amortissements & provisions	Net	
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-Goodwill (+)ou(-)					
Immobilisations incorporelles	2	9 320 487,98	8 385 837,19	964 650,79	1 607 112,12
Immobilisations corporelles	3	15 725 016 329,95	7 613 406 828,81	8 111 609 501,14	8 170 604 104,10
Terrains	3	2 172 531 753,11	-	2 172 531 753,11	2 172 531 753,11
Bâtiments	3	3 143 763 286,24	1 598 322 981,42	1 545 440 306,82	1 429 638 414,00
Autres immobilisations corporelles	3	10 408 721 288,60	6 015 083 847,39	4 393 637 441,21	4 568 433 936,99
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		881 860 086,41	-	881 860 086,41	489 612 449,35
Immobilisations financières	4	5 827 729 004,47	762 224 735,67	5 065 504 268,80	4 340 054 656,40
Titres mis en équivalence	4	32 000 000,00	-	32 000 000,00	32 000 000,00
Autres participations et créances rattachées	4	2 777 842 687,21	762 224 735,67	2 015 617 951,54	1 753 297 603,75
Autres titres immobilisés	4	2 400 000 000,00	-	2 400 000 000,00	2 100 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	4	34 274 550,50	-	34 274 550,50	19 300 943,50
Impôts différés actif	5	583 611 766,76	-	583 611 766,76	455 456 109,15
TOTAL ACTIF NON COURANT		22 443 925 908,81	8 383 987 401,67	14 059 938 507,14	13 021 778 321,97
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours	6	661 850 071,03	23 473 549,42	628 376 521,61	614 534 078,93
Créances et emplois assimilés		1 731 197 449,83	142 540 039,80	1 588 657 410,03	1 388 936 316,80
Clients	7	707 645 462,93	142 480 895,44	565 164 567,49	481 836 561,35
Autres débiteurs	8	295 023 359,07	59 144,36	294 964 214,71	135 487 303,70
Impôts et assimilés	9	728 528 627,83	-	728 528 627,83	771 612 451,75
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés	10	5 924 574 001,19	-	5 924 574 001,19	5 447 367 546,03
Placements & autres actifs financiers courants		4 700 041 057,00	-	4 700 041 057,00	3 734 495 693,00
Trésorerie		1 224 532 944,19	-	1 224 532 944,19	1 712 871 853,03
TOTAL ACTIF COURANT		8 307 621 522,05	166 013 589,22	8 141 607 932,83	7 450 937 941,76
TOTAL GENERAL ACTIF		30 751 547 430,86	8 550 000 990,89	22 201 546 439,97	20 472 616 263,73

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
 Identifiant Fiscal :

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis		9 000 000 000,00	9 000 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		6 424 735 134,52	5 090 053 172,96
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		2 609 192 200,07	2 350 475 707,07
Autres capitaux propres - Report à nouveau (ajustements changement méthodes Part de la société consolidante (1) Part des minoritaires (1))			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		18 033 927 335,39	16 440 528 880,03
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		258 370 637,80	131 107 817,47
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		2 186 335 022,52	1 883 207 737,29
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		2 444 705 660,32	2 014 315 554,76
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés		212 922 792,75	687 262 514,44
Impôts		983 268 885,73	818 667 309,19
Autres dettes		516 721 765,78	501 842 005,31
TOTAL PASSIFS COURANTS III		1 722 913 444,26	2 017 771 828,94
TOTAL GENERAL PASSIF		22 201 546 439,97	20 472 616 263,73
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
 Identifiant Fiscal :

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
<i>Chiffre d'affaires</i>		8 292 651 110,92	7 520 213 602,21
<i>Variation stocks produits finis et en cours</i>			
<i>Production immobilisée</i>			
<i>Subventions d'exploitation</i>			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		8 292 651 110,92	7 520 213 602,21
<i>Achats consommés</i>		327 706 177,23	400 553 535,42
<i>Services extérieurs et autres consommations</i>		423 275 517,28	474 975 704,83
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		750 981 694,51	875 529 240,25
III. VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)		7 541 669 416,41	6 644 684 361,96
<i>Charges de personnel</i>		3 073 412 930,05	2 683 362 722,59
<i>Impôts, taxes et versements assimilés</i>		188 600 304,91	179 377 697,09
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		4 279 656 181,45	3 781 944 022,28
<i>Autres produits opérationnels</i>		218 834 063,15	212 779 448,61
<i>Autres charges opérationnelles</i>		7 440 730,79	12 255 862,44
<i>Dotations aux amortissements et aux provisions</i>		1 367 916 633,00	1 040 977 183,43
<i>Reprise sur pertes de valeur et provisions</i>		80 219 749,41	1 925 508,16
V. RESULTAT OPERATIONNEL		3 203 349 630,22	2 946 415 933,18
<i>Produits financiers</i>		189 377 516,15	128 745 634,72
<i>Charges financières</i>		17 341 392,11	0,02
VI. RESULTAT FINANCIER		172 036 124,04	128 745 634,70
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		3 375 385 754,26	3 075 161 567,88
<i>Impôts exigibles sur résultats ordinaires</i>		894 349 211,00	710 844 980,00
<i>Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires</i>		-128 155 657,61	13 840 900,81
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		8 781 079 439,63	7 874 664 273,70
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 171 887 238,76	5 524 188 566,63
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 609 192 200,87	2 350 475 707,07
<i>Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)</i>			
<i>Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)</i>			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 609 192 200,87	2 350 475 707,07
<i>Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)</i>			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDÉ (1)			
<i>Dont part des minoritaires (1)</i>			
<i>Part du groupe (1)</i>			
<small>(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés</small>			

ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (Méthode directe)

Période du 01/01/2014 au 31/12/2014

الملحق رقم 11

DESIGNATION	Note	Exercice 2014	Exercice 2013
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçus des clients	T01	8 281 080 657,85	6 477 971 002,22
Autres encaissements	T02	62 442 103,33	10 957 241,65
Sommes versées aux fournisseurs	T03	1 368 802 665,10	947 397 391,54
Sommes versées au personnel	T04	1 922 910 338,32	1 794 898 784,97
Sommes versées aux organismes sociaux	T05	759 646 738,76	683 649 462,07
Intérêts et autres frais financiers payés	T06		
Impôts sur résultats payés	T07	1 403 159 498,99	1 070 144 774,72
Autres sommes versées	T08	20 118 179,23	46 866 468,74
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		2 868 885 340,78	1 945 971 361,83
Flux de trésorerie liés à des éléments extraordinaires	T09		
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		2 868 885 340,78	1 945 971 361,83
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	T10	2 166 788 851,44	552 151 547,57
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	T11	156 329 465,97	7 826 500,00
Décaissements sur acquisition des immobilisations financières	T12	3 521 530 086,00	4 285 299 181,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	T13	3 045 700 280,00	3 686 818 834,00
Intérêts encaissés sur placements financiers	T14	97 845 566,83	92 011 777,50
Dividendes et quote-part de résultats reçus	T15	82 815 500,00	13 774 351,32
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		- 2 305 628 124,64	- 1 037 019 265,75
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions	T16		
Dividendes et autres distributions effectués	T17	401 660 500,00	151 026 000,00
Encaissements provenant d'emprunts	T18		
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés	T19		
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		- 401 660 500,00	- 151 026 000,00
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi liquidités	T20	4 605 550,00	1 001 947,79
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		166 202 266,14	758 928 043,87
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		1 509 771 264,83	750 843 220,96
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		1 675 973 530,97	1 509 771 264,83
Variation de trésorerie de la période		166 202 266,14	758 928 043,87
Rapprochement avec le résultat comptable		2 350 475 707,07	1 261 859 418,93

Tableau des Flux de Trésorerie

(Méthode Directe)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal :

الملحق رقم 12

Intitulé	Net	Exercice	Exercice Précédent
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçus des clients		9 938 127 118,08	9 285 685 287,08
Autres encaissements		82 852 992,59	20 955 356,50
Sommes versées aux fournisseurs		-1 164 259 300,03	-962 641 765,81
Sommes versées au personnel		-2 339 840 912,88	-2 090 717 419,83
Sommes versées aux organismes sociaux		-1 014 100 916,66	-974 946 147,70
Intérêts et autres frais financiers payés		-6 676 261,12	
Impôts sur résultats payés		-2 166 211 269,79	-1 395 072 966,19
Autres sommes versées		-1 896 560,00	-1 211 410,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		3 329 986 871,20	3 881 050 935,25
Flux de trésorerie liés à des éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		3 329 986 871,20	3 881 050 935,25
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-1 672 546 007,78	-2 527 488 380,24
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		90 246 000,00	5 600 000,00
Décaissements sur acquisition des immobilisations financières		-5 710 560 090,00	-5 140 774 296,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		6 553 478 349,00	3 693 284 393,00
Intérêts encaissés sur placements financiers		70 950 549,01	85 205 004,34
Dividendes et quote-part de résultats reçus		119 430 573,07	177 923 168,57
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		-649 000 626,70	-3 706 247 519,33
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués		-1 002 376 000,00	-701 620 000,00
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		-1 002 376 000,00	-701 620 000,00
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités		1 710 486,80	46 125 271,58
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		1 776 320 731,30	-480 691 312,50
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		1 195 282 218,47	1 675 973 530,97
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		2 971 602 949,77	1 195 282 218,47
Variation de trésorerie de la période		1 776 320 731,30	-480 691 312,50
Rapprochement avec le résultat comptable		1 953 167 998,97	3 856 077 066,70

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 098221010011151

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		16 171 391,30	11 158 747,99	5 014 643,31	6 457 327,47
Immobilisations corporelles		17 971 576 098,67	9 218 151 103,53	8 753 424 995,14	9 100 096 574,77
Terrains		2 179 221 413,11		2 179 221 413,11	2 179 221 413,11
Bâtiments		4 146 012 978,35	1 954 801 197,61	2 191 211 780,74	2 185 940 256,23
Autres immobilisations corporelles		11 329 525 739,16	7 240 908 774,87	4 088 616 964,29	4 414 719 270,03
Immobilisations en concession		316 815 968,05	22 441 131,05	294 374 837,00	310 215 635,40
Immobilisations en cours		3 167 895 027,32		3 167 895 027,32	1 800 493 030,68
Immobilisations financières		6 113 082 212,98	17 000 000,00	6 096 082 212,98	8 667 580 294,02
Titres mis en équivalence					32 000 000,00
Autres participations et créances rattachées		78 500 000,00	17 000 000,00	59 500 000,00	2 709 007 525,51
Autres titres immobilisés		5 500 000 000,00		5 500 000 000,00	5 400 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		35 163 550,50		35 163 550,50	19 013 550,50
Impôts différés actif		501 418 662,48		501 418 662,48	507 559 218,01
TOTAL ACTIF NON COURANT		27 268 724 730,27	9 246 307 851,52	18 022 416 878,75	19 574 627 226,94
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		587 542 411,76	34 899 191,62	552 643 220,14	580 205 451,91
Créances et emplois assimilés		1 628 871 430,54	77 171 916,87	1 551 699 513,67	1 906 179 086,67
Clients		244 095 063,06	77 171 916,87	166 923 146,19	412 980 477,73
Autres débiteurs		304 836 196,22		304 836 196,22	329 526 199,56
Impôts et assimilés		1 079 940 171,26		1 079 940 171,26	1 163 672 409,38
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		4 009 117 045,21		4 009 117 045,21	3 904 265 104,40
Placements et autres actifs financiers courants		1 218 842 570,00		1 218 842 570,00	880 560 090,00
Trésorerie		2 790 274 475,21		2 790 274 475,21	3 043 705 014,40
TOTAL ACTIF COURANT		6 225 530 887,51	112 071 108,49	6 113 459 779,02	6 390 649 642,98
TOTAL GENERAL ACTIF		33 494 255 617,78	9 358 378 960,01	24 135 876 657,77	25 965 276 869,92

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 098221010011151

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis		9 000 000 000,00	9 000 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		5 901 070 422,40	7 671 287 335,39
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		2 885 727 781,02	2 793 290 612,52
Autres capitaux propres - Report à nouveau (ajustements changement méthodes Part de la société consolidante (1) Part des minoritaires (1))			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		17 786 798 203,42	19 464 577 947,91
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes		29 750 000,00	804 750 000,00
Provisions et produits constatés d'avance		3 999 859 321,42	3 186 144 969,22
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		4 029 609 321,42	3 990 894 969,22
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés		528 875 369,78	926 369 281,52
Impôts		1 137 836 061,20	943 161 306,80
Autres dettes		652 757 701,95	640 273 364,47
TOTAL PASSIFS COURANTS III		2 319 469 132,93	2 509 803 952,79
TOTAL GENERAL PASSIF		24 135 876 657,77	25 965 276 869,92
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 098221010011151

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		9 063 677 574,63	8 430 761 294,05
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		9 063 677 574,63	8 430 761 294,05
Achats consommés		299 397 274,55	294 134 810,53
Services extérieurs et autres consommations		836 034 214,06	380 432 961,42
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		1 135 431 488,61	674 567 771,95
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		7 928 246 086,02	7 756 193 522,10
Charges de personnel		3 175 997 367,96	3 208 867 003,39
Impôts, taxes et versements assimilés		232 730 153,78	219 205 129,46
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		4 519 518 564,28	4 328 121 389,25
Autres produits opérationnels		109 699 823,18	310 271 059,52
Autres charges opérationnelles		20 719 271,78	16 628 639,77
Dotations aux amortissements et aux provisions		1 099 201 594,29	1 154 533 575,11
Reprise sur pertes de valeur et provisions		2 918 762,13	3 210 794,41
V. RESULTAT OPERATIONNEL		3 512 216 283,53	3 470 440 928,30
Produits financiers		371 004 294,48	259 424 559,29
Charges financières		21 049 865,46	386 757,32
VI. RESULTAT FINANCIER		349 954 429,02	259 037 801,97
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		3 862 170 712,55	3 729 478 730,27
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		970 302 376,00	860 135 569,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		6 140 555,53	76 052 548,75
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		9 547 300 454,42	9 003 867 707,27
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 661 572 673,40	6 210 377 094,75
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 885 727 781,02	2 793 290 612,52
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 885 727 781,02	2 793 290 612,52
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Tableau des Flux de Trésorerie

(Méthode Directe)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 098221010011151

Intitulé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçus des clients		10 008 080 870,81	9 938 127 118,08
Autres encaissements		946 358 950,67	62 852 992,59
Sommes versées aux fournisseurs		-1 638 678 804,56	-1 154 259 300,03
Sommes versées au personnel		-2 202 788 603,56	-2 339 840 912,88
Sommes versées aux organismes sociaux		-1 046 998 934,19	-1 014 109 915,65
Intérêts et autres frais financiers payés		-26 017 176,42	-6 675 281,12
Impôts sur résultats payés		-1 685 969 106,29	-2 158 211 289,79
Autres sommes versées		-28 710 267,72	-1 896 560,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		4 325 286 928,74	3 325 986 871,20
Flux de trésorerie liés à des éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		4 325 286 928,74	3 325 986 871,20
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-2 301 696 323,76	-1 672 546 007,78
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		32 734 270,00	90 246 000,00
Décaissements sur acquisition des immobilisations financières		-3 593 842 570,00	-5 710 560 090,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		2 384 912 110,00	6 553 478 349,00
Intérêts encaissés sur placements financiers		219 719 210,44	70 950 549,01
Dividendes et quote-part de résultats reçus		128 977 716,49	119 430 573,07
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		-3 129 195 586,83	-549 000 626,70
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués		-1 507 200 000,00	-1 002 376 000,00
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		-1 507 200 000,00	-1 002 376 000,00
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi - liquidités		115 950,99	1 710 486,80
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		-310 992 707,10	1 776 320 731,30
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		3 015 089 140,25	1 195 282 218,47
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		2 704 096 433,15	2 971 602 949,77
Variation de trésorerie de la période		-310 992 707,10	1 776 320 731,30
Rapprochement avec le résultat comptable		4 173 163 419,65	1 953 167 998,97

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 098221010011151

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		23 298 538,64	10 899 665,32	12 398 873,32	5 014 643,31
Immobilisations corporelles		20 035 707 980,53	9 822 121 929,78	10 213 586 050,75	8 753 424 995,14
Terrains		2 179 221 413,11		2 179 221 413,11	2 179 221 413,11
Bâtiments		4 295 984 943,26	2 124 532 543,47	2 171 452 399,79	2 191 211 780,74
Autres immobilisations corporelles		13 243 685 656,11	7 659 307 456,86	5 584 378 199,25	4 088 616 964,29
Immobilisations en concession		316 815 968,05	38 281 929,45	278 534 038,60	294 374 837,00
Immobilisations en cours		3 357 478 562,14		3 357 478 562,14	3 167 895 027,32
Immobilisations financières		5 756 829 806,19	17 000 000,00	5 739 829 806,19	6 096 082 212,98
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		76 500 000,00	17 000 000,00	59 500 000,00	59 500 000,00
Autres titres immobilisés		5 102 000 000,00		5 102 000 000,00	5 500 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		23 503 550,50		23 503 550,50	35 163 550,50
Impôts différés actif		554 826 255,69		554 826 255,69	501 418 662,48
TOTAL ACTIF NON COURANT		29 173 314 887,50	9 850 021 595,10	19 323 293 292,40	18 022 416 878,75
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		619 048 379,37	71 422 784,59	547 625 594,78	552 643 220,14
Créances et emplois assimilés		1 588 352 801,32	70 866 124,82	1 517 486 676,50	1 551 699 513,67
Clients		235 960 265,34	70 866 124,82	165 094 140,52	166 923 146,19
Autres débiteurs		294 466 134,05		294 466 134,05	304 836 196,22
Impôts et assimilés		1 057 926 401,93		1 057 926 401,93	1 079 940 171,26
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		5 103 936 088,19		5 103 936 088,19	4 009 117 045,21
Placements et autres actifs financiers courants		2 481 205 650,00		2 481 205 650,00	1 218 842 570,00
Trésorerie		2 622 730 438,19		2 622 730 438,19	2 790 274 475,21
TOTAL ACTIF COURANT		7 311 337 268,88	142 288 909,41	7 169 048 359,47	6 113 459 779,02
TOTAL GENERAL ACTIF		36 484 652 156,38	9 992 310 504,51	26 492 341 651,87	24 135 876 657,77

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 098221010011151

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis		9 000 000 000,00	9 000 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		7 880 198 203,42	5 901 070 422,40
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		2 541 016 212,75	2 885 727 781,02
Autres capitaux propres - Report à nouveau (ajustements changement méthodes Part de la société consolidante (1) Part des minoritaires (1))			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		19 421 214 416,17	17 786 798 203,42
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes		29 750 000,00	29 750 000,00
Provisions et produits constatés d'avance		4 076 106 316,01	3 999 859 321,42
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		4 104 856 316,01	4 029 609 321,42
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 044 538 437,36	528 875 369,78
Impôts		1 211 621 206,21	1 137 836 061,20
Autres dettes		710 111 277,12	652 757 701,95
TOTAL PASSIFS COURANTS III		2 966 270 920,69	2 319 469 132,93
TOTAL GENERAL PASSIF		26 492 341 651,87	24 135 876 657,77
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 098221010011151

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		9 021 477 377,66	9 063 677 574,63
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		9 021 477 377,66	9 063 677 574,63
Achats consommés		248 018 712,71	299 397 274,55
Services extérieurs et autres consommations		1 018 210 367,34	836 034 214,06
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		1 266 229 080,05	1 135 431 488,61
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		7 755 248 297,61	7 928 246 086,02
Charges de personnel		3 184 351 075,49	3 175 997 367,96
Impôts, taxes et versements assimilés		221 668 179,64	232 730 153,78
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		4 349 229 042,48	4 519 518 564,28
Autres produits opérationnels		138 479 598,71	109 699 823,18
Autres charges opérationnelles		35 732 943,06	20 719 271,78
Dotations aux amortissements et aux provisions		1 355 147 730,70	1 099 201 594,28
Reprise sur pertes de valeur et provisions		27 881 376,56	2 918 762,13
V. RESULTAT OPERATIONNEL		3 124 509 343,99	3 512 216 283,53
Produits financiers		320 450 142,89	371 004 294,48
Charges financières		1 970 401,44	21 049 865,46
VI. RESULTAT FINANCIER		318 479 741,55	349 954 429,02
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS (V + VI)		3 442 989 085,54	3 862 170 712,55
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		955 360 466,00	970 302 376,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-53 407 593,21	6 140 555,53
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		9 508 088 495,92	9 547 300 454,42
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		8 967 072 283,17	8 661 572 673,40
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 541 016 212,75	2 885 727 781,02
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 541 016 212,75	2 885 727 781,02
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Tableau des Flux de Trésorerie

(Méthode Directe)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 098221010011151

Intitulé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçus des clients		10 705 555 728,39	10 008 090 870,81
Autres encaissements		51 230 162,59	946 358 950,67
Sommes versées aux fournisseurs		-1 428 266 133,61	-1 638 678 804,56
Sommes versées au personnel		-2 040 133 497,24	-2 202 788 603,56
Sommes versées aux organismes sociaux		-1 065 627 650,31	-1 046 998 934,19
Intérêts et autres frais financiers payés		-16 514 746,18	-26 017 176,42
Impôts sur résultats payés		-2 837 058 796,00	-1 685 969 106,29
Autres sommes versées		-68 505 198,77	-28 710 267,72
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		3 302 679 888,87	4 325 286 928,74
Flux de trésorerie liés à des éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		3 302 679 888,87	4 325 286 928,74
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décassements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-2 414 749 746,94	-2 301 696 323,76
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		64 324 801,49	32 734 270,00
Décassements sur acquisition des immobilisations financières		-4 263 205 650,00	-3 593 842 570,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		3 425 137 460,00	2 384 912 110,00
Intérêts encaissés sur placements financiers		252 969 069,73	219 719 210,44
Dividendes et quote-part de résultats reçus		16 466 087,59	128 977 716,49
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		-2 939 057 977,13	-3 129 195 586,83
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués		-505 610 000,00	-1 507 200 000,00
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		-505 610 000,00	-1 507 200 000,00
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi – liquidités		405 360,32	115 950,99
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		-141 582 727,94	-310 992 707,10
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		2 659 409 945,35	3 015 089 140,25
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		2 517 827 217,41	2 704 096 433,15
Variation de trésorerie de la période		-141 582 727,94	-310 992 707,10
Rapprochement avec le résultat comptable		3 584 571 813,48	4 173 163 419,65